السلطة السياسية

والطبقات الاجتماعية

نيكوس بولانتزاس

ترجمة: عادل غنيم







نيكوس بولانتزاس

السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية

ترجمة :

عادل غنيم

دار الثقافة الجديدة

○ الجزء الأول

الطبعة الأولى (١٩٨٠)

الطبعة الثانية (١٩٨٢)

دار ابن خلدون

الناشر :

للطبعة الكاملة ١٩٨٩

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبرى ابو علم القاهرة

ت ٣٩٢٢٨٨٠

صف : سعيد أبو مسلم

غلاف : محمد عزام

عن المؤلف

- ولد ن. بولانتزاس فى اثينا ١٩٣٦ - أستاذ علم الاجتماع بجامعة باريس اشتغل بالتدريس فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية. وقد توفى منتحرا فى العام ١٩٧٩.

مؤلفاته :

- Pouvoir politique et Classes sociales
- Les classes sociales dans le capitalisme d'aujour d'hui
- Fascisme et dictature
- La crise des dictatures.

ينتمى ن. بولانتزاس إلى المدرسة البنائية فى الفكر الماركسى المعاصر. وهو الاتجاه

الذى يتزعمه فى فرنسا لويس التوسير ويضم عددا من علماء الاقتصاد والفلسفة والاجتماع والسياسة. امثال موريس جوديلييه و أ. باليبار وج. ماشيرى وغيرهم.

وهذا الكتاب هو محاولة جادة لاستخدام المنهج الجدلى البنائى فى مجال السياسة وبالتحديد فى مجال دراسة الصراع الطبقى حول السلطة فى الدولة الرأسمالية الحديثة.

ويرى المؤلف أن ما تتضمنه كتابات ماركس، وانجلز ولينين وجرامشى وغيرهم من الماركسيين الكلاسيكيين من تحليلات سياسية ونظريات جزئية لا تشكل علما متكاملا وأن علم السياسة الماركسى لا يزال فى دور التكوين فهو لم يستكمل بعد هيكله النظرى واستقلاله عن علم الاجتماع العام ليقف على قدم المساواة مع علم الاقتصاد السياسى وغيره من العلوم الاجتماعية.

ومن خلال المعالجة النقدية للأفكار النظرية الأساسية فى الفكر البرجوازى المعاصر، يقدم لنا بولانتزاس الخطوط العريضة لنظرية علمية متكاملة فى السياسة فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ويتناول المؤلف فى (الباب الأول) من الجزء الأول من الكتاب القضايا العامة فى علم السياسة فيحدثنا عن مفهوم السياسة. وعلاقة السياسة بالتاريخ وطبيعة وبنية المستوى السياسى فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى، ووظيفة الدولة فى هذا التكوين. ويحلل الأبعاد السوسيولوجية للطبقات أى أبعادها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، وعلاقة الطبقة الاجتماعية بسائر المقولات الاجتماعية، كالفئات، والشرائح الاجتماعية. واستنادا إلى هذا كله يعرف السلطة السياسية ويميز بين سلطة الدولة وجهاز الدولة ومراكز القوة.

ثم يتناول فى (الباب الثانى) موضوع الدولة الرأسمالية. والعلاقة الجدلية بين الدولة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية من ناحية، وبينها وبين ميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى. ويناقش مفهوم الهيمنة السياسية والإيديولوجية داخل الكتلة الطبقية الحاكمة، وعلاقته بقضية السلطة. ثم يفرد فصلا خاصا لقضية أنماط وأشكال الدولة الرأسمالية

يعالج فيه منهج تصنيف أنماط الدولة وتقسيم مراحل التطور السياسى وعلاقة كل نمط من هذه الأنماط بمرحلة التطور السياسى والاجتماعى التى يمر بها تكوين اجتماعى معين.

ولقد عنى المؤلف بدراسة موضوع الدولة فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، وقدم تحليلا عميقا لطبيعة الدولة الاستبدادية، كاشفا النقاب عن جوهرها الرأسمالى، وعن دورها باعتبارها دولة انتقالية.

ويخصص المؤلف الفصل الأخير (من الجزء الأول) لنقد وتفنيد تلك الفكرة الشائعة القائلة بأن الثورة البرجوازية الفرنسية هى النموذج الكلاسيكى للثورات البرجوازية فى العالم الغربى. وذلك من خلال التحليل المقارن للثورات البرجوازية فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا مؤكدا على فكرة الخصوصية، والتفرد التاريخى لهذه الثورات، وهادما فكرة النموذج النظرى الواحد للثورة البرجوازية.

وفى (الجزء الثانى) يحلل المؤلف فى الباب الأول السمات الأساسية للدولة الرأسمالية. فيعالج فى (الفصل الأول) قضية الدولة الرأسمالية ومصالح الطبقات الحاكمة. ويتناول فى (الفصل الثانى موضوع الدولة الرأسمالية والايديولوجيات. فيعرض مفهوم المذهب التاريخى، والمفهوم الماركسى للايديولوجيات، ودور الايديولوجية عامة، والايديولوجية السياسية البرجوازية خاصة فى الصراع الطبقى. ويحدثنا فى نهاية هذا الفصل عن قضية الشرعية فى الدولة الرأسمالية. وفى (الفصل الثالث) يدرس الدور الذى تلعبه «القوة» أى «القمع» فى الدولة الرأسمالية فى إطار وظيفتها وموقعها فى التكوين الرأسمالى. ويحلل فى (الفصل الرابع) علاقة الدولة الرأسمالية بالطبقات السائدة. فيشرح مفهوم الكتلة الحاكمة. ويتناول قضايا الهيمنة أو القيادة الطبقية؛ وضرورة الميز بين لطبقات الحاكمة والطبقات الحائزة لجهاز الدولة. ويعالج المؤلف فى الباب الثانى قضية وحدة السلطة والاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية : فيتناول فى (الفصل الأول) طرح الماركسيين الكلاسيكيين لهذه القضية . ويتعرض فى (الفصل الثانى) لبعض التأويلات الخاطئة لهذا الطرح، والنتائج المترتبة عليها. ويخصص

المؤلـف (الفصـل الثالـث) لدراسـة علاقـة الدولـة الرأسمالية بميدان الصراع الطبقى، وتحليلات ماركس لهذه العلاقة، ويحلل فى النهاية ما يسمى بظاهرة الشمولية. ويتناول المؤلف فى (الفصل الرابع) علاقة الدولة الرأسمالية بالطبقات السائدة. فيحلل الكتلة الحاكمة وأجنحتها المختلفة وعلاقاتها الطبقية. ويقدم نقدا لنظرية الفصل بين السلطات فى الدولة الرأسمالية. ويدرس فى (الفصل الخامس) اختلاف وحدة الدولة الرأسمالية واستقلاليتها النسبية باختلاف شكل الدولة وشكل النظام السياسى فيحلل أشكال الدولة وصور الشرعية المختلفة، وكذلك أشكال النظم السياسية، ودور الأحزاب السياسية. ويخصص المؤلف [الباب الثالث] لمعالجة موضوع البيروقراطية والنخبة فيتناول فى (الفصل الأول) قضية ونظريات النخبة. ويعالج فى (الفصل الثانى) موقف الماركسيين من قضية الانتماء الطبقى لجهاز الدولة، ويدرس فى (الفصل الثالث) ظاهرة البيروقراطية فى الدولة الرأسمالية. ويتناول فى (الفصل الرابع) قضية البيروقراطية وصراع الطبقات.



مدخل

تتألف الماركسية من علمين متحدين، وأن كانا متميزين هما : المادية الجدلية والمادية التاريخية[1]. وأساس التميز بينهما هو اختلاف موضوعهما.

فموضوع **المادية التاريخية** أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية، أى دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعى إلى تكوين اجتماعى آخر.

أما موضوع **المادية الجدلية**، أو الفلسفة الماركسية فهو إنتاج المعارف. أى دراسة بنية وسير عملية التفكير. إن موضوع المادية الجدلية هو - بعبارة أدق - نظرية تاريخ الإنتاج العلمى.

وإذا كانت المادية التاريخية قد أرست فى الواقع أسس المادية الجدلية كعلم متميز ضمن ذات الحركة النظرية الواحدة. فذلك لأن إنشاء علم التاريخ - الذى يعرف موضوعه بأنه تكوين تصور للتاريخ (المادية التاريخية) - قد أفضى إلى تحديد نظرية للعلم تضم التاريخ كجزء لا يتجزأ من موضوعها.

وهذان العلمان متميزان : وثمة تفسيرات للماركسية ترد أحدهما إلى الآخر :

فهى إما أن ترد المادية الجدلية إلى المادية التاريخية :

والمثال النموذجى فى هذه الحالة هو التأويلات ذات النزعة التاريخية المفرطة، كما نجدها عن لوكاش Lucaks الشاب، وكورش korsech وغيرهما. وهى ترى فى الماركسية ضربا من الانثروبولوجيا التاريخية. فالتاريخ عندها مقولة أصلية، ومنشئة، وليست مفهوما نقوم بإنشائه. وهى تعتبر إنعكاس الأبنية الاجتماعية أى «الوعى بدلالتها» وظيفة لهذه الأبنية ذاتها تؤديها عن طريق الاستبطان.

* **وإما أن ترد المادية التاريخية إلى المادية الجدلية :** ونعنى تلك التأويلات الوضعية - التجريبية التى تميّع الموضوع المميز للمادية التاريخية، وذلك بإخضاع كل موضوع تاريخى لذات القانون «المجرد» الذى يصدق فى جميع الأحوال، أى إخضاعه «لنموذج» "modéle" يحكم كل «ما يتحقق عينا فى التاريخ».

وتضم المادية التاريخية نظرية عامة تحدد المفاهيم التى تحكم ميدان بحثها بأكمله (مفاهيم أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى، والتملك الفعلى، والملكية، والمركب أو التركيبة، والايديولوجية، والسياسة، والوضع الراهن، والانتقال).

وهو ما أشار إليه ماركس فى مقدمة طبعة ١٨٥٧ لكتابه **مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى.** وفى **رأس المال.** ولقد مكنته هذه المفاهيم من تحديد تصوره لموضوعه : أى تحديد مفهوم التاريخ.

إن موضوع المادية التاريخية هو دراسة مختلف الأبنية، والممارسة الاجتماعية المترابطة، والمتميزة (الاقتصاد، والسياسة، والايديولوجية) وهى العناصر التى يتألف من تركيبها أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى. ويمكننا أن نصف النظريات التى تتناول هذه الميدان بأنها **نظريات ميدانية.**

وتتضمن المادية التاريخية أيضا نظريات خاصة (نظريات أساليب الإنتاج العبيدية، والاقطاعية، والرأسمالية.. إلخ..) يبررها تنوع مركبات الأبنية، والممارسات التى تحدد

أساليب الإنتاج والتكوينات الاجتماعية المتميزة.

وهذا ليس إلا عرضا مجملا سنتناوله حالا بالتفصيل مع بيان الأسس التى يقوم عليها.

نحن نعرف أن القضيتين الأساسيتين فى المادية الجدلية، والتاريخية هما :

١ - التمييز بين عمليات الواقع، وعمليات الفكر. أى التمييز بين الوجود والمعرفة.

٢ - أسبقية الوجود على الفكر. أى أسبقية الواقع على المعرفة.

والقضية الأولى هى التى ينبغى التأكيد عليها أما القضية الثانية فواضحة. إن أساس وحدة العمليتين : العملية التى تجرى فى الواقع، وعملية الفكر هو التمييز بينهما، فالعمل النظرى أيا كانت درجة تجريده يتناول دائما العمليات التى تتحقق فى الواقع. وإن كان هذا العمل الذى ينتج المعرفة يجرى كله داخل نطاق عملية الفكر : فلا توجد مفاهيم حقيقية أكثر من غيرها.

ويبدأ العمل النظرى **بمادة أولية** ليست هى الواقع العينى، وإنما تتألف هذه المادة الأولية من معلومات، وأفكار.. إلخ عن الواقع يعالجها العمل النظرى مستخدما **أدوات تصورية معينة**، وثمرة هذا العمل هى معرفة موضوع معين.

وموضوعات **الواقع العينية، والمتفردة**، كفرنسا وإنجلترا فى مرحلة معينة من مراحل تطورها، هى التى يمكن أن يقال أن لها وجودا حقيقيا بمعنى الكلمة. ومعرفة هذه الموضوعات لا تفترض وجودها كما هى من البداية كمادة أولية، طالما أن المعرفة العينية لموضوع عينى هى نتاج لما أسماه ماركس بعملية «التأليف بين كثرة من «المحددات» "Synthése d'une multiplicité olesdéterminations" . يضاف إلى ذلك أنه وإن كان الهدف الأخير لعملية الفكر، ومبرر وجودها هو معرفة موضوعات الواقع العينية، إلا أنها لا تنصب دائما على تلك الموضوعات. فقد نتناول من الموضوعات ما

يمكن أن نسميه : الموضوعات المجردة - الصورية وهى موضوعات ليس لها وجود بالمعنى الحقيقى، وإن كانت شرطا لمعرفة موضوعات الواقع - العينية، كأسلوب الإنتاج مثلا. ويمكن التمييز بين المفاهيم المختلفة من حيث موقعها الدقيق من عملية الفكر والموضوع الذى نتناوله[٢] تبعا لدرجة تجريدها ابتداء من افقرها حتى اغناها من حيث محدداته النظرية، فالمادة الأولية لعملية الفكر لا تتألف من أكثر المفاهيم تعيينا - أى تلك المفاهيم التى تمكننا من التوصل إلى معرفة تكوين اجتماعى معين، فى مرحلة معينة من مراحل تطوره - لا من موضوعات الواقع الملموس. كما أن تلك المفاهيم الأكثر تعيينا **لا تستنبط** من المفاهيم الأكثر تجريدا، أو **تندرج** تحتها لتفرض على عموميتها نوعا من التخصيص. وإنما هى نتاج لعملية التركيب النظرى التى تستخدم أكثر المفاهيم تجريدا فى معالجة المعلومات والأفكار، لتنتج أكثر المفاهيم تعيينا، فتفضى إلى معرفة موضوعات الواقع الملموسة، والمتفردة.

*

ولنأخذ على سبيل المثال مفهومين أساسيين فى المادية التاريخية يوضحان بجلاء الفارق بين الموضوعات المجردة - الصورية، وموضوعات الواقع - العينية. وهذان المفهومان هما : أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى.

ونحن لا نقصد **بأسلوب الإنتاج** ما يسمى بالاقتصاد عامة، أى علاقة الإنتاج بالمعنى الضيق. وإنما نعنى به تلك التركيبة النوعية من الأبنية. والممارسات المختلفة، التى تبدو فى ترابطها كمستويات أو درجات داخل هذا الأسلوب. أى كأبنية ميدانية فيه.

ويضم أسلوب الإنتاج - حسبما أورده انجلز إجمالا - مستويات مختلفة : اقتصادية، وسياسية، وايديولوجية، ونظرية : وهو تبسيط المقصود به الإيضاح، ويمكننا الآن أن نفصله على نحو أشمل.

ويتميز أسلوب الإنتاج بنمط من الوحدة المعقدة التى يحكمها الاقتصاد فى

نهاية المطاف وهو ما سوف نطلق عليه اصطلاح «التحديد».

ويختلف هذا النمط من العلاقات بين مستويات التكوين الاجتماعى عن النمط الذى تطرحه بعض تفسيرات الماركسية.

فلسنا - مثلا - بصدد كلية دائرية، ومعبرة يمكن تفسيرها استنادا إلى المستوى المركزى الفاعل فيها باعتباره المقولة التى تفسر أصل تلك الكلية ونشأتها أما سائر المستويات فهى مجرد أجزاء من الكل وليست سوى تعبيرا ومظهرا من مظاهره.

ولسنا أيضا بصدد مجرد علاقات تماثل أو علاقات خارجية. بين مستويات تلك الوحدة.

فلسنا باختصار أزاء علية خطية أو توسط معبّر، أو حتى علاقة مماثلة، بل إزاء نمط من العلاقة تتحكم فيه وحدة البنية تكوين الأبنية (الهياكل) الميدانية ذاتها أى أنها تحدد طبيعتها فهى التى تحدد موقعها ووظائفها : فالعلاقات التى يتألف منها أى مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى ليست علاقات بسيطة فهى محكومة بالحتمية المعقدة لعلاقات المستويات الأخرى فى هذا التكوين.

بل وأكثر من هذا، فإذا كان المستوى الاقتصادى هو الذى يحدد البنية الاجتماعية فى نهاية المطاف. فإن هذا لا يعنى أن الاقتصاد يلعب فيها دائما دور العامل المسيطر. وإذا كانت الوحدة، وهى البنية الخاضعة لعامل حاكم فى نهاية المطاف، تفترض فى أى أسلوب إنتاجى سيطرة مستوى معين. فما ذلك إلا لأن الاقتصاد هو المستوى الحاكم فى النهاية باعتباره المستوى الذى يحدد المستوى المسيطر فى أى أسلوب من أساليب الإنتاج فهو الذى يتحكم فى انتقال السيطرة من مستوى إلى آخر، نتيجة لتغير مراكز المستويات المختلفة.

هكذا أوضح لنا ماركس لماذا كانت الايديولوجية فى صورتها الدينية هى التى تلعب الدور المسيطر فى ظل أسلوب الإنتاج الاقطاعى. الأمر الذى حتمته بالدقة طريقة سير الاقتصاد فى هذا الأسلوب.

إن ما يميز أسلوب إنتاج معين، ومن ثم يحدد نوعيته هو ذلك الشكل الخاص الذى يتخذه الترابط بين مستوياته : وهو ما سوف نطلق عليه اصطلاح **«مصفوفة»** أسلوب الإنتاج matrice d'un mode de production

أى إن التحديد الدقيق لطبيعة أسلوب إنتاج معين تقتضى الكشف عن الطريقة الخاصة التى تنعكس بها حتمية الاقتصاد باعتباره المستوى الحاكم فى النهاية داخل الأسلوب. وهو الإنعكاس الذى يحدد مؤشر السيطرة والحتمية المعقدة فيه.

وليس لأسلوب الإنتاج، وهو موضوع مجرد - صورى وجود حقيقى فى الواقع : فأساليب الإنتاج الرأسمالية، والاقطاعية والعبيدية هى إذن موضوعات مجردة - صورية لا وجود لها فى الواقع. والتكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا، أى تلك الوحدة الاجتماعية - بالمعنى الواسع - فى لحظة معينة من لحظات وجودها التاريخى : كفرنسا فى عهد لويس بونابرت، وانجلترا إبان الثورة الصناعية، هذا التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا هو الذى له وحده وجود فى الواقع الملموس.

أما التكوين الاجتماعى، وهو موضوع حقيقى - عينى فيتميز دائما بالأصالة لتفرده فهو يكشف عن تركيبة خاصة. أى عن تشابك، وتداخل نوعى بين أساليب إنتاج متعددة فى صورتها «الخالصة» على ما أوضحه لينين فى **«تطور الرأسمالية فى روسيا»**.

وهكذا تميزت ألمانيا «بسمارك» بتركيبة نوعية من أساليب الإنتاج الرأسمالية، والاقطاعية، والأبوية وهذه التركيبة هى التى لها وجود حقيقى فى الواقع بمعنى الكلمة. إن التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا هو وحده الذى له هذا الوجود الملموس.

والتكوين الاجتماعى ذاته هو **وحدة مركبة**، يسيطر فيها أسلوب إنتاج معين على أساليب الإنتاج الأخرى التى يتألف منها هذا التكوين. وهذا يعنى أن التكوين الاجتماعى يتحدد تاريخيا بأسلوب معين فى الإنتاج. فألمانيا «بسمارك» هى تكوين اجتماعى رأسمالى. أى تكوين يسوده أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ويترتب على سيادة أسلوب إنتاج معين على أساليب الإنتاج الأخرى فى تكوين اجتماعى معين، أن تطبع مصفوفة هذا الأسلوب (أى الإنعكاس الخاص للمستوى الاقتصادى كمستوى حاكم فى نهاية المطاف المميز لهذا الأسلوب) - تطبع ذلك التكوين الاجتماعى فى مجموعه بطابعها.

وعلى هذا الأساس يتميز التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا بترابط نوعى بين مختلف مستوياته الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، والنظرية غالبا ما يكون هو ذات الترابط المميز لأسلوب الإنتاج السائد بصرف النظر عما قد نجده من اختلاقات. ففى التكوين الاجتماعى الذى يسود فيه أسلوب الإنتاج الرأسمالى - على سبيل مثال - نجد أن المستوى الاقتصادى هو الذى يلعب غالبا الدور المسيطر. وهذا ليس إلا نتيجة لسيادة هذا الأسلوب الذى يتميز هو ذاته فى «صورته النقية» بالدور المسيطر للاقتصاد.

*

٢ - هذه المعطيات أساسية لفهم عملية تحويل بنية ميدان معين إلى موضوع للعلم من ناحية، ولفهم التسلسل المنطقى للمعالجة العلمية. أى الترتيب الضرورى الذى يربط نظريا بين مختلف المفاهيم تبعا لموقعها من عملية التفكير من ناحية أخرى.

إن موضوع هذه الدراسة هو ميدان السياسة ولا سيما البنية الفوقية السياسية للدولة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. أى أن الهدف من هذا البحث هو إنشاء المفهوم الخاص بهذا الميدان، وخلق المفاهيم الأكثر عينية التى تتناول المستوى السياسى فى التكوينات الاجتماعية الرأسمالية. ويعتمد المنهج الذى سوف نسير على هديه على النظرية التى بسطناها.

تحدد النظرية العامة للمادية التاريخية[٣] نمطا عاما من العلاقات بين المستويات الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية. وهى مستويات متميزة ومتحدة فى الوقت نفسه : فهى تحدد إذن - على صعيدها النظرى - مفاهيما مجردة نسبيا لهذه المستويات وهى مفاهيم ترتبط ارتباطا ضروريا بمفاهيمها عن أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى، والبنية الخاضعة لعامل حاكم وغيرها.. ونعنى بها تلك المفاهيم التى تحدد

الإطار الصورى لأى بنية اجتماعية : **فمفهومنا للمستوى السياسى مثلا هو مفهوم بالغ التجريد، يستخدم كأداة للبحث فى ميدان النظرية العامة للمادية التاريخية بأسره،** وهو يشمل أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية بصفة عامة والتكوينات المنقسمة إلى طبقات على وجه الخصوص.

وهنا تجد قضية العلاقة بين السياسة، والتاريخ ومكانها الصحيح من النظرية. وبناء مفهوم لهذه العلاقة هو موضوع المادية التاريخية.

غير أنه لا يمكن للنظرية الخاصة بميدان السياسة أن تنتقل من المفاهيم المجردة البالغة التجريد إلى المفاهيم الأكثر ثراء بمحدداتها النظرية، ويمكننا استنادا إلى المبادئ التى اهتدينا بها فى إنشاء مفهوم أسلوب الإنتاج، أن نجعل من أحد مستوياته الميدانية، وهو المستوى السياسى، موضوعا لنظرية ميدانية، إذا ما امكننا اقتطاع هذا المستوى من مستويات أسلوب الإنتاج المعين. ولا يعتمد بناء مفهوم المستوى السياسى ليكون موضوعا للعلم على تحديد طبيعة هذا المستوى، بل على تحديد مكانته ووظيفته فى تلك التركيبة الخاصة المحددة لهذا الأسلوب فى الإنتاج.

ويمكن القول أن هذا المستوى - وقد تحدد على هذا النحو - يشمل من الناحية الصورية، ميدان السياسة بمفهومها المجرد فى النظرية العامة. وإذا أردنا التخصيص، نقول إن نوع الترابط القائم بين المستويات المميز لأسلوب معين فى الإنتاج هو الذى يحدد نطاق، وحدود هذا المستوى الميدانى، ومن ثم يحدد مجال نظريته الميدانية. فليس الاقتصاد، والسياسة، والايديولوجية ماهيات أولية، ومن ثم ترتبط فيما بينها بعلاقات خارجية. كما هو الحال فى التصور المبسط والغامض للأساس، والبنية الفوقية إذا ما أخذ بالمعنى الحرفى. فنوع الترابط المميز لبنية أسلوب معين فى الإنتاج ككل، هو الذى يحدد طبيعة مستوياته الميدانية.

وفى كلمة، يفترض بناء تصور لموضوع علم السياسة الانتقال من افقر المحددات النظرية إلى أغناها، يفترض تعريفا دقيقا للسياسة، باعتبارها مستوى أو ميدانا من ميادين أسلوب معين فى الإنتاج.

وههنا يتحقق الارتباط - فى إطار المادية التاريخية - بين ما عرفناه بالنظريات الميدانية، ونظرية السياسة هى واحدة منها، وبين النظريات الخاصة أى النظريات الخاصة بأساليب الإنتاج المختلفة. وليس هذا الارتباط وليد المصادفة. وإنما هو نتاج لتسلسل نظرى هو تسلسل عملية الفكر : بمعنى أن النظرية التى تتناول ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، تفترض وجود نظرية خاصة بهذا الأسلوب.

وتحدد النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى - كما بسطها ماركس فى رأس المال - مكان المستوى السياسى فيه. فهو رهن بنمط الترابط بين مستويات هذا الأسلوب وبمؤشر السيطرة وبالحتمية المعقدة التى تحكمه. وللنظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى مفاهيمها الخاصة، التى تستخدم فى ميدان ابحاثها برمته، ومن ثم فهى تحكم أيضا إنتاج المفاهيم الخاصة بنظرية ميدان السياسة فى هذا الأسلوب.

ويعتبر أسلوب الإنتاج الرأسمالى والمستوى السياسى فيه : كالدولة والأشكال السياسية للصراع الطبقى موضوعات مجردة - صورية. أما الدول فى التكوينات المحددة تاريخيا، فهى وحدها التى لها وجود حقيقى بمعنى الكلمة.

وتتمثل قيمة عملية الفكر، فى النهاية فى إنتاج المفاهيم الأكثر عينية، أى الأكثر ثراء بمحدداتها النظرية. والتى تمكننا من معرفة موضوعات الواقع العينية، والمتفردة وأن نعرف أن أى تكوين اجماعى هو فريد دائما.

هذا التسلسل المنطقى الذى ينقلنا من أكثر المفاهيم تجريدا إلى أكثرها تعيينا، ينطلق من مفاهيم النظرية العامة للمادية التاريخية إلى المفاهيم التى تمكننا من التحليل الملموس لوضع ملموس، على حد تعبير لينين [٤].

٣ - وعلينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار المشاكل المتعلقة بالمعلومات، والأفكار.. إلخ، وهى المادة الأولية للعملية النظرية - التى يتضمنها هذا النص - على اختلاف مستوياتها من ناحية. والمشاكل الناجمة عن حالة النصوص السياسية فى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للمادة الأولية، فقد بحثنا عنها إينما وجدت : سواء فى نصوص المؤلفات الماركسية الكلاسيكية، أو فى النصوص السياسية للحركة العمالية، أو فى المؤلفات المعاصرة فى علم السياسة، منتقين من هذه الأخيرة أكثرها جدية. فطابعها الماركسى أو غير الماركسى لا يصلح بداهة - فى ظل حالة البحث الراهنة - مقياسا لجديتها عند اختيارها كمادة أولية للبحث.

ولدينا - أولا - المؤلفات الفرنسية فى علم السياسة، لا سيما ما يتعلق منها بالدولة الرأسمالية. ولما كان هذا العلم أقل تطورا فى فرنسا، فقد اعتمدنا إلى حد كبير على المؤلفات الإنجليزية، والأمريكية، والألمانية. وهى غير معروفة نسبيا فى فرنسا. فالسمة الريفية، كما هو معروف، هى إحدى السمات المميزة للحياة الفكرية الفرنسية. ومن أبرز مظاهرها، اقتحام أبواب مفتوحة، أى الاعتقاد الواثق فى أصالة إنتاج نظرى معين، فى حين أنه موجود فعلا فى المؤلفات الأجنبية، وفى صياغة أرقى. ومن ناحية أخرى تنطوى هذه المؤلفات - ضمن سياقها الايديولوجى - على مفاهيم علمية أصيلة، فى صورة عناصر علمية، ويتيح لنا هذا العمل النقدى تنقيتها وجلاءها.

أما بالنسبة للمؤلفات الماركسية الكلاسيكية، وخاصة ما تعلق منها بالدولة الرأسمالية، فلا بد من إكمالها واخضاعها عند معالجتها كمعلومات لعمل نقدى خاص. فما تتضمنه من معلومات يبدو أحيانا - نظرا لطابعها غير المنسق - جزئيا، بل وغير دقيق، فى ضوء المعلومات السياسية، والتاريخية المتاحة فى الوقت الحاضر.

أما المجموعة الثانية من المشاكل، فتتعلق بالمعالجة النظرية للمستوى السياسى، فى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية، أى نصوص ماركس، وانجاز ولينين، وجرامشى.

وثمة ملاحظة عامة لا بد من إبدائها، وهى أن هؤلاء لم يعالجوا ميدان السياسة بالتحديد معالجة نظرية منظمة بمعنى الكلمة. وهم لانشغالهم بالممارسة السياسية المباشرة، لم يضعوا صراحة نظرية لهذه الممارسة. وما نجده فى مؤلفاتهم هو، فى النهاية، أما مجموعة متناسقة من المفاهيم فى «صورتها العملية»، أى ماثلة فى الحديث، وتستهدف بحكم وظيفتها فيه، التوجيه المباشر للعمل السياسى، فى ظروف سياسى ملموس،

ولكنها تفتقر إلى الصياغة النظرية. وإما عناصر من المعرفة النظرية عن العمل السياسى، وعن البنية الفوقية للدولة. أى مفاهيم مكتملة الصياغة، ولكنها غير واردة ضمن سياق بحث نظرى منظم. وأما أن تكون - أخيرا - مفهوما ضمنيا للسياسة عامة، تتضمنه الإشكالية الماركسية، ويكمن وراء إنتاج تلك المفاهيم.

ويرجع هذا الوضع - الذى لا يسعنا إلا تسجيله - إلى التسلسل الفعلى لتطور المادية التاريخية والذى لا ينبغى أن نخلط بينه وبين التسلسل المنطقى - النظرى للعملية النظرية التى شرحناها. هذا الوضع يخلق صعوبات ضخمة ترجع إلى النصوص التى سوف نتناولها.

(أ) وأولى هذه الصعوبات هو تحديد الإشكالية الماركسية الأصلية فى مؤلفات ماركس، وانجلز. وتبرز هذه الإشكالية التى تعد انقطاعا حاسما coupure بالنسبة لاشكالية مؤلفات ماركس الشاب، تبرز هذه الاشكالية الأصلية فى الايديولوجية الألمانية. وهو نص لا يزال يكتنفه كثير من اللبس والغموض.

هذا الانقطاع الحاسم، يعنى أن ماركس قد أصبح ماركسيا، إذا صح التعبير، ولا بد لنا أن نشير على الفور إلى أننا لن نتناول هنا، ما اصطلح على تسميته مولفات ماركس الشاب إلا على سبيل المقارنة النقدية.. أى باعتبارها مرجعا. لا سيما عندما نتتبع المخلفات الايديولوجية لاشكالية الشباب فى مرحلة النضوج. وهذا أمر له أهميته بالنسبة لعلم السياسة الماركسى. فمن المعروف أن مؤلفات الشباب كانت تدور أساسا حول النظرية السياسية.

قلنا إنها مخلفات، غير أن الكلمة مضللة : فما نجده من أفكار مؤلفات الشباب، فى مؤلفات مرحلة النضج، تكتسب فى السياق الجديد معان مختلفة : أما باعتبارها علامات تشير إلى مشاكل جديدة. أو كلمات تخفى طريقة جديدة لطرح المشاكل، أو كحجر عثرة فى طريق خلق مفاهيم جديدة. وهو ما لا بد من الكشف عنه.

فضلا عما لتحديد معالم هذه الاشكالية من أهمية بالنسبة لمؤلفين اخرين، وخاصة

جرامشى الذى يتجلى فى مؤلفاته استمرار فريد لاشكالية النزعة التاريخية المفرطة بالرغم مما فيها من انقطاعات.

(ب) وإذا تأملنا أعظم عمل نظرى فى الماركسية، وهو **رأس المال** فماذا يمكننا استخلاصه من هذا العمل فيما يتعلق بدراسة ميدان السياسة على وجه التحديد، ولا سيما بالنسبة لدراسة الدولة الرأسمالية ؟

يضم رأس المال بين دفتيه أمورا كثيرة. ولهذا سنقتصر على ما يهمنا منها. فهو يشتمل من ناحية أخرى على معالجة علمية **لأسلوب الإنتاج الرأسمالى**، أى لذلك الترابط بين مستويات هذا الأسلوب. أى تركيبته أو مصفوفته. كما يشمل من ناحية أخرى، على معالجة نظرية للميدان الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. لا لأن الميادين الأخرى ليس فيها ما يدعو للاهتمام، ومن ثم يكون بحثها أمرا ثانويا، كما ساد الاعتقاد طويلا. وإنما لأن أسلوب الإنتاج الرأسمالى يتميز باستقلالية نوعية لمستوياته، تجعلها قابلة للمعالجة العلمية المستقلة. ولأن المستوى الاقتصادى هو الذى يلعب فى هذا الأسلوب الدور المسيطر، فضلا عن دوره باعتباره المستوى الحاكم فى نهاية المطاف.

ولهذا يظهر المستويان الآخران : السياسى، والايديولوجى فى **رأس المال** - وهو ليس مجرد مؤلف اقتصادى - كانعكاس. أى أنهما يعالجان من زاوية تأثيرهما فى المستوى الاقتصادى.

وكما أننا لا نجد فى **رأس المال** نظرية منظمة فى الايديولوجية، فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى - فالملاحظات المتعلقة بالفيتشية الرأسمالية Fitiehisme capitaliste ، لا يمكن أن تدعى لنفسها هذه الصفة - كذلك لا نجد فيه نظرية فى السياسة.

ووجود السياسة كانعكاس، فى **رأس المال**، قد يفيدنا كثيرا، ولكنه غير كاف. ونجد تناولا للسياسة من هذه الزاوية، سواء فيما تضمنه **رأس المال** من تطويرات نظرية، أو فى الأمثلة الملموسة التى ضربها ماركس **لشرح وتحديد** هذه التطويرات. أى فى تلك الفقرات المتعلقة بدور الدولة فى تحقيق التراكم البدائى لرأس المال، أو بتشريع

المصانع فى انجلترا.

والمقصود بالملاحظات التى تضمنتها تلك الفقرات، هو إثبات وجود السياسة فى الميدان الاقتصادى كانعكاس. أى إثبات النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى فلم يكن المقصود منها خلق مفاهيم أكثر عينية لمعرفة تكوينات اجتماعية معينة، كما هو الحال فى كتاب ١٨ برومير.

(جـ) لدينا إذن مجموعة من النصوص التى تتناول موضوع علم السياسة فى صورته المجردة - الصورية تناولا جزئيا أو كليا فهى تتناول الدولة، والصراع الطبقى، والدولة الرأسمالية بصفة عامة : **كنقد برنامج جوتا، والحرب الأهلية فى فرنسا لماركس، والرد على دوهرنج، لانجلز، والدولة والثورة للينين، وملاحظات عن مكيافيللى لجرامشى.** غير أن هذه النصوص كانت فى المقام الأول، نصوصا للنضال الايديولوجى.فقد أعدت كرد ملح على الهجمات الموجهة إلى النظرية الماركسية، وعلى محاولات تشويهها. ولهذا فكثيرا ما وجد أصحابها أنفسهم مضطرين إلى الوقوف على ذات الأرضية الايديولوجية التى يقف عليها أصحاب النصوص التى يتصدون لتفنيدها. وفى تلك النصوص مفاهيم أصيلة ضاعت معالمها لاندماجها فى الايديولوجية ولا بد لاكتشافها من القيام بعمل نقدى كامل.

(د) وبهذا نصل، فى النهاية، إلى النصوص السياسية بمعنى الكلمة أن وضعها - كما يبين مما تقدم - بالغ التعقيد. إنها تتناول - أساسا - موضوعات حقيقية - ملموسة. فهى تتناول تكوينات اجتماعية محددة تاريخيا، فى لحظة معينة من تطورها: كألمانيا وإنجلترا كما نجدها عند ماركس، وروسيا عند لينين، وإيطاليا عند جرامشى. وتتضمن هذه النصوص بالذات «تحليلا ملموسا لوضع ملموس» لا سيما تحليل الظروف والملابسات الخاصة بتلك التكوينات الاجتماعية. ففيها مجموعة من المفاهيم البالغة التعيين، والتى تتعلق بمعرفة تلك الظروف. بل وأكثر من هذا : فنتيجة لغياب الأعمال النظرية المنظمة فى هذا الميدان، نجدها تتناول ضمن ذات السياق، موضوعات صورية- مجردة، تتعلق بمفهوم السياسة فى النظرية العامة، وبالنظرية الخاصة بميدان السياسة فى

أسلوب الإنتاج الرأسمالى وذلك بطريقة مباشرة ودون تحليل. ولهذه الحقيقة التى لا جدال فيها أهمية كبيرة : فهذه المؤلفات السياسية تتضمن مفاهيما على أعلى مستويات التجريد، غير أننا نجدها أما مطبقة أى دون صياغة نظرية وأما ناقصة الصياغة، أى كعناصر ضمن سياق الشرح، وليس ضمن التسلسل المنطقى للبحث الخاص بها.

إننا ندرك إذن المشاكل الصعبة التى يثيرها وضع تلك النصوص. ولهذا ينبغى أن تكون قراءتها بقصد الإجابة على ما نطرحه عليها من أسئلة منتجة من ناحية التسلسل النظرى لعملية الفكر بالمعنى الذى سبق أن حددناه. أى معالجة المفاهيم المختلفة التى تتضمنها هذه النصوص معالجة نظرية بقصد إعادة كل منها إلى مكانه الذى ينبغى أن يوضع فيه داخل عملية الفكر. وبهذا نستطيع أن نحدد بدقة درجة تجريدها ومدلولها، وحدودها الدقيقة. فليس المقصود هو مجرد استخراج تلك المفاهيم من النصوص. عندئذ، سوف يظهر لنا أن مجالها ليس دائما المجال الذى حدده لها واضعوها.

وهذا العمل النقدى لا بد أن يغير بداهة تلك المفاهيم. وباختصار علينا أن نبين إلى أى حد تصلح بعض المفاهيم - التى نجدها فى دراسة المستوى السياسى فى تكوين اجتماعي رأسمالى ملموس - إذا ما أدخلنا عليها التغييرات اللازمة - لدراسة الميدان السياسى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. ومن ثم تصلح لدراسة التكوينات الاجتماعية الرأسمالية أى لدراسة كل التكوينات الاجتماعية الرأسمالية المتصورة. (كمفهوم «البونابرتية» الخاص بفرنسا فى عهد لوى بونابرت وهو مفهوم مجاله نمط الدولة الرأسمالية. وأن نتبين إلى أى حد تنطبق المفاهيم التى تناولتها نصوص تتعلق بتكوينات اجتماعية مختلفة، على أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وعلى التكوينات الاجتماعية الرأسمالية (كالمشكلة التى تطرحها نصوص لينين الخاصة بالجبهة المتحدة، أو بالاتجاه البيروقراطى فى الاتحاد السوفيتى خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية).

بل وأن نتبين أيضا، كيف أن بعض المفاهيم التى اعتبرها واضعوها مفاهيم خاصة بميدان السياسة عامة، كمفهوم الهيمنة عند جرامشى، فى حين أن مجالها الحقيقى هو السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أننا - فى هذه الظروف - نتعامل عادة أما مع مفاهيم متناقضة، أو مع مجرد ألفاظ حسبها صانعوها مفاهيما، فى حين أنها ليست إلا مؤشرات تشير إلى مشاكل معينة، أو مع أفكار هى بالضرورة مجرد أفكار أيديولوجية.

*

٤ - بقيت بعض الملاحظات الموجزة عن طريقة وتسلسل الشرح. لقد أكد ماركس على أن التسلسل فى شرح المفاهيم هو جزء لا يتجزأ من أى بحث علمى. فالعلم مقال برهانى (discours démonstratif)، يتوقف التسلسل فى عرض المفاهيم، وبسطها فيه على ما بينها من علاقات ضرورية لا بد من إظهارها : فهذا التسلسل هو الذى يربط ما بين المفاهيم. وهو الذى يضفى على البحث العلمى طابعه المنهجى . ويتمز هذا الترتيب فى الشرح عن تسلسل خطوات الاستقصاء، والبحث. بل ويتميز أيضا - وهذا هو ما يعنينا - عن التسلسل المنطقى اللازم فى عملية التفكير. وبعبارة أخرى إذا كان التناسق فى تسلسل الشرح راجعا إلى ما فى عملية الفكر من ارتباط، وعلاقات بين المفاهيم، فليس معنى هذا أن التسلسل فى الحالة الأولى ليس إلا نتاجا ومجرد تكرار للتسلسل فى الحالة الثانية. وهذا واضح فى خطة ماركس فى شرح رأس المال.

ويرجع التباين بين الحالتين (التسلسل المنطقى، والتسلسل فى الشرح) فى حالتنا بصفة خاصة إلى أنه لا يمكن لنسق عملية التفكير - وهو الموضوع المميز للمادية الجدلية - أن يظهر صراحة ومباشرة فى العرض أو الشرح فى نص يعالج المادية التاريخية، نظرا لاختلاف هذه العلمين(٥).

وإذا كان فى إمكاننا أن نتبين فى هذا النص تسلسلا عاما فى الشرح ونظرية خاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى، ونظرية لميدان السياسة فيه، وبحثا فى التكوينات الاجتماعية الملموسة، فلا بد من النظر إلى انتظام هذا النص ونسقيته من زاوية ما تمليه ضروراته الخاصة، لا بد من زاوية مدى مطابقته لعملية الفكر.

وسيظهر ما بين الأمرين من تباين، لا سيما فيما يتعلق بالنظرية العامة للمادية

التاريخية، التى سوف نستخدم مفاهيمها بالقدر الذى يمليه تسلسل الشرح، فى نص يعالج ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

وسيتجلى هذا التباين أيضا عند شرح النظرية الخاصة بهذا الأسلوب. وهى ماثلة - بحكم موضوع هذا النص - فى بحثنا للمفهوم العام للمستوى السياسى.

وينبغى ألا نخفى أن هذا التباين يرجع أيضا إلى حالة البحث الراهنة، أى إلى الأوضاع والملابسات النظرية الخاصة بالمادية التاريخية، التى لا تزال بعيدة عن الصياغة المنهجية المرضية، على الأقل فيما يتعلق بالنظرية العامة، والنظريات الخاصة.

*

٥ - ولقد دفعتنى هذه الصعوبات إلى اتخاذ **الاحتياطات اللازمة** فى هذا النص. لا سيما وأن التحليلات التى تتناول المستوى السياسى فى النظرية العامة لا تزعم أنها حققت التناسق، ولا يمكن اعتبارها تحليلات جامعة وشاملة.

وثمة تحفظان، لا بد من تسجيلها هنا، على الاتجاه السائد حاليا، والذى يضع العربة قبل الحصان، عندما يخلط بين تسلسل البحث، والاستقصاء، وبين تسلسل عملية الفكر. وعندما يبنى فى فراغ نسقا للنظرية العامة، قبل إجراء الأبحاث العينية الكافية. وهو خطأ كثيرا ما حذرنا ماركس من الوقوع فيه.

ويبدو لى أنه من الوهم، والخطر - من الناحية النظرية - أن نتقدم خطوات أكثر على الطريق لبناء نسق نظرى للمستوى السياسى فى إطار النظرية العامة طالما إننا نفتقر إلى حد كبير إلى نظريات منظمة لميدان السياسة فى أساليب الإنتاج المختلفة، بل وإلى نظريات منظمة خاصة بتلك الأساليب.

وإذا كنا قد ركزنا هنا على نظرية ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فقد أخذنا أيضا فى اعتبارنا - سواء عند البحث، أو فى الشرح - التكوينات الاجتماعية العينية. وذلك من ناحيتين مختلفتين : أما كأمثلة لإيضاح هذه النظرية الميدانية. أو لخلق المفاهيم العينية التى تمكننا من معرفة الوضع السياسى فى تلك التكوينات. وهو

ما سيتضح من سياق البحث.

إننا ندرك أننا تركنا بعض المشاكل بلا حل :

ذلك أننا وإن كنا قد أبقينا على بعض المفاهيم أو أنشأنا مفاهيم جديدة لاستخدامها فى بحث ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. وبالتالى استخدامها فى بحث هذا الميدان فى التكوينات الاجتماعية الرأسمالية بل والتكوينات الرأسمالية الملموسة إلا أننا لم نشأ أن نتطرق إلى بحث إمكانية تبديل تلك المفاهيم، أو تحويرها أو تغييرها فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالتكوين الانتقالى إلى الاشتراكية، وأسلوب الإنتاج الاشتراكى، والتكوين الاجتماعى الاشتراكى.

وبعبارة أخرى، إذا كنا قد حاولنا أن نضع المفاهيم فى مكانها الصحيح من عملية الفكر، فقد كان ذلك دائما فى الحدود التى يسمح بها موضوع هذا الكتاب. غير أن ترك المشكلة مفتوحة لم يكن مجرد احتياط أملته حالة البحث الراهنة فقد أملاه أيضا الموقف النظرى المنحاز الذى يتمثل فى تحديد صعوبة نظرية كثيرا ما كان يميل البعض إلى طمسها : وهى صعوبة تحديد خصوصية ميدان السياسة الذى يختلف باختلاف أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية.

*

٦ - وأخيرا، لا بد من تحديد بعض المفاهيم المكملة للنظرية العامة للمادية التاريخية. **وأن تحديد إطار النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى.**

وسوف تجد عند قراءة هذا الكتاب أن هذه التعريفات، والملاحظات، كان لها ما يبررها.

أشرنا فيما تقدم إلى أن المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج، هو المستوى الذى يحدد فى نهاية المطاف مصفوفة أسلوب الإنتاج، أى أنه هو الذى يحدد النمط المميز للترابط بين مستوياته المختلفة. ولكن كيف يتحقق هذا التحديد بوجه عام، وفى أسلوب

الإنتاج الرأسمالى على وجه الخصوص ؟.

يتألف المستوى الاقتصادى بصفة عامة، كباقى المستويات، من عناصر ثابتة. وهى عناصر لا توجد فى الواقع إلا فى صورة مركب متغير، وهو ما أشار إليه ماركس بوضوح بقوله :[٦]

«أيا كانت الأشكال الاجتماعية للإنتاج فإن عناصره تبقى دائما : العمال، ووسائل الإنتاج (أضاف إليها ماركس فيما بعد اللاعامل (le non-travailleur). غير أن كل عنصر من هذه العناصر يظل مجرد امكانية طالما بقى منفصلا عن العناصر الأخرى. فلا بد للإنتاج أيا كان من الربط والجمع بينها. إن الأسلوب الخاص الذى يتحقق به هذا الجمع، هو ما يميز بين العصور الاقتصادية المختلفة، التى مر بها تطور هيكل المجتمع».

وإذا كنا هنا بصدد تركيبة أو توليفة (Combinaison) ولسنا بصدد خليط (Combinatoire)، فذلك لأن العلاقات التى تربط العناصر المكونة لها هى التى تحدد طبيعة هذه العناصر ذاتها، فتتغير بتغير هذا المركب[٧].

ويتكون المستوى الاقتصادى بصفة عامة من العناصر الثابتة الآتية :

١ - **العامل** «المنتج المباشر» أى **قوة العمل.**

٢ - **وسائل الإنتاج : أى موضوع وأدوات العمل.**

٣ - **اللا - عامل** الذى يتملك فائض العمل، أى الناتج.

وتوجد هذه العناصر فى مركب نوعى، يشكل المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج، ويتألف هذا المركب من علاقة مزدوجة بين تلك العناصر :

(١) **علاقة التملك الفعلى** أو السيطرة العقلية (التى أطلق عليها ماركس أحيانا تعبير «الاستحواز» "L "possession وتنطبق على علاقة العامل بوسائل الإنتاج أى على عملية العمل بل وتنطبق على نسق قوى الإنتاج.

(٢) **علاقة الملكية** : وتتميز عن العلاقة الأولى بتدخل اللا - عامل، أما باعتباره مالكا لوسائل الإنتاج أو باعتباره مالكا لقوة العمل، أو الاثنين معا. ومن ثم تملكه للناتج. ونعنى بها هنا تلك العلاقة التى تحدد علاقات الإنتاج بمعناها الصحيح.

وهما علاقتان متميزتان : وقد تتخذان أشكالا تختلف باختلاف التركيبة (التوليفة) التى تضمهما.

ولا بد من الإشارة إلى أن علاقة الملكية تنتمى بالتحديد إلى ميدان الاقتصاد، فينبغى أن نميز بوضوح بين هذه العلاقة وبين ما تتخذه من أشكال قانونية. أى أن نميز بينها، وبين الملكية القانونية.

ويترتب على علاقة الملكية فى المجتمعات الطبقية دائما «انفصال» العامل عن وسائل العمل. إنها ملكية اللا - عامل الذى يستحوز على فائض العمل باعتباره مالكا.

أما علاقة التملك الفعلى فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات، فتؤدى أما إلى اتحاد العامل بوسائل العمل، كما هو الحال فى أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، وأما إلى انفصال العامل عن أدواته كما هو الحال فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ذلك الانفصال الذى شهدته مرحلة الصناعة الكبيرة. وهو ما عبر عنه ماركس «بانفصال المنتج المباشر عن شروط عمله الطبيعية».

فهاتان العلاقاتان تنتميان إذن إلى مركب واحد متغير، يشكل المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج؛ مركب من نسقين : نسق قوى الإنتاج ونسق علاقات الإنتاج.

وفى التركيبة المميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى تتماثل هاتان العلاقتان، إذ يقابل الانفصال فى علاقة الملكية انفصال فى علاقة التملك الفعلى.

أما فى التركيبة المميزة لأساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، فينعدم التماثل بين هاتين العلاقتين. فهناك انفصال فى علاقة الملكية يقابله اتحاد فى علاقة التملك الفعلى[٨].

وإذا كان المستوى الاقتصادى هو الذى يحدد فى نهاية المطاف أسلوب الإنتاج، أى

نمط الترابط بين مستوياته، والمستوى المسيطر من بينها، فإن هذا التحديد يتوقف بالدقة على الشكل الذى يتخذه التركيبة التى أشرنا إليها. وهو ما ألمح إليه ماركس فى النصين الآتيين من رأس المال:

«إن الشكل الاقتصادى الخاص، الذى ينتزع فى ظله فائض العمل غير المدفوع الأجر من المنتجين المباشرين، هو الذى يحدد علاقة التبعية (السياسية). وهى علاقة تنبع من الإنتاج ذاته مباشرة ثم تعود لتؤثر فيه تأثيرا حاسما. هذا هو أساس الجماعة الاقتصادية أيا كان شكلها، وهو نابع من علاقات الإنتاج وهو فى الوقت نفسه الأساس الذى يقوم عليه شكلها السياسى، الذى تتخذه علاقة السيادة، والتبعية. أى الشكل النوعى الذى تتخذه الدولة فى مرحلة معينة. فعلينا أن نبحث عنها دائما فى العلاقة المباشرة بين مالك وسائل الإنتاج والمنتج المباشر..»[٩].

وهذه التركيبة - أى المستوى الاقتصادى - هى التى تحدد أيضا المستوى الذى يلعب الدور المسيطر فى أسلوب إنتاج معين. ولنتأمل قول ماركس ردا على الاعتراضات التى وجهت إليه :

«ووفقا لهذه الاعتراضات يصدق رأيى القائل بأن إنتاج الحياة المادية يحكم - بصفة عامة - تطور الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، يصدق على العالم الحديث الذى تسيطر عليه المصالح المادية. ولكنه لا يصدق لا على العصور الوسطى حيث كانت السيادة للكاثوليكية، ولا على أثينا، وروما التى كانت للسياسة فيهما اليد العليا..

ومن الواضح أنه لا الأول يستطيع أن يعيش على الكاثوليكية ولا الثانى بقادر على أن يعيش على السياسة. إن الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك هى التى تفسر - على العكس - لماذا لعبت الكاثوليكية فى الحالة الأولى والسياسة فى الحالة الثانية الدور الرئيسى..»

وإذا كان ماركس قد حلل فى مؤلفاته انعكاسات التركيبة المميزة للمستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى (- حيث تتماثل العلاقتان المذكورتان

فكلاهما ينطوى على الانفصال -) على مصفوفة هذا الأسلوب، منشأ بهذا نظرية خاصة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى. فإنه لم يضع نظرية خاصة لما أسماه بأساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية. أو «الأشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى».

أى أن ماركس لم ينشئ نظريات خاصة لتلك الأساليب الإنتاجية، التى تتميز عنده بأشكال متباينة من التركيب غير المتجانس يجمع بين العلاقتين التى أشرنا إليهما : فهناك انفصال فى علاقة الملكية. واتحاد فى علاقة التملك الفعلى.

واقتصر ماركس فى بحثه لتلك الأساليب، على زاويتين محدودتين : من ناحية، كأمثلة لإثبات نظريته العامة القائلة بأن الأشكال المتباينة التى تتخذها تلك التركيبة هى الأساس الذى يرتكز عليه البناء الاجتماعى بأسره وليس فى تحليلاته من هذه الناحية إلا بعض المؤشرات النظرية.

ومن ناحية أخرى، من باب المقارنة الوصفية بينها وبين أسلوب الإنتاج الرأسمالى، بقصد بيان أوجه التماثل الشكلية بين أساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية» القائمة على تركيبة غير متجانسة. وبين أسلوب الإنتاج الرأسمالى القائم على تركيبة تختلف كل الاختلاف، تركيبة متجانسة.

ولنا عودة إلى هذه المسألة.. ونود مع ذلك أن نلفت النظر إلى أن معالجة ماركس لأساليب الإنتاج الأخرى على هذا النحو، وإن كانت قد أبرزت السمات الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى، إلا أنها قد إنطوت على التباسات خطيرة لا لأنها قد حملت على غير المقصود منها فحسب، بالنظر إليها باعتبارها بحثا منهجيا فى النظريات الخاصة بأساليب الإنتاج الأخرى، وإنما لما خلفته هذه المعالجة القائمة على المماثلة الضمنية، من أفكار «أسطورية» عن تلك الأساليب الإنتاجية.

*

٧ - ولنتناول المشكلة عن قرب مقتصرين - من باب التبسيط - على المستويين الاقتصادى، والسياسى، ولا سيما مستوى الدولة. مغفلين مؤقتا المستوى الايديولوجى.

لقد حدد ماركس فى أسس نقد الاقتصاد السياسى، ولا سيما فى القسم المعنون : «الأشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى» كما حدد فى رأس المال: السمات التالية، المميزة لمصفوفة أسلوب الإنتاج الرأسمالى :

(١) يتميز الترابط بين المستويين الاقتصادى، والسياسى فى هذا الأسلوب الإنتاجى بالاستقلالية - النسبية - النوعية التى يتمتع بها هذان المستويان.

(٢) لا يعتبر المستوى الاقتصادى فى هذا الأسلوب، المستوى الحاكم فى نهاية المطاف فحسب - بل ويلعب فيه أيضا الدور المسيطر.

ولقد استخلص ماركس، السمة الأولى من مقارنة أسلوب الإنتاج الرأسمالى بأساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية»، التى تنطوى على ما اسماه ماركس بالعلاقات «المختلطة» أو العضوية أو الطبيعية. وهو ما يعبر عنه أحيانا «بتزامن» المستويين الاقتصادى والسياسى.

ونود أن نؤكد مرة أخرى، أنه لا ينبغى فهم هذه الملاحظات فهما حرفيا. فكثيرا ما حدث هذا فى الماضى، فأدى إلى فهم أسطورى للماركسية، فيما يتعلق بأسلوب الإنتاج الاقطاعى مثلا.

وبالمقابل، يمكننا أن نؤكد، من الناحية العلمية، أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى، إنما يتحدد بالاستقلالية التى يتميز بها كل من المستويين الاقتصادى، والسياسى فيه : وهذا هو أساس اختلاف العلاقة بين هذين المستويين فى هذا الأسلوب، عنها فى أساليب الإنتاج الأخرى، اختلافا جذريا. وليس معنى هذا، أن هذين المستويين لا يتمتعان باستقلالية نسبية فى أساليب الإنتاج الأخرى. وإنما معناه أن هذه الاستقلالية، تتخذ فيها صورا مختلفة.

ولهذه الاستقلالية نتائجها النظرية التى تنعكس على موضوع بحثنا : فقد أتاحت قيام نظرية ميدانية، بالمعنى الدقيقى، لأحد مستويات هذا الأسلوب، كمستوى الدولة الرأسمالية مثلا. كما سمحت هذه الاستقلالية بأن يصبح المستوى السياسى، موضوعا

لعلم خاص ومستقل. وهو ما أشار إليه ماركس، كما نعرف، فى رأس المال، عند حديثه عن المستوى الاقتصادى وعلم الاقتصاد.

والحق إن هذه الاستقلالية، هى التى تفسر وتبرر خلو الشرح المستفيض الذى يتناول أحد مستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى، من النظريات الخاصة بمستوياته الأخرى.

ولنعرض فى ايجاز نصوص ماركس، واضعين فى اعتبارنا تلك الملاحظات :

فماذا قال ماركس عن أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، حيث تتميز علاقة التملك الفعلى، باتحاد المنتج المباشر بوسائل الإنتاج ؟ يقول ماركس :

«لا بد لعلاقة الملكية فى جميع الأشكال التى يبقى العامل المباشر فيها «مالكا» لوسائل الإنتاج، وأدوات العمل، لا بد لهذه العلاقة أن تظهر فى الوقت نفسه كعلاقة (سياسية) بين سيد وعبد. فالمنتج المباشر إذن ليس حرا. ولقد خفت وطأة هذه العبودية مع نشأة نظام القنانة ابتداء من التزام السخرة. حتى الالتزام بدفع مجرد إتاوة. فى هذه الظروف، لا بد من وجود دوافع غير اقتصادية أيا كانت طبيعتها لإلزام هؤلاء بالقيام بالعمل لحساب المالك العقارى بصفته مالكا.. فلا بد إذن من وجود علاقات من التبعية الشخصية أى لا بد من الحرمان من الحرية الشخصية، وفى كلمة لا بد من القنانة بكل ما فى هذه الكلمة من معنى..»[١٠].

بل ذهب ماركس إلى حد القول بأنه فى هذه الظروف :

«تشكل العلاقة (السياسية) بين السيد والعبد جانبا أساسيا من علاقة التملك، وهى علاقة تنتمى إلى التركيبة الاقتصادية»[١١].

وخطا ماركس خطوات أبعد فى أسس نقد الاقتصاد السياسى وفى رأس المال، فيما يتعلق بأسلوب الإنتاج الاقطاعى. وذلك بما قدمه من معلومات عن المستوى السياسى فى مختلف أساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية». ولتحليلاته أهميتها لسببين :

أ) ربط ماركس بين مختلف الأشكال السياسية فى تلك الأساليب وبين التركيبة المميزة للمستوى الاقتصادى فى كل منها. غير أن هذه الأساليب الإنتاجية تشترك جميعها فى أن علاقة التملك الفعلى فيها تتخذ شكلا لا يتغير فى جوهره، يتمثل فى اتحاد المنتج المباشر بوسائل الإنتاج. أما الأشكال النوعية لعملية العمل فى هذه الأساليب، والتى تحدد الصور النوعية للملكية الاقتصادية فيها، فليست إلا تنويعات فى حدود ذلك الشكل الثابت الذى لا يتغير.

ب) ويرجع ماركس التماثل أو التجانس بين علاقات المستوى الاقتصادى، وعلاقات المستوى السياسى، فى تلك الأساليب إلى تلك السمة المشتركة بين تركيباتها الاقتصادية. ويفهم هذا التجانس على النحو التالى :

فعلى خلاف الحال فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى يعتبر أنتماء العامل، واللا - عامل إلى جماعة شرطا أوليا لدخولهما فى علاقة التملك الفعلى (- أو الاستحواز) وفى علاقة الملكية. والمقصود بالجماعة هنا - فى حالة المجتمعات المنقسمة إلى طبقات - الجماعة السياسية أى شكل من أشكال العلاقات السياسية.

ويفسر «الامتزاج» ("mixité") - المزعوم - بالسياسة على أن «السياسة شرط أولى "présupposé" للاقتصاد». ففى ظل أساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية» :

«تعنى النظرة إلى الأرض باعتبارها ملكا للفرد.. أن الإنسان كان منذ البداية أكثر من مجرد «فرد عامل». وأن وجوده يتحقق من خلال ملكيته للأرض التى تعتبر شرطا أوليا لنشاطه، شأنها فى هذا شأن جلده وحواسه وليست مجرد ثمرة لهذا النشاط.

هذه النظرة تشكلت من خلال وجود الفرد كعضو فى جماعة...»(١٢).

أما فى أسلوب الإنتاج الآسيوي، حيث الأرض مملوكة فى الواقع لجماعات صغيرة - (علاقة الملكية) - وإن اتخذت شكل الحيازة الوراثية للأرض بواسطة هذه الجماعات (علاقة التملك الفعلى) إلا أننا نجد أن «الوحدة» التى تضم سائر الوحدات (المشاعات الصغيرة)، التى تعلو على هذه الكيانات المشاعية الصغيرة، تبدو كما لو كانت المالك الاسمى، أو الوحيد، فى حين تظهر المشاعات الحقيقية كحائز للأرض بالوراثة عنها. ولهذا تبدو تلك الوحدة كما لو كانت شيئا اسمى من تلك المشاعات الكثيرة المتميزة.... ويؤول جانب من فائض العمل إلى الجماعة العليا، التى يظهر فى النهاية، أنها ليست سوى شخص... وهنا يظهر المستبد le déspote كأب لجميع هذه المشاعات الصغيرة المتميزة، مجسدا وحدتها المشتركة»(١٣).

أما فى أسلوب الإنتاج القديم، فهناك تعايش بين ملكية الدولة، والملكية الخاصة :

«وتبقى عضوية الفرد فى الجماعة شرطا أوليا لتملك الأرض. فهو مالك خاص بصفته عضوا فى الجماعة.

إن ملكيته لشروط عمله الطبيعية، إنما تتحق فى الواقع من خلال وجوده كعضو فى الدولة(١٤). أى من خلال الدولة باعتبارها من المسلمات المقدسة».

إننا نجد فيما اسماه ماركس الشكل الجرمانى للملكية، تعايشا بين الملكية المشاعية والملكية الخاصة :

«يبدو لمن ينظر من الخارج إلى العائلات الجرمانية التى تعيش فى الغابات فى عزلة، تفصل بينها المسافات الشاسعة، يبدو له أنه لا وجود للجماعة إلا بمناسبة القيام بأى عمل من الأعمال التى تعبر عن اتحاد اعضائها فى حين أن وحدتها قائمة فى ذاتها بحكم الوراثة.. وهكذا تبدو الجماعة كتجمع assaciation لا كاتحاد. فهى تتمثل لا فى وحدة اعضائها. وإنما فى اتفاقهم كأطراف مستقلة باعتبارهم ملاكا

للأرض.. ولهذا السبب لا تتجسد الجماعة فى دولة، أو فى كيان سياسى، كما كان الحال عند القدماء...

ولا يكون للجماعة وجود فعلى، إلا إذا عقد الملاك جمعية تضم صفوفهم. أما فى روما فللجماعة وجود مستقل لا يتوقف على عقد هذه الجمعيات» (١٥).

وأخيرا نجد فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى :

«بدلا من الإنسان المستقل، الكل تابعون : اقنانا وسادة اقطاعيين، اتباع للاقطاعيين، ومروال علمانيين، ورجال دين. وتميز هذه التبعية علاقات الإنتاج المادية، وكذلك سائر ميادين الحياة التى ترتكز عليها»(١٦).

أما فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى فإننا نجد - على العكس - تماثلا بين علاقة الملكية وعلاقة التملك الفعلى. ولقد نشأ هذا التماثل نتيجة لانفصال المنتج المباشر - فى العلاقة الثانية - عن وسائل الإنتاج. وهو ما اسماه ماركس انفصال المنتج المباشر عن شروط عمله الطبيعى فى مرحلة الصناعة الكبيرة. ومن هذا الانفصال الذى جعل من العامل ذاته عنصرا من عناصر رأس المال، ومن العمل سلعة من السلع. من هذا الانفصال بالتحديد، استمد المستوى الاقتصادى فى هذا الأسلوب طابعه، باعتباره عملية إنتاج لفائض القيمة.

هذه التركيبة، هى التى منحت الاستقلالية المميزة للمستويين السياسى، والاقتصادى. ولقد تناول ماركس هذه الاستقلالية بمظهريها : فعملية الإنتاج فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى مثلا تسير على نحو مستقل نسبيا، وبغير حاجة إلى تدخل «الدوافع غير الاقتصادية» التى تتميز بها أساليب الإنتاج الأخرى. وعملية تكرار الإنتاج الموسع، هى عملية محكومة أساسا - كما لاحظت روزالوكسمبرج بحق - «بالدافع الاقتصادى» الذى يتمثل فى إنتاج فائض القيمة. ومن هنا كان ظهور الأزمات الاقتصادية البحتة.

كما تناول ماركس هذه الاستقلالية، من زاوية انعكاساتها على الدولة الرأسمالية.

هذه التركيبة المميزة للمستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، باعتباره المستوى الحاكم فى نهاية المطاف هى التى جعلت منه أيضا المستوى الذى يلعب فيه

الدور المسيطر. وهذا ما تثبته تحليلات ماركس فى **رأس المال** لهذا الأسلوب، وملاحظاته المقارنة عن أساليب الإنتاج الأخرى، التى تلعب فيها السياسية، أو الايديولوجية الدور المسيطر.

*

لقد أتاح لنا هذا المدخل تحديد موضوع هذه الدراسة ومنهجها، والنظرية التى يعتمد عليها البحث، والشرح : فقد أتاح لنا تحديد بعض المفاهيم الأساسية. وبهذا أمكننا طرح الإطار النظرى للنص التالى، الذى سوف نجد فيه ما يبرر هذه الملاحظات التمهيدية.

الهوامش

(١) راجع فى هذا الموضوع :

Althusser : Pour Marx. - Lire le Capital II;

"Materialisme historique et materialisme dialictique Cahiers Marxistes - Leninistes, No II et sur le travail Théorique, Difficultés et ressources" La pensée avrile 1967.

(٢) هذا ما نوضحه لنتجنب الوقوع فى اللبس القديم عندما يخلط بين التجريد والتعيين :
"abstraction - concrétisation

(٣) ولا ينبغى أن نخلط بينها كنظرية عامة وبين المادية الحديثة التى لا تعتبر بالنسبة للمادية التاريخية مجرد نظرية للمعرفة (Simple épistemologie).

(٤) ويمكننا إذا تبنينا اصطلاحات التوسير Allthuser فى كتابه pour Marx أن نرسم صورة مبسطة للتسلسل المنطقى لعملية الانتقال من المفاهيم البالغة التجريد التى تتناول موضوعات صورية مجردة إلى المفاهيم البالغة التعيين التى تتناول موضوعات الواقع العينى المتفردة، وباختصار، يمكننا أن نرسم صورة مبسطة لخطوات البحث النظرى، على النحو التالى، وليكن موضوع بحثنا المستوى السياسى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى :

generalités I
generalités II
generalités III
les connaissances

والمقصود هنا بالعمليات الأولى ع ١
المادة الأولية لعملية التفكير. وبالعموميات الثانية ع ٢
أدوات أو وسائل العمل النظرى. وبالعموميات الثالثة ع ٣ المعارف

ع ٣

(المعارف المتحصلة من عملية الفكر استنادا إلى المادية التاريخية : أى النظرية العامة وتشمل المستوى السياسى le politiqu باعتباره مستوى فى أى بنية اجتماعية أى كمفهوم بالغ التجريد.

↓

ع٣ ← ع ٢ ← ع١

(معرفة النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى) ↓ ↓ (معلومات، وأفكار وغيرها عن أسلوب الأنتاج الرأسمالى)

ع٣ ← ع ٢ ← ع١

(معرفة نظرية ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى) ↓ (معلومات، وأفكار، إلخ.. عن الدولة الرأسمالية، والصراع الطبقى فى أسلو الإنتاج الرأسمالى. إلخ..)

ع٣ ← ع ٢ ← ع١

(معرفة المستوى السياسى فى هذا التكوين الاجتماعى) (معلومات عن تكوين اجتماعى رأسمالى معين وعن المستوى السياسى فيه بصفة خاصة) التحليل الملموس لوضع سياسى ملموس)

(٥) فى هذا المعنى راجع أيضا :

A. Badiou :

Le récommencement du Materialisme dialectique en : Critque, Mai 1967.

(6) Le Capital. Ed-Sociales. L.1, T. I P 38.

(٧) راجع فى هذا الموضوع :

- Balibar : Lire le Capital t II.
- Bettelheim : La transition vers L'économie socialste 1967.

وأود أن أشير إلى أنى أعرض هنا العلاقات الاقتصادية، وتركيب هذه العلاقات فى أبسط صورها. تلك العلاقات التى اثبت بتلهايم بكافة طابعها المعقد (علاقات ذات وجهين) وذلك فى محاضراته (التى لم تنشر) :

Le calcu économique sọciale 1976.

وهى محاضرات لها أهميتها الحاسمة.

(٨) وينبغى ألا نخلط بين التماثل، وانعدام التماثل من ناحية وبين التطابق وانعدم التطابق (الذى سوف نجده فى مرحلة الانتقال) من ناحية أخرى. فقد تتوافق هاتان العلاقتان فى تركيبه تميز لعدم تماثلهما. وإذا كنا قد استخدمنا اصطلاح انعدم التماثل المجازى الذى استعرناه من Balbar فذلك لعدم وجود ما هو أفضل منه. المرجع السابق Bettelheim.

(9) Le Capital L3 tIII p. 171.

(10) Le Capital L3. tIII P.P. 171-172.

(11) Fondements ... P 154.

Ed, allemande, Rouhet : K. Marx Texte zur methode und Praxis t III.

(١٢) المرجع السابق ص ١٣٨.

(١٣) المرجع السابق ص ١٣٢.

(١٤) المرجع السابق ص ١٣٢.

(١٥) المرجع السابق ص ١٣٠.

(١٦) Le Capital L.I.T.I p 85.

(١٧) وإذا أخذنا بعين الاعتبار أ) مفهوم أسلوب الإنتاج يفترض وجود جميع المستويات المجتمعية toutes les instances sociales

ب) أنه ليس لهذه المستويات فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى ما لها من استقلالية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. يلعب المستوى السياسى فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى الدور المسيطر وهذا يبرر تسمية ماركس لهذا الأسلوب بالأسلوب «الاقطاعى». وترجع هذه التسمية بالذات إلى العلاقات السياسية فى هذا الأسلوب «الاقطاعى».

انظر فى هذا الموضوع :

J. Maquet :

"une hypothèse pour l'etude des societés africains" Cahiers d'Etudes africains, 6, 1961, M.Rodinson: Islam et capitalisme, 1966, p, 66 et suiv.

غير أن ما يثير الأشكال هو «تصور ماركس لهذه العلاقات السياسية الاقطاعية. فهو يؤدى إذا ما أخذ مأخذا حرفيا، إلى استبعاد التكوينات الاجتماعية القائمة على القنانة Sérvage ، التى لا تتفق العلاقات السياسية فيها مع هذا التصور- من نطاق أسلوب الإنتاج الاقطاعى.

الباب الأول

القضايـا العامـة

الفصل الأول

عن مفهوم السياسة

١ - السياسة، والتاريخ - المستوى السياسى والسياسة

ولدينا الآن العناصر اللازمة لمحاولة تتبع مفهوم ماركس، وانجلز ولينين للسياسة، وعلاقة هذا المفهوم بأشكالية الدولة، ومع ذلك لا بد لنا من إبداء ملاحظتين أوليتين:

(١) سنحاول فى هذا الفصل طرح قضايا النظرية الماركسية العامة فى الدولة، وفى الصراع الطبقى السياسى. وإذا كان هذا الفصل الذى يعنى بصفة خاصة يتناول القضية العامة فى الدولة، يسبق من حيث تسلسل الشرح الفصل الخاص بالطبقات الاجتماعية، والصراع والطبقى، فهذا ليس من قبيل المصادفة. وهو لا يعنى بطبيعة الحال أنه يمكننا من ناحية التسلسل المنطقى، أن نتصدى لبحث موضوع الدولة دون الرجوع مباشرة وفى الوقت نفسه إلى موضوع الصراع الطبقى كما أنه لا يعنى أن الدولة قد نشأت تاريخيا قبل انقسام المجتمع إلى طبقات. وإنما كان ذلك لأن الطبقات الاجتماعية ذاتها، انعكاس لبعض مستويات الأبنية الاجتماعية، ومنها الدولة. وهذا ما سوف نحدده بدقة فيما بعد.

(٢) سوف نميز من الآن بين البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة Super-structure juridico - politique de l'Etat (le politque) وهو ما يمكننا أن نطلق عليه المستوى السياسى وبين الممارسات الطبقية السياسية، الكفاح الطبقى السياسى، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه السياسة (la plitique).

وسيتضح هذا التمييز فى الفصل التالى الخاص بالطبقات الاجتماعية، حيث يكون فى وسعنا تبريره وتفسير العلاقة بين الأبنية من ناحية، وبين الممارسات الطبقية، بل وميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

*

ترتبط قضية المستوى السياسى، والسياسة عند ماركس، وانجلز، ولنين بقضية **التاريخ**. ويستند الموقف الماركسى فى هذا لاخصوص إلى قضيتين أساسيتين لماركس، وانجلز، واردتين فى البيان الشيوعى وهما :

(١) «إن كل صراع طبقى هو صراع سياسى»

(٢) «إن الصراع الطبقى هو محرك التاريخ»

يمكننا فى قراءة أولى لهاتين القضيتين، فهم العلاقة بينهما كما يفهمها **المذهب التاريخى**، وهو فهم يفترض فى النهاية نمطا «هيجليا» «للكلية» و «للتاريخ».. أى نمطا من الكلية بسيط ودائرى، حيث تتألف الكلية من عناصر متكافئة. وهو يختلف كل الاختلاف عن نمط الوحدة الماركسى التى تتميز ببنية معقدة التركيب، يحكمها عامل مسيطر، ونمطا خطيا للتاريخ، فالتطور التاريخى متضمن منذ البداية فى الفكرة أو المفهوم طالما أن العملية التاريخية هى صيرورة الفكرة فى تطورها الذاتى. وفى هذه «الكلية» تُرد خصوصية العناصر المختلفة المكونة لها إلى مبدأ الوحدة البسيط. أى إلى المفهوم الذى تمثل هذه العناصر تحققه الموضوعى. والتاريخ فى هذه الكلية يُرد إلى صيرورة بسيطة مبدأ تطورها هو الانتقال «الجدلى» من ماهية المفهوم إلى وجوده.

ولكن ماذا تكون النتيجة إذا ما فهمنا القضيتين الماركسيتين التى أشرنا إليهما كما يفهمها المذهب التاريخى ؟

عندئذ لن ينظر إلى ميدان السياسة باعتباره مستوى بنيوى متميز وممارسة نوعية فى التكوين الاجتماعى. بل سينظر إليه باعتباره الجانب «الدينامى» «التطورى» فى أى عنصر وفى أى مستوى من مستويات الأبنية أو الممارسات فى هذا التكوين.

ولما كانت الماركسية عند المذهب التاريخى علما تطوريا للصيرورة بصفة عامة، وكانت السياسة عنده هى محرك التاريخ، فلا غرو أن تصبح الماركسية - فى التحليل الأخير - علم السياسة، بل «وعلم الثورة» الذى يتطابق مع هذه الصيرورة الخطية

البسيطة.

ويترتب على ذلك نتائج عديدة :

(أ) التوحيد بين السياسة والتاريخ.

(ب) ما يمكننا أن نطلق عليه المبالغة فى تسييس مختلف مستويات الأبنية، والممارسات الاجتماعية، وذلك برد خصوصيتها، واستقلاليتها النسبية، وفاعليتها الخاصة إلى جانبها السياسى - التاريخى - الدينامى وحده. فالسياسة هنا هى المحور Le Centre أو القاسم المشترك البسيط الذى يجمع بين هذه الأبنية والممارسات فى وحدتها (كليتها) وتطورها. والمثال الصارخ الذى يوضح هذه النتيجة المبالغة فى تسييس المستوى النظرى الذى أدى إلى تصور مبسط يقسم العلم إلى علم برجوازى وعلم بروليتارى

(جـ) إلغاء خصوصية المستوى السياسى ذاتها. بتفتيت هذا المستوى إلى عناصر غير محددة، كما يتقوض مفهوم علاقات القوى فى التكوين الاجتماعى.

وفى ضوء هذه النتائج تصبح الدراسة النظرية للأبنية والممارسات السياسية عملا غير مجد. وهذا يفضى بنا إما إلى النزعة الإرادية، وإما إلى النزعة الاقتصادية وكلاهما موقف ايديولوجى جامد، يفتح الباب أمام مختلف النزعات التحريفية والإصلاحية والتلقائية وغيرها.

باختصار تلعب السياسة فى الماركسية كما يتصورها المذهب التاريخى الدور الذى يلعبه المفهوم عند هيجل. والأشكال الملموسة لهذه الأشكالية لا تعنينا هنا. ويكفى لتحديد هذه القضية، تقديم نصين أحدهما لجرامشى، الذى كثيرا ما شابت تحليلاته السياسية القيمة، نزعة كروتشة، ولا بريولا، التاريخية. ويلقى هذا النص الضوء على النتائج التى أشرنا إليها. يقول جرامشى:

«إن القضية الأولى التى لا بد من طرحها، وإيجاد حل لها فى بحث عن مكيافيللى، هى قضية استقلال علم السياسة. أى قضية تحديد المكان الذى يشغله، أو

ينبغى أن يشغله هذه العلم فى تصور منسق للعالم... أى فى فلسفة للممارسة».

وتتمثل إضافة كروتشة، فى هذا الصدد، إلى الدراسات المتعلقة بمكيافيللى،وبعلم السياسة، تتمثل بالتحديد، فى تصفية سلسلة من المشاكل الزائفة، التى لا وجود لها، أو التى طرحت طرحا خاطئا. وقد استند كروتشة فى هذا الخصوص إلى التمييز بين لحظات الفكر المختلفة. وإلى التأكيد على لحظة من لحظات الممارسة، أى التأكيد على تلك الروح العملية المتميزة، والمستقلة وان ارتبطت بالواقع ارتباطا دائريا اساسه دياليكتيك التمييز بين الأشياء.

أما فى فلسفة الممارسة فلا محل للتميز بين لحظات الروح المطلق، وانما يكون التمييز بين مختلف مستويات البنية الفوقية. فلابد إذن من تحديد جدلى لوضع النشاط السياسى (والعلم الذى يتناوله) باعتباره مستوى محدد من مستويات البنية الفوقية.

ويمكن القول لايضاح الأمر وتقريبه أن النشاط السياسى هو بالتحديد أولى مراحل أو مستويات تكوين البنية الفوقية حيث تكون مجرد إرادة تعمل على تأكيد ذاتها. إرادة بدائية، وغير محددة المعالم.

فعلى أى اساس يمكن القول بتوحد السياسة والتاريخ. وبالتالى توحد الحياة كلها والسياسة؟ وكيف يمكننا فى هذه الحالة أن ننظر الى نسق الأبنية الفوقية كظواهر متميزة على الساحة السياسية؟ وكيف نبرر عندئذ استخدامنا لمفهوم التمييز فى فلسفة الممارسة؟... ومفهوم «الكتلة التاريخية». أى وحدة البنية، والبنية الفوقية باعتبارها وحدة لظواهر متميزة ومتناقضة...»(١).

تطالعنا فى هذا النص نتائج المذهب التاريخى التى إشرنا إليها، وهى هنا، تؤدى إلى ما افضت إليه النزعة اليسارية النظرية المتطرفة فى العشرينات، على يد لوكاش، وكورش، وغيرهم، إلى الإسراف فى تسييس الأمور ذى طابع إرادى. وهذه النزعة اليسارية النظرية، هى الوجه الآخر للنزعة الاقتصادية، ضمن اشكالية واحدة(٢).

أما النص الثانى، الذى نستشهد به، فهو لبارسونز T. Parsons الذى يتزعم الاتجاه الوظيفى (Téndance fonctionaliste) فى السوسيولوجيا المعاصرة. وسنعود إلى تناول هذا الاتجاه، بإفاضة، باعتباره الاتجاه السائد فى تحليلات علم السياسة الحديث(٣)، والمتأثر بنزعة م. فبر M. Weber التاريخية: فلا غرو أن يؤدى هذا الاتجاه - الذى يشترك مع النزعة التاريخية الماركسية فى المبادىء - إلى نتائج مماثلة، فيما يتعلق بالمستوى السياسى، وبالسياسة. يقول بارسونز:

«... لا ينبغى عند التصدى لدراسة السياسة، أن تعتمد على مفهوم نظرى قاصر على هذه المسألة وحدها، لسبب بسيط هو أن السياسة هى محور لتكامل كل العناصر التحليلية التى يتألف منها النظام الاجتماعى»(٤).

إن الاتجاه الوظيفى - كما سيتضح لنا - هو على الصعيد الابستمولوجى، استمرار مباشر للتصور العام للمذهب التاريخى. وسوف نتبين ما يترتب على ذلك من اختزال للمستوى السياسى فى المجتمع، ليصبح مبدأ بسيطا لوحدته وتطوره، على أساس مفهومى التزامن، والتطور وهو المنظور المميز للمذهب الوظيفى.

*

علينا أن نحدد فى ضوء مفهوم الاشكالية الأصلية للماركسية، وهو مفهوم مضاد للنزعة التاريخية، المستوى السياسى فى هيكل التكوين الاجتماعى، وذلك باعتباره مستوى نوعى من ناحية، وباعتباره المستوى الذى تنعكس، وتتركز فيه تناقضات التكوين الاجتماعى من ناحية أخرى. وذلك حتى يتسنى لنا فهم المغزى المضاد للنزعة التاريخية لعبارة أن الصراع الطبقى السياسى هو محرك التاريخ.

ولنبدأ بهذه النقطة الأخيرة، التى شرحها التوسير، فبين أن المفهوم النظرى لأسلوب الإنتاج، باعتباره وحدة معقدة التركيب، خاضعة لسيطرة مستوى معين فيها، هو أساس فهم عملية تحول المجتمعات فى الماركسية، وليس ذلك النمط من التصور الكلى، والانطولوجى للتاريخ. أى أنه ليس مبدأ للتطور الذى ينسب إلى فعل فاعل.

وانطلاقا من هذا المفهوم، الذى قدمته لنا المادية التاريخية، يمكننا أن نبنى مفهوما للتاريخ، لا يمت للصيرورة الخطية البسيطة بصلة.

وكما أن لمستويات الابنية، والممارسات المختلفة - فى إطار وحدة أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا - خصوصيتها، واستقلاليتها النسبية، وفاعليتها الخاصة، فان لها أيضا أزمنتها، وإيقاعاتها وتفعيلاتها المتباينة.

وتتميز مستويات التكوين الاجتماعى المختلفة، بتطورها غير المتساوى. وهو السمة الجوهرية المميزة للعلاقة بين أزمنتها المتباينة. كما تتميز هذه المستويات بتفاوتها وعدم تطابقها. وهذا هو أساس فهم التكوين الاجتماعى وتطوره. وفى هذا السياق يمكننا أن نفهم التحولات التى تطرأ على التكوين الاجتماعى، وانتقاله من مرحلة إلى أخرى على أساس مفهوم للتاريخ تتعدد فيه الأزمنة وتتباين.

ولنحاول - فى هذا الاطار - تحديد المكان الذى يحتله المستوى السياسى، والممارسة السياسية بالذات. ويكتسب مفهوم الممارسة هنا معنى العمل الذى يعالج موضوعا (المادة الأولية)، فيحوله إلى شىء جديد تماما (الناتج)، ويمثل انفصاما (Coupure) بالقياس إلى عناصر الموضوع الأصلية. فما هى خصوصية الممارسة السياسية فى ضوء هذه النظرة؟

إن «اللحظة الراهنة» هى - كما قال لينين - **الموضوع المميز** لهذه الممارسة. إنها **البؤرة التى تتركز فيها تناقضات** المستويات المختلفة فى تكوين اجتماعى معين، فى علاقاتها المركبة التى تحكمها حتمية معقدة تتمثل فى تفاوت هذه المستويات ونموها غير المتكافىء.

هذه اللحظة الراهنة(٥) هى إذن «ظرف معين» "une conjonctuse". أى النقطة الاستراتيجية التى تندمج وتنصهر فيها التناقضات المختلفة التى تعكس الترابط المميز لبنية ذات مستوى مسيطر.

وموضوع الممارسة السياسية كما يظهر فى تطوير لينين للماركسية، هو الميدان الذى

تندمج وتنصهر فيه فى النهاية العلاقات بين التناقضات المختلفة المميزة لوحدة البناء الاجتماعى. ففى هذا الميدان يمكننا اكتشاف أسرار وحدة هذا البناء فى ظل وضع معين، وأن نؤثر فيها بقصد تغييرها. وهذا يعنى أن موضوع الممارسة السياسية، يرتبط بمستويات المجتمع المختلفة التى تشكل فى ترابطها وضعا معينا. فالممارسة السياسية تتناول المستويات: **الاقتصادية والايديولوجية، والنظرية و «السياسية»** بالمعنى الضيق.

والنتيجة الثانية التى تترتب على ذلك، بالنسبة لعلاقة السياسة بالتاريخ، هى اعتبار العمل السياسى «محركا للتاريخ» بقدر ما يتمثل ناتجه فى النهاية، فى تحويل وحدة التكوين الاجتماعى خلال مراحله، واطواره المختلفة. غير أن هذا ليس هو المعنى المقصود فى المذهب التاريخى: فالعمل السياسى هو العمل الذى يحدث تحولا فى تلك الوحدة، طالما أن موضوعه هو البؤرة التى تتركز فيها تناقضات مستوياتها المختلفة، التى لكل منها تاريخه الخاص وتطوره غير المتكافىء.

ولهذه التحليلات اهميتها فى تحديد مفهوم المستوى السياسى، وخاصة فى تحديد مفهوم الممارسة السياسية فى الاشكالية الاصلية للماركسية. ومع ذلك فلابد من استكمالها بالنسبة لنقطة معينة : فهى تقتصر على تناول موضوع العمل السياسى، ونتاج هذا العمل. وهذا الا يكفى لتحديد خصوصية المستوى السياسى. ولهذا لابد من استكمال هذه التحليلات، وتتويجها بمفهوم دقيق للبنية الفوقية السياسية(٦). لأننا لو اكتفينا بتعريف السياسة بإنها عمل له موضوع، وناتج محددين، لكان معنى هذا المجازفة بطمس خصوصيتها، واعتبار أى عمل من شأنه إحداث «تحول» فى وحدة معينة عملا سياسيا.

كما أننا نخاطر، إذا ما اهملنا البحث النظرى فى الابنية السياسية، بتفويت اللحظة الراهنة فى الظرف الراهن، أو أن نغرق فى هذه «اللحظة» التى تحدث عنها جرامشى عندما طرح بوضوح هذه القضية.

وإذا اردنا – فى كلمة – أن نتجاوز نهائيا نظرة المذهب التاريخى إلى السياسة، فلا

يكفي أن تقتصر على التحليل النظرى لموضوع العمل السياسى فلابد أيضا من تحديد مكان، ووظيفة مستوى الابنية السياسية فى التكوين الاجتماعى، والتى تعتبر **هدف** هذا العمل L'objectif .

ولندخل الآن فى صميم المشكلة: إن الهياكل السياسية، أى ما يسمى بالبنية الفوقية السياسية فى أسلوب معين للإنتاج، أو فى تكوين اجماعى محدد، هى عبارة عن سلطة الدولة النظامية.

لقد كان ماركس، وانجلز، ولينين، وجرامشى، يضعون دائما فى اعتبارهم عند التمييز بين النضال (العملى) السياسى، والكفاح الاقتصادى، **خصوصية النضال** السياسى، وتتمثل فى أن **هدفه** المتمز(٧) هو الدولة، باعتبارها مستوى نوعى، من ابنية التكوين الاجتماعى.

ونجد فى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية، تعريفا عاما للسياسة بهذا المعنى. ونعنى على وجه التحديد ما أشرنا إليه من أن العمل السياسى يستهدف اللحظة الراهنة، ويحدث تحولات فى وحدة التكوين الاجتماعى، أو يحافظ على هذه الوحدة، طالما أنه يتخذ من ابنية الدولة السياسية مركزا للصدام، و «هدفا» استراتيجيا متميزا.

فماركس يقول:

«إن الهدف النهائى Endzweek لحركة الطبقة العاملة هو الاستيلاء على السلطة السياسية»(٨).

هكذا ينبغى أن نفهم قول لينين :

«لا يكفى القول بإن الصراع الطبقى لا يصبح صراعا حقيقيا خطيرا وواسعا ما لم يشمل الميدان السياسى. فالصراع الطبقى فى الماركسية لا يصبح صراعا شاملا للأمة بأسرها لمجرد أنه يدور فى الميدان السياسى وإنما عندما يدور حول ما هو جوهرى فى هذا الميدان ويتشبث به وهو: هيكل

سلطة الدولة»(٩).

ومؤدى هذا النص، أن استهداف سلطة الدولة هو مناط خصوصية العمل السياسى.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى موقف لينين عام ١٩١٧، فى كتاباته المتعلقة بقضية «السلطة المزدوجة» "double Pourvoir" سلطة الدولة والسوفيتات، حيث استمر متمسكا برأيه فى ارتباط هدف العمل السياسى ببنية الدولة الفوقية. فشعار «كل السلطة للسوفيتات» يرتبط فى فكر لينين بنظرته إلى السوفيتات باعتبارها «دولة ثانية».. وسنرى فيما بعد الفرق بين سلطة الدولة، وجهاز الدولة. وما يعنينا هنا، هو أن نبين أن هذا الشعار لم ينبثق من واقع سيطرة البولشفيك على السوفيتات. فقد كانت عندما طرح هذا الشعار تحت سيطرة المنشفيك. وإنما جاء هذا الشعار تعبيرا عن واقع أن السوفيتات أصبحت تشكل جهاز دولة يتولى وظائف الدولة الرسمية. أى انها أصبحت **الدولة الفعلية**. ومن هنا كان الاستنتاج القائل بأنه: ينبغى دعم هذه الدولة الثانية وتعزيزها. وأن يكون هدفنا هو الاستيلاء عليها كدولة:

«..ولا يكمن جوهر الكوميون الحقيقى حيثما يبحث عنه البرجوازيون. وإنما يكمن فى خلق دولة من طراز فريد. والحاصل، أن دولة من هذا النوع، قد ولدت فى روسيا: إنها السوفييتات»(١٠).

وتحليلات لينين هذه، تابعة من موقفه النظرى، من التمييز بين النضال الاقتصادى، والكفاح السياسى، والعلاقة بينهما، على النحو الذى حدده أساسا فى كتابه «**ما العمل؟**» فهو يقول :

«تقود الاشتراكية الديمقراطية نضال الطبقة العاملة، لا فى علاقتها بجماعة أصحاب العمل فحسب، بل وفى علاقتها أيضا... بالدولة باعتبارها قوة سياسية منظمة. ولهذا لا يمكن أن يقتصر الاشتراكيون الديمقراطيون على الكفاح الاقتصادى».

ويقول أيضا:

«كما إن النضج السياسى هو إعلان للحرب على الحكومة، فإن النضج الاقتصادى، هو إعلان للحرب على أصحاب المصانع».

٢ - الوظيفة العامة للدولة:

وهذه النظرية تثير بقدر ما تحل المشاكل: فلماذا يتسم العمل الذى يجعل من «اللحظة الراهنة» موضوعا له، محدثا تحولا فى الوحدة، لماذا يتسم هذا العمل بهذه الخصوصية: **أن تكون نتيجته رهن باتخاذه سلطة الدولة هدفا له؟** ليس هذا سؤلا بديهيا على الاطلاق، والدليل على ذلك: وجود الانحراف الاقتصادى - النقابى من ناحية (حيث يكون الاقتصاد هو الهدف) والاتجاه اليوتوبى - المثالى من ناحية أخرى (حيث يكون الهدف ايديولوجيا) من ناحية أخرى. واذا أردنا أن نطرح هذا السؤال على نحو آخر نقول: لماذا تميز المفهوم الأساسى للانتقال إلى الاشتراكية عند ماركس، وانجلز، ولينين، وجرامشى، عن المفهوم الاصلاحى، باقتضائه التغيير الجذرى للدولة، وتحطيم جهازها القديم؟ أى لماذا تميز هذا المفهوم بنظرية دكتاتورية البرولتاريا؟

وباختصار لماذا كانت المشكلة الأساسية فى أى ثورة، هى مشكلة سلطة الدولة، على حد تعبير لينين الدقيق؟

لابد للاجابة على هذا السؤال، من العودة إلى المفهوم الماركسى العلمى للبنية الفوقية للدولة. وأن نبين أنه فى البنية الاجتماعية ذات المستويات المتعددة، وغير المتطابقة، وذات التطور غير المتكافىء، **تقوم الدولة بوظيفة فريدة، إذ تشكل العامل الذى يحقق تماسك مستويات التكوين الاجتماعى.**

هذا هو بالتحديد، المقصود فى الماركسية، باعتبار الدولة عاملا من عوامل «النظام».. أى مبدأ تنظيما للتكوين الاجتماعى. وليس المقصود بالنظام السياسى هنا، النظام السياسى بالمعنى الدارج. وإنما يقصد به النظام الذى يحقق تماسك مستويات هذه

الوحدة المعقدة فى مجموعها. وباعتبار أن الدولة، هى أيضا العامل الضابط للتوازن الكلى للتكوين الاجتماعى، باعتباره نسقا (Systéme) .وهذا يفسر لنا، لماذا يغير العمل السياسى وحدة التكوين الاجتماعى، إذا ما اتخذ من الدولة هدفا له. وهكذا يصبح «محركا للتاريخ»: واستنادا إلى تحليلنا هذا، لدور الدولة، يمكننا تحديد المعنى المضاد للمذهب التاريخى، لهذه العبارة.

فالعمل السياسى، إما أن يؤدى إلى المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعى، فى مرحلة معينة، أو فى طور معين من اطواره، فتبقى دون تغيير. لان التوازن غير المستقر فى هذه الوحدة، بين تطابق، وعدم تطابق مستوياتها المتفاوتة، التى لكل منها زمنها الخاص، هذا التوازن غير المستقر ليس بحال من معطيات الاقتصاد. فالدولة، هى التى تحافظ عليه، وتصونه (تعتبر الدولة فى هذه الحالة هدف العمل السياسى باعتبارها العامل الذى يحافظ على تماسك هذه الوحدة).

وإما أن يؤدى العمل السياسى، إلى تحويل وحدة التكوين الاجتماعى، وتغييرها، وذلك إذا ما استهدف الدولة، باعتبارها الهيكل الذى يمكن تقويض هذه الوحدة من خلاله، وذلك بقدر ما يتوقف عليه تماسكها. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار الدولة أيضا، عاملا من عوامل خلق وحدة جديدة. أى علاقات إنتاج جديدة.

والدليل على قيام الدولة بهذه الوظيفة، هو أنها العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، وهى أيضا وفى الوقت نفسه البنية التى تتركز فيها تناقضات مستوياته المختلفة. فهى إذن الميدان الذى ينعكس فيه الدليل على سيطرة مستوى معين indice de dominance ، والحتمية المعقدة، المميزان لتكوين معين، أو لأحد مراحله ، أو اطواره.

والدولة، هى أيضا، الميدان الذى يمكن أن نكتشف فيه سر وحدة ابنية التكوين الاجتماعى، وترابطها. وهذا ما سيتضح لنا، عند تحليلنا لعلاقة الابنية المختلفة بمجالات الممارسات الطبقية، وعند تحديد العلاقة الخاصة، بين **الدولة، والوضع القائم**، التى تعتبر مفتاح فهم علاقة الابنية الاجتماعية بمجال الممارسات.

وقد نجد مفتاح حل مشكلة علاقة السياسة بالتاريخ، فى العلاقة بين اعتبار الدولة العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، وبين اعتبارها الميدان الذى تتركز فيه تناقضات مستوياته المختلفة. وتدل هذه العلاقة على أن البنية السياسية هى مستوى نوعى فى التكوين الاجتماعى. وهى فى الوقت نفسه محور ما يطرأ عليه من تحولات. كما تشير إلى الصراع السياسى باعتباره «محركا للتاريخ» إذا ما اتخذ من الدولة هدفا له، باعتبارها الساحة التى تتركز فيها تناقضات المستويات المتباينة فى التكوين الاجتماعى، التى لكل منها زمنها الخاص.

إن طرح القضية على هذا النحو، يتيح لنا حل مشكلة كبرى فى النظرية الماركسية فى السياسة. ومع ذلك هناك نقاط لابد من ايضاحها. لقد سقط فى هاوية المفهوم «الميكافيللى» للسياسة تقليد ماركسى بأكمله، عندما أقام نظريته فى السياسة، على أساس علاقة النضال السياسى بالدولة وحدها. افلم يدن ماركس، فى مؤلفات شبابه المفهوم «السياسى المحض» للسياسة. وهو مفهوم يرد السياسة إلى علاقتها بالدولة؟ اينبغى أن يكون تغيير «المجتمع المدنى»، أى تغيير ما يسمى بعلاقات الإنتاج هدف العمل السياسى، وليس الدولة؟(١١).

إن ما يسمى بالنزعة الاقتصادية التى تجعل من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الهدف المميز للعمل السياسى هى الاجابة الخاطئة على هذا السؤال الذى طرح خاطئا. وينتمى المفهوم الاصلاحى للعمل السياسى إلى هذا التصور المبسط، ولكننا إذا رجعنا إلى الاشكالية الاصلية للدولة عند ماركس فى مرحلة نضجه لأمكننا أن نفهم علاقة النضال السياسى بالدولة من ناحية، والعلاقة بينهما وبين مستويات التكوين جميعها من ناحية أخرى(١٢).

لنخطو خطوات ابعد. فلا يزال تعريف السياسة بأنها العلاقة بين الممارسة السياسية، والدولة تعريفا عاما للغاية. فهو وأن كان يصدق بصفة عامة على التكوينات الاجتماعية المنقسمة إلى طبقات إلا أنه لا يمكن تحديد هذه العلاقة بداهة إلا فى إطار أسلوب إنتاج معين، وفى إطار تكوين اجتماعى محدد تاريخيا. فوظيفة الدولة

باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى تتخذ اشكالا تختلف باختلاف أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى موضوع البحث. فإذا كان وضع الدولة داخل الوحدة هو الذى يشكل بنيتها الميدانية، ومن ثم يرسم الحدود التى تعين هذه البنية، إلا أن هذا الوضع ذاته يتوقف على الأشكال التى تتخذها وظيفة الدولة التى أشرنا إليها: أى أن تحديد طبيعة هذه الحدود (ما هى الدولة؟) وكذلك اتساعها، أو انكماشها (ما هى الابنية والمؤسسات التى تعتبر جزءا من الدولة؟) هذا الوضع يرتبط ارتباطا وثيقا بالشكل الذى تتخذه تلك الوظيفة، والذى يختلف باختلاف أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعى الذى تكون بصدده. وهذه الوظيفة تصبح وظيفة نوعية فى التكوينات التى يسودها اسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى يتميز **بالاستقلالية النوعية** لمستوياته، والذى يتمتع ميدان الدولة فى ظله بوضع خاص. وسمة الاستقلالية هى التى تفسر خصوصية المستوى السياسى التى تحتم قيام الدولة بوظيفتها المتميزة باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك مستويات لكل منها استقلاليته.

وتصبح وظيفة الدولة باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، والتى تجعل من الدولة ميدانا تتركز فيه تناقضات مستوياته المختلفة تصبح هذه الوظيفة أكثر وضوحا متى لاحظنا أن التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا يتميز بتشابك وتداخل أساليب إنتاج متعددة، فلا ينبغى أن يغيب عنا هنا، انه حتى عندما ينجح اسلوب إنتاج معين فى بسط سيطرته مؤذنا ببداية مرحلة تكرار الإنتاج الموسع لتكوين معين، ومعلنا نهاية مرحلة الانتقال بمعناها الدقيق، انه حتى فى هذه الحالة تكون بصدد **علاقة قوى حقيقية** بين أساليب الإنتاج القائمة، أى ازاء تفاوت دائم بين مستويات هذا التكوين. وهنا يظهر الدور الحاسم للدولة، باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك وحدة أساليب الإنتاج المخلفة، فى تشابكها وتداخلها المعقد. وهذا ما يتضح، بصفة خاصة، فى مرحلة الانتقال، التى تتسم بعدم التطابق بين الملكية والتملك الفعلى لوسائل الإنتاج وهو أما عبر عنه بحق بتلهايم بقوله:

«وثمة نتائج هامة تترتب على هذا التفاوت، بالنسبة للترابط بين مختلف

مستويات البنية الاجتماعية. فانعدام التطابق بين هذه المستويات، يقتضى فى الواقع أن يكون للمستوى السياسى فاعلية خاصة»(١٣).

وإذا كان المقصود بالفاعلية الخاصة للدولة، هو وظيفتها العامة التى تتمثل فى تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، فهى موجودة فى كافة التكوينات الاجتماعية، حيث تتشابك وتتداخل أساليب الإنتاج المختلفة ولكن هذه الفاعلية، تكتسب أهمية خاصة فى التكوين الرأسمالى، حيث يطبع أسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد فى هذا التكوين، أساليب الإنتاج الأخرى بالطابع المميز لبنيته، وعلى الاخص الاستقلالية النسبية لمستوياته، بالنظر إلى ما بينها من تفاوت(١٤).

*

وفى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية نجد إشارات كثيرة إلى هذه القضايا.. فقد حددت النظرية الماركسية - كما هو معروف - **علاقة الدولة بالصراع الطبقى، بل وعلاقتها بالسيطرة الطبقية السياسية.** وقبل محاولة تحديد علاقة ميدان الصراع الطبقى، والصراع الطبقى السياسى على وجه التحديد، بأبنية التكوين الاجتماعى، لابد من الإشارة إلى أن علاقة الدولة بالصراع الطبقى السياسى فى النظرية الماركسية، تفترض علاقة الدولة بجميع مستويات الابنية: أى انها تفترض بالتحديد علاقة الدولة بذلك الترابط المميز لتكوين اجتماعى معين. هذا ما يستخلص من تحليلات انجلز التى حددت فى عبارات - فيها أحيانا الكثير من المفارقات - علاقة الدولة «بالمجتمع ككل».

«ليست (الدولة) مجرد نتاج للمجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره: إنها اعتراف بأن هذا المجتمع يتخبط مع نفسه فى تناقضات لا حل لها، بإنقسامه إلى اضداد، لا سبيل إلى التوفيق بينها، فيقف عاجزا عن تلافيها. وحتى لا يفنى المتصارعون، أى الطبقات الاجتماعية، بعضها بعضا، ويفنى معها المجتمع، فإن الحاجة تفرض نفسها، إلى سلطة تضع نفسها، فى الظاهر، فوق المجتمع لتطمس الصراع، وتبقيه فى حدود

«النظام». هذه السلطة التى نشأت من المجتمع، والتى تضع نفسها، مع ذلك، فوقه، وتتزايد غربتها عنه، هذه السلطة هى الدولة»(١٥).

ولنكتفى بهذا النص منعا للتكرار. إن ما «تحدث» عنه انجلز فى هذا النص، هو علاقة الدولة بالسيطرة الطبقية السياسية، وبصراع الطبقات. غير أنه اوضح من ناحية أخرى أن علاقة الدولة بالسيطرة الطبقية السياسية تعكس، بل تتركز فيها - بالمعنى الذى خلعناه على هذا التعبير - كل تناقضات المجتمع. فماذا تعنى هنا كلمة المجتمع. فما لم نضع هنا الاصطلاحات فى موضعها من سياق الاشكالية الأصلية للماركسية؛ فإننا نجازف بالسقوط فى منظور المذهب الإنسانى، الذى يربط الدولة كمؤسسة، «بمجموع» «الاحتياجات الحيوية» للمجتمع. وقد يكون لهذا الإصلاح فى سياق آخر معان مختلفة. لكنة يرتبط هنا بالمفهوم الدقيق للتكوين الاجتماعى، باعتباره وحدة معقدة التركيب من مستويات متعددة.. وترتبط الدولة بتناقضات مستويات التكوين الاجتماعى على اختلافها. إنها الميدان الذى ينعكس فيه الترابط بين هذه المستويات، وتتركز فيه تناقضاتها، وهى بهذه المثابة اعتراف: «بتناقض المجتمع مع ذاته».

إن الدولة كما يقول انجلز هى «الخلاصة الرسمية» للمجتمع(١٦).

ولقد عبر ماركس فى خطابه إلى روج Ruge فى سبتمبر ١٨٤٣ عن هذا المفهوم للدولة - «خلاصة» التناقضات، أى باعتبارها تعبيرا عن تركزها أو إنصهارها - وذلك من منظور هيجلى. وما أشرت إلى هذا النص، إلا لأن لينين قد استشهد به فى مقاله «من هم أصدقاء الشعب؟»(١٧). ولابد أن نلفت النظر إلى الاهتمام الذى أولاه لينين لمفهوم الدولة كتعبير مكثف عن التناقضات. يقول ماركس الذى يستشهد به لينين):

«الدولة هى **خلاصة** المعارك العملية التى خاضتها البشرية. فالدولة السياسية تعبر إذن (من الناحية السياسية) وفى حدود ما يسمح به شكلها، عن كل المعارك، والاحتياجات والمصالح الاجتماعية». ويقول لينين، فى موضع آخر، وفى إيجاز، أن السياسة (وهى تشمل هنا الدولة والصراع الطبقى السياسى) هى «**التعبير المكثف عن الاقتصاد**»(١٨).

وبهذا المعنى تبدو الدولة فى نظر لينين مفتاحا لفهم أسرار وحدة الابنية الاجتماعية. ومنبعا لمعرفتنا لهذه الوحدة.

«فالمجال الوحيد الذى يمكننا أن نحصل فيه على هذه المعرفة هو مجال العلاقة بين كافة طبقات وفئات السكان، وبين الدولة والحكومة أى مجال العلاقة التى تربط ما بين جميع الطبقات»(١٩).

وهذا هو ما سبق أن عبر عنه انجلز بقوله إن الدولة هى «الممثل الرسمى» للمجتمع. والمقصود بكلمة ممثل هنا، أن الدولة هى الميدان الذى يكشف عن أسرار وحدة التكوين الاجتماعى. والدولة بهذا المعنى هى دائما المسرح الذى يشهد الوضع الذى تنفصم فيه هذه الوحدة، ونعنى به ذلك الوضع الذى تتسم فيه ابنية الدولة بالازدواج فى السلطة، والذى يعد كما أشار لينين أحد العناصر الجوهرية فى الوضع الثورى.

وتنبع علاقة الدولة بالترابط المميز لتكون اجتماعى معين، من وظيفتها «النظامية» فى ذلك التكوين. وهى بطبيعة الحال وظيفة ذات طابع سياسى - فى ميدان المنازعات الطبقية السياسية - وهى أيضا وظيفة ذات طابع شامل. وظيفة تنظيمية بالمعنى الواسع باعتبارها العامل الذى يضمن تماسك الوحدة. وتمنع الدولة الانفجار الطبقى السياسى بقدر ما يعكس هذا الصراع وحدة التكوين الاجتماعى، هذه العلاقة ليست علاقة بين المظهر والجوهر، فالدولة تمنع الطبقات من أن يفنى بعضها بعضا. وتحول بهذا دون فناء «المجتمع». بمعنى انها تحول دون انفجار التكوين الاجتماعى.

وإ ذا كان صحيحا أن الماركسيين لم يقدموا صياغة نظرية لهذا المفهوم للدولة. إلا أننا نجد مع ذلك إشارات كثيرة فى مؤلفاتهم بهذا الخصوص. وهكذا حدد انجلز بدقة هذه الوظيفة «النظامية» للدولة باعتبارها: «تنظيما أنشأه المجتمع البرجوازى لنفسه للمحافظة على شروط الإنتاج الخارجية»(٢٠) ولا ينبغى أن نركز هنا على تعبير «الخارجية» وهو تعبير قد يوحى بمفهوم ميكانيكى للعلاقة بين «الأساس» و «البنية الفوقية»، بل ينبغى أن نوجه النظر إلى أهمية صياغة مفهوم الدولة، كتنظيم للمحافظة على شروط الإنتاج، ومن ثم المحافظة على شروط وجود، وعمل وحدة اسلوب الإنتاج،

والتكوين الاجتماعى.

كما نجد عبارة مدهشة لبوخارين - ذلك المنظر الماركسى الذى يثير الاعجاب - فى كتابه نظرية المادية التاريخية، تتضمن صياغة لمفهوم التكوين الاجتماعى، باعتباره «نسقا قائما على توازن غير مستقر، تلعب فيه الدولة دور «الضابط» (Régulateur) «لهذا التوازن». (٢١) وهذا المفهوم هو أساس فكرة التنظيم، التى تعبر عن وظيفة الدولة، كما تصورها جرامشى.

٣ - الصور المختلفة لوظيفة الدولة

ولهذه الوظيفة النظامية، أو التنظيمية للدولة، صور متباينة، ترتبط كل منها بالميدان الذى تمارس فيه. وهى:

الوظيفة الاقتصادية - التكنيكية، فى الميدان الاقتصادى. والوظيفة السياسية، بمعناها الدقيق، فى ساحة الصراع الطبقى السياسى. والوظيفة الايديولوجية، على الصعيد الايديولوجى. غير أن وظيفة الدولة السياسية - المتعلقة بالصراع الطبقى السياسى - هى التى **تحكم فى نهاية المطاف** الوظيفتين الاقتصادية - التكنيكية، والايديولوجية، باعتبارهما صورتين لدور الدولة الشامل role Globale فى تحقيق تماسك وحدة التكوين: **هذا الدور الشامل هو دور سياسى.** وترتبط الدولة «بالمجتمع المنقسم إلى طبقات»، وبالسيطرة الطبقية السياسية، طالما أن لها هذه المكانة، وهذا الدور فى كل الابنية الاجتماعية. تلك الابنية التى تنعكس وحدتها فى انقسام التكوين الاجتماعى إلى طبقات، وفى السيطرة الطبقية السياسية. وبعبارة ادق ليس للدولة وظيفة اقتصادية - تكنيكية، وأخرى ايديولوجية، وثالثة «سياسية»: بل لها بحكم وضعها فى التكوين الاجتماعى، **وظيفة واحدة شاملة** هى تحقيق **تماسك** هذا التكوين، وان تعددت صورها التى تخضع، فى النهاية، للوظيفة السياسية بالتحديد.

وفى هذا المعنى يقول انجلز:

«كل ما يعنينا هنا، هو أن نقرر أن الوظيفة

الاجتماعية، هى دائما اساس السيطرة السياسية. وان السيطرة السياسية لا تبقى طويلا ما لم تؤد هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة بها»(٢٢).

كما طور الماركسيون الكلاسيكيون، هذه الاطروحة فى نصوص عديدة. فتحدثوا عن ذلك الوضع الفريد، الذى لا ترتبط فيه الدولة ارتباطا مباشرا بالصراع الطبقى السياسى. غير أننا نجد من المنظرين من فسر هذه الاطروحة، كما لو كانت هناك علاقة بين الدولة و«المجتمع»، مستقلة عن الصراع الطبقى. ونعنى بهذا التفسير، تلك الاطروحة القديمة، والاثيرة عند الاشتراكية الديمقراطية، وتتمثل فى فكر هـ. كينو H. Cunow. و ك. رنر K. Renner وهى تفرق بين «وظائف الدولة الاجتماعية»، ووظيفتها السياسية، التى ترتبط وحدها بالصراع، والقهر الطبقى، كما نجد هذه الاطروحة، فى معظم تحليلات التيار الاشتراكى الديمقراطى المعاصر «لدولة الرفاهية» Welfare State وتظهر أيضا فى بعض التحليلات، التى تتناول الدولة الاستبدادية l' Etate déspotique فى أسلوب الإنتاج الاسيوى، وهى تحليلات تفسر وجود هذه الدولة، بما تقوم به من وظائف اقتصادية - تكنيكية - مائية، وغيرها، فى اسلوب إنتاج خال من الطبقات بالمفهوم الماركسى.

فلنتأمل عن كثب، قضية الوظائف المختلفة للدولة: وليس فى نيتنا أن نتناول هنا هذه القضية بالبحث المنظم. فيكفى مجرد بيان علاقة هذه الوظائف بوظيفة الدولة السياسية، لالقاء الضوء على القضية التى نحن بصددها.

لقد جاء وصف الماركسيين الكلاسيكيين لهذا الدور الشامل للدولة - احيانا - فى عبارات تتسم بالطابع التطورى - التاريخى historico - génetique فهى فى تناولها لعلاقة الدولة بمستويات التكوين الاجتماعى المختلفة، تنظر إلى هذه المستويات باعتبارها العوامل المولدة. أى العوامل المسئولة عن ميلاد الدولة تاريخيا وكذلك الحال بالنسبة للطبقات الاجتماعية. ومن الواضح أن قضية ميلاد الدولة تاريخيا، هى قضية أخرى.

ان ما لدينا، هو اجابات مجملة، لماركس وانجلز. وعلينا عند تناولها، أن نضع فى اعتبارنا أنها محدودة بحدود المعلومات التاريخية المتوفرة لديهما(٢٣). ومع ذلك سنستبقى هذه التحليلات، طالما انها تلقى الضوء على وظائف الدولة، التى ترتبط ارتباطا وثيقا بموقعها داخل الوحدة المعقدة للتكوين المنقسم إلى طبقات. وتتصل وظيفة الدولة فى المقام الأول بالميدان الاقتصادى. وبالتحديد بعملية العمل وانتاجيته وتجدر الإشارة هنا، إلى تحليلات ماركس للدولة الاستبدادية فى أسلوب الإنتاج الاسيوى - والحاجة إلى سلطة مركزية لتنفيذ الانشاءات المائية اللازمة لزيادة انتاجية العمل. وفى هذا السياق يقول انجلز، عن علاقة الطبقة الحاكمة بالتقسيم الاجتماعى للعمل :

«المسالة واضحة: فطالما بقى العمل البشرى ضئيل الإنتاجية، لا يكاد يحقق فائضا يذكر، زيادة عن وسائل الإنتاج الضرورية، فان نمو القوى الإنتاجية، واتساع التجارة، وتطور الدولة والقانون ونشأة الفن والعلم، كل ذلك يصبح مستحيلا، بدون تقسيم عميق للعمل، يستند إلى تقسيم كبير للعمل، بين الجماهير المكرسة للعمل البدوى البسيط، والقلة المميزة التى تتفرغ لادارة العمل، والتجارة، وشئون الدولة فى البداية، ثم تتفرغ للعلم والفن فيما بعد»(٢٤).

ولابد هنا من الإشارة إلى علاقة الدولة - من خلال الطبقة الحاكمة - بالتوجيه العام لعملية العمل، ولاسيما فى ميدان انتاجية العمل. وهى مشكلة نجدها أيضا عند تناول تقسيم العمل فى التكوينات الرأسمالية، حيث تقوم الدولة بدور مزدوج مماثل لدور الرأسمالى: دور الاستغلال، ودور تنظيم عملية العمل، والإشراف عليها. ولقد علق لينين - كما نعرف - أهمية كبيرة على وظيفة الدولة الاقتصادية - التكنيكية، وتتضمن وظيفتها المحاسبية، وذلك فى كتاباته فى الفترة - ١٩١٧ - ١٩٢٠.

ووظيفة الدولة كمنظم لعملية العمل، ليست إلا مظهرا من مظاهر وظيفتها فى الميدان الاقتصادى. ويمكن أن نذكر هنا، وظيفة النظام القانونى، أى مجموعة القواعد القانونية المنظمة للمبادلات الرأسمالية، التى تعتبر الإطار الحقيقى لاتساق المعاملات.

وتتمثل وظيفة الدولة فى الميدان الايديولوجى، فى دورها فى التربية والتعليم.. الخ. أما وظيفتها السياسية بالمعنى الصحيح، أى فى ساحة الصراع الطبقى السياسى، فهى المحافظة على النظام السياسى وسط هذا الصراع.

تقودنا هذه الملاحظات إلى النتيجتين الآتيتين:

(١) انه يمكن التمييز بين الصور المختلفة لدور الدولة الشامل، باعتبارها عاملا من عوامل تحقيق تماسك التكوين الاجتماعى، ترتبط كل منها بمستوى من مستوياته المختلفة. فيمكننا أن نميز بين وظائف الدولة الاقتصادية، والايديولوجية، والسياسية بالمعنى الضيق (أى دورها فى الصراع الطبقى السياسى).

(٢) ولا يمكننا أن نفهم - من الناحية النظرية - هذه الوظائف الخاصة، المتنوعة - حتى ما كان منها لا يتصل اتصالا مباشرا بالميدان السياسى - بالمعنى الضيق - أى بميدان الصراع الطبقى السياسى - إلا فى ارتباطها بالدور السياسى الشامل للدولة، أى أنه لا يمكن فهم هذه الوظائف إلا فى إطار هذا الدور.. وهو دور ذو طبيعة سياسية، بمعنى أنه هو الذى يحقق وحدة التكوين، حيث تعتبر السيطرة السياسية الطبقية التعبير المركز عن تناقضات مستوياته المختلفة. ولا يمكننا تحديد الطابع السياسى لوظيفة الدولة الاقتصادية - التكنيكية، أو وظيفتها القضائية، بردها مباشرة إلى وظيفتها السياسية، بمعناها الضيق، أى وظيفتها المتعلقة بالصراع الطبقى السياسى. وإنما تعتبر هذه الوظائف وظائف سياسية، بقدر ما يكون هدفها الأول، المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعى. وهى وحدة قائمة فى النهاية على السيطرة السياسية. الطبقية.

ويمكن القول، ضمن هذا السياق المحدد، بإن وظائف الدولة الاقتصادية، والايديولوجية. **محكومة فى نهاية المطاف،** بوظيفتها السياسية **بمعناها الضيق،** أى بدورها فى الصراع الطبقى السياسى : وعلى سبيل المثال تتفق وظائف الدولة الاقتصادية، أو الايديولوجية مع المصالح السياسية للطبقة الحاكمة، وتعتبر وظائف سياسية، ليس فقط عندما تكون العلاقة بين تنظيم العمل، والتعليم من ناحية،

والسيطرة السياسية الطبقية من ناحية أخرى، مباشرة وواضحة. بل تعتبر كذلك أيضا عندما تستهدف هذه الوظائف، فى هذه الحالة، المحافظة على وحدة التكوين الذي تعتبر فيه تلك الطبقة، الطبقة المسيطرة سياسيا. وبعبارة أدق، فإنه بقدر ما يكون الهدف الأساسى لتلك الوظائف، هو المحافظة على هذه الوحدة، بقدر ما تكون مطابقة للمصالح السياسية للطبقة المسيطرة سياسيا. وهذا هو بالدقة، معنى الفقرة التى أوردناها لانجلز حيث «الوظيفة الاجتماعية» دائما تعتبر أساس «الوظيفة السياسية».

إن تطبيق هذا المفهوم للحتمية المعقدة، على وظائف الدولة يشير إذ إلى أمرين :

الأول : أن وظائف الدولة المختلفة هى وظائف سياسية إذا ما نظرنا إليها من زاوية الدور الشامل للدولة باعتبارها عامل تحقيق تماسك التكوين المنقسم إلى طبقات.
والثانى : إن هذه الوظائف تتفق أيضا مع المصالح السياسية للطبقة الحاكمة.

*

وانتقال مؤشر السيطرة من بنية إلى أخرى فى التكوين الاجتماعى - ومنها الدولة، حيث تتكثف التناقضات، يعكس **كقاعدة عامة، الترابط الملموس بين وظائف الدولة المختلفة**، ضمن وظيفتها السياسية الشاملة، ويعتبر مفتاحا لفهم هذا الترابط.

وهذا هو نموذج للتحليل، الذى وضع لنا لينين مباد ه، فى كتاباته عام ١٩١٧ عن جهاز الدولة : حيث ميز بين وظيفة الدولة السياسية بمعناها الضيق، وبين وظيفتها «الفنية» فى الإدارة، وتدخل فيها وظيفة المحاسبة، مثبتا خضوع هذه الوظيفة الاقتصادية - التكنيكية، للوظيفة السياسية بمعناها الضيق (٢٥) الأمر الذى يرجع إلى الترابط النوعى بين مختلف مستويات التكوين الاجتماعى الروسى.

غير إن الفهم الصحيح لترابط تكوين اجتماعى معين، من خلال فهم الترابط بين وظائف الدولة فى هذا التكوين، يفترض مبدأ للفهم : يتمثل فى دور الدولة، باعتبارها عامل تحقيق تماسك وحدة التكوين.

وعلى ذلك فإن غلبة الوظيفة الاقتصادية على غيرها من وظائف الدولة، ضمن دورها الشامل، إنما تدل - كقاعدة عامة - على أن السياسة هى المستوى المسيطر فى هذا التكوين. وليس المقصود بالسياسة هنا، المعنى الضيق، أى دور الدولة المباشر فى الصراع الطبقى السياسى بمعناه الدقيق. وإنما المقصود، هو المعنى الذى سبقت الإشارة إليه.

إن غلبة وظيفة الدولة الاقتصادية، على وظائفها الأخرى، مرده فى هذه الحالة إلى الدور المسيطر للدولة. حيث يقتضى دورها كعامل تحقيق التماسك، التدخل النوعى فى المستوى الذى يلعب الدور الحاسم فى هذا التكوين الاجتماعى، أى التدخل فى المستوى الاقتصادى. كما هو الحال مثلا فى الدولة الاستبدادية فى أسلوب الإنتاج الآسيوى، حيث تنعكس سيطرة المستوى السياسى بوضوح فى غلبة وظيفة الدولة الاقتصادية.. وهذا واضح أيضا، فى التكوينات الرأسمالية، فى حالة رأسمالية الدولة الاحتكارية وفى الدولة الرأسمالية فى صورتها «التدخلية». أما فى الصورة العكسية للدولة الرأسمالية أى «الدولة الليبرالية»، دولة الرأسمالية الخاصة، فإننا نجد أن الدور المسيطر للمستوى الاقتصادى، ينعكس فى غلبة وظيفة الدولة السياسية، بمعناها الدقيق - «الدولة الحارس» كما ينعكس فى عدم التدخل النوعى من جانب الدولة فى الاقتصاد. وهذا لا يعنى بحال، القول بأنه ليس للدولة فى هذه الحالة وظيفة اقتصادية، وإنما يعنى ببساطة، أنها ليست الوظيفة الغالبة، وهذا ما أوضحه ماركس فى رأس المال عند الحديث عن تشريع المصانع.

وسيتضح لنا فيما بعد، خطأ ما ذهب إليه البعض أحيانا، من أن الدولة فى شكلها الليبرالى، لم تؤد وظائف اقتصادية هامة.

إن ما يجيز لنا فى الحقيقة اعتبار وظائف الدولة الليبرالية وظائف تتسم بعدم التدخل النوعى فى الاقتصاد، هو عدم غلبة الوظيفة الاقتصادية فى الدولة الليبرالية على غيرها من الوظائف، إذا ما قورنت بأشكال الدولة الأخرى، لا سيما ذلك الشكل الذى يتفق مع رأسمالية الدولة الاحتكارية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى - وهو أمر

مرتبط بما ذكرناه - عدم غلبة وظيفة الدولة باعتبارها عامل تحقيق التماسك بين مستويات التكوين الاجتماعى للرأسمالية الخاصة.

ولا بد هنا من إبداء ملاحظتين إضافيتين :

الملاحظة الأولى : إنه لا يجوز أن نرد دور الدولة، باعتبارها عنصر تماسك إلى «تدخلها» ، بالمعنى الحرفى للكلمة. فى المستويات الأخرى، لا سيما فى المستوى الاقتصادى. فعدم تدخل الدولة فى حالة الرأسمالية الخاصة، مثلا، لا يعنى إطلاقا عدم قيامها بوظيفتها فى تحقيق التماسك، وتتجلى فى هذه الحالة فى عدم التدخل النوعى فى المستوى الاقتصادى. ويكفى أن نذكر هنا، على سبيل المثال، النظام القانونى، الذى يعد - كما أوضح ماركس وانجلز - شرطا لسير الاقتصاد، سواء من حيث تحديده لعلاقات الإنتاج كعلاقات ملكية شكلية، أو من حيث اعتباره إطارا منظما للمبادلات، ومنها شراء وبيع قوة العمل.

والملاحظة الثانية : علينا أن ندرك تماما، إن قيام الدولة بوظيفتها الشاملة، باعتبارها العامل المحقق لتماسك الوحدة، لا يعنى بحال، إنها تلعب دائما الدور الحاكم فى التكوين الاجتماعى. كما لا تعنى سيطرة المستوى الاقتصادى، أن تكف الدولة عن أداء وظيفتها فى تحقيق ذلك التماسك.

***

هوامش

(١) نقلنا هذا النص من :

Les Oeuvres choisis Ed. sociales p 197 et suiv.

وعن التطابق بين «العلم» و «فلسفة الممارسة والسياسة». عند جرامشى انظر :

Il Materialisimo storico e la filosofia di, B. Croce, Eunaudi, p. 117 et suiv.

Note zul Machiavellis. pulla et sulla politicae sullo Politica moderno, Einauedi p 79 et suiv, p 142 et suiv.

(٢) راجع تحليلات التوسير Althusser فى Lire le Capital, 1965 t II

(٣) The Social system Glencoe 1951, p 120 et suiv.

(٤) وهذا الاتجاه ينتمى رأسا إلى المذهب التاريخى l'historicisme ، بل ويطرح نفسه - معتمدا على أهميته - «كبديل» للماركسية. وهذا ما أشار إليه و. رانسمان W. Runciman فى = كتابه الممتاز.

Social seience and political theory. 1965. p. 109.

بقوله : «إذا استثنينا الماركسية، فليس فى ساحة علم السياسة غير اتجاه جاد واحد، يمكن ترشيحه لتقديم نظرية عامة فى المجتمع. ونعنى، الاتجاه الوظيفى Fonctionalisme الذى يعلن انصاره انه يتضمن مجموعة من القضايا العامة، التى تصلح كبديل افضل من الماركسية فى تفسير السلوك السياسى..».

بل ويقول فى صص ٢٢:

«وتبقى حقيقة أن المذهب الوظيفى، أيا كانت صورته، هو البديل الشائع للماركسية، كأساس لنظرية عامة فى علم السياسة».

(٥) "La Dialectique meterialiste" en Pour Marx ولا بد من الإشارة مع ذلك إلى أن مفهوم الممارسة لا يزال فى ظل حالة البحث الراهنة مجرد مفهوم عملى (فنى).

(٦) ونعنى بها ما يسمى بالبنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة.

la Superstructure koridico - p olitique de liEtat

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذا الاصطلاح يشتمل بصورة عامة على حقيقتين متميزتين، على مستويين مستقلين نسبيا هما : الأبنية القانونية أى القانون والأبنية السياسية - أى الدولة. ويستمد هذا الاصطلاح مشروعية من تحديد المؤلفات الماركسية الكلاسيكية للعلاقة الوثيقة التى تربط بين هذين المستويين ومع ذلك فلا ينبغى أن ننسى عند استخدامنا لهذا الاصطلاح أنه يضم مستويين متميزين ويتوقف المركب الملموس الذى يجمع بينهما على أسلوب الإنتاج، وعلى التكوين الاجتماعى موضع البحث.

(٧) إننا نوافق تماما على تعريف م. فيريه : M. Verret للسياسة إذ يقول «إن الممارسة السياسية، هى ممارسة قيادة الصراع الطبقى داخل الدولة، ومن أجل الاستيلاء عليها Theorie et Politique (Ed. Sociales) وسنتناول حالا، قضية العلاقة بين السياسة، والدولة كما تطرحها الانثروبولوجيا السياسية المعاصرة.

(٨) خطاب إلى بولت Bolte فى ٢٩ نوفمبر ١٨٧١.

(٩) Lenin : Ouvres complétes ed. sociales t. 19.

(١٠) Théses d' Avril "Lettre sur la tactique".

(١١) مثال ذلك ماكس أدلر : Max Adler Die Staatsauffassung, des Marxismus, Darmstadt 1964 p 49 et suiv.

ومما يؤسف له أن يظل عمل م. ادلر غير معروف إلا للقلة. فهو بلا جدال من ألمع العقول وأقواها حجة فى الفكر الماركسى.

(١٢) سنغفل هنا مؤقتا القضايا المتصلة بعلاقة الدولة كهدف للممارسة السياسية بـ «اللحظة الراهنة» باعتبارها موضوع هذه الممارسة.

(١٣) Bettelheim : Problematique de la periode de transition" en études socialistes No 3 p 147.

(١٤) ونود أن نشير، قبل أن نتناول النصوص الماركسية الكلاسيكية المتعلقة بهذه القضية، إلى أن بعض المؤلفات الهامة فى علم السياسة المعاصر، قد بدأت تسلط الضوء على دور المستوى السياسى، باعتباره من العوامل التى تحافظ على وحدة التكوين الاجتماعى وهذا فى محاولة «تعريف» السياسة (المستوى السياسى)، وكرد فعل مضاد - إذا صح التعبير - لماكس فبر، الذى كان يعرف الدولة بأنها مجرد احتكار للقوة المشروعة».

فأبتر Apter مثلا، يعرف المستوى السياسى بأنه «تلك البنية التى تتحمل مسئوليات محددة فى المحافظة على النسق الذى هى جزء منه» :

(A. Comparative Method for the study of politics" ed. ed. par Eulau p. 82 et suiv.).

وأكد ألموند Almond على أنه لما كان المستوى السياسى فى نسق معين، هو الذى يلعب الدور الحاسم فى المحافظة على حدود بنية الميدانية، فإن هذه الحدود هى التى تشكل هذه الأبنية.

Almond et coleman : The politics of Developing areas 1960 p. 12 et suiv.

Anthrapolagie politique, Balandier 1967, p. 43.

وهذا هو أيضا موقف الكثير من الباحثين الذين يتبعون فى تحليلاتهم النموذج السبرناطيقى، مثل إيستون Easton.

(١٥) origine de la famille.. éd. sociales p. 156 et suiv.

(١٦) Anti-Duhring ed. soc, p. 157 et suiv.

(١٧) Oeuveres t. I. p. 178

(١٨) A nouveau les suyndicats : la situation actuelle.

(١٩) les érreurs de Trotsky et de Boukharine. Que faire ?

(٢٠) Anti Duhring pp. 318, 319.

(٢١) Théories des Historischen Materialismus, Hamburg. 1922 t II p 162 et suiv.

(٢٢) anti - Duhring p. 212.

(٢٣) لعله من المفيد، أن نشير هنا إلى بعض المشاكلات التى تثيرها الانثروبولوجيا السياسية، وهى علم حديث النشأة. فلقد شكك بعض المؤلفين، ومنهم ابتر Aptor وايستون Easton ونادل Nadl و ج. بلانديه G. Balandier

(Anthropologie Politique 1967) و ج. بويبون J. Pouillon وغيرهم، فيما أثبتته الماركسية من ارتباط ميدان السياسة بالدولة، وذلك بالتشكيك فى التميز الأساسى بين «المجتمعات المفتتة» "Societés ségmentaires" أى بين المجتمعات التى لا تعرف الدولة و «المجتمعات التى تعرفها» "Societés à Etat" ، بالتأكيد على إمكان وجود السياسية، بصرف النظر عن

وجود الدولة بالمعنى الضيق، ومع ذلك ينبغى أن تكون التعريفات واضحة. إن نقاد هؤلاء الكتاب يعتبرون محقين لو سلمنا مثلهم، بالمفهوم القانونى الضيق للدولة الذى ساد طويلا. وتقر غالبية الكتاب تعريفا للسياسة مماثل للتعريف الذى سبق أن عرضناه وإن كانوا قد أشاروا بوضوح إلى أن السياسة يمكن أن توجد بصرف النظر عن وجود الدولة، مع إبقائهم على التعريف القانونى - الشكلى للدولة (منهم على سبيل المثال من يسلمون بتعريف فبر للدولة بإنها «احتكار للقوة المشروعة» أو بمعيار «المركزية» "céntralisme" غير أن هذه المشكلة سرعان ما تبدد، متى لاحظنا ارتباط السياسة (المستوى السياسى) عند من جاءوا بعد ماركس وانجلز، بنشأة جهاز للحكم له استقلاليته، وهو جهاز يرتبط بجماعة متخصصة، ومميزة تحتكر إدارة الدولة. وعلى ذلك يمكن القول إن (أ) التفرقة الجذرية بين «المجتمعات المفتتة» «المجتمعات التى تعرف الدولة» والتى تستند إلى مفهوم قانونى للدولة، قد أضحت تفرقة بالية. (ب) أن السياسة «كميدان» متميز، ترتبط بالحد الأدنى لنشأة بعض أشكال الدولة، حتى وإن كانت جنينيه (انجلز) مثال ذلك الدويلات المفتتة» "Estats Ségmentaires" (جـ) إن المستوى السياسى والدولة يرتبطان بنشأة الطبقات الاجتماعية - وهذا هو مثار الصعوبة - إذ تتخذ العملية التاريخية أشكالا بالغة التعقيد فلا تكفى تحليلات ماركس لأسلوب الإنتاج الآسيوى لحصرها. ولا بد من إعادة النظر فى التفرقة التقليدية فى الماركسية بين «روابط القرابة» "liens de parenté" و «العلاقات الطبقية» والتى تختلط بالتفرقة بين «المجتمع المفتت» و «المجتمع الذى يعرف الدولة»

راجع : R. Bastide :
formes élementaires de la stratification sociale 1965.

(٢٤) Anti - Duhring 213.

(٢٥) انظر بصفة خاصة : Une des questions fondamentales de la Revolution en OEuvres, t 25 p. 298.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن لينين قد ميز بين مراحل الانتقال ومنعطفاته التى تتسم بالتبدل فى غلبة الوظائف الاقتصادية والسياسية للدولة.

الفصل الثانى
السياسة والطبقات الاجتماعية

لدينا الآن العناصر اللازمة لتحليل المفهوم الماركسى للطبقة، وإنعكاساته فى ميدان السياسة. وسوف نأخذ فى اعتبارنا هنا، مؤلفات ماركس، وانجلز، ولينين، السياسية، بصفة خاصة. وترجع الإشارة بصدد هذه القضية، إلى هذه المؤلفات بالذات، إلى مبدأ فى الفهم، خاص بتحديد مكانتها، وقيمتها النظرية، وإلى رأينا الخاص فى مفهوم الطبقة الاجتماعية.

ولا بد هنا، من التذكير بما سبق أن قلناه، عن أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى صورته النقية، حيث ميزنا بينه وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى، الذى يتألف من مستويات مختلفة، اقتصادية وسياسية، وايديولوجية، ذلك الأسلوب الذى يتميز فى رأى ماركس، باستقلالية نوعية لمستوياته، وبالدور المسيطر أو الحاكم للمستوى الاقتصادى. ولهذا المفهوم، نتائجه النظرية الهامة. وتقبل هذه المستويات المختلفة المعالجة العلمية الخاصة، باعتبارها موضوعات للبحث النظرى. وهذه النتائج واضحة، فيما يتعلق بالوضع النظرى لرأس المال.

ويتضمن **رأس المال** معالجة نظرية لأسلوب الإنتاج الرأسمالى. ولكن نظريا لما يتميز به هذا الأسلوب من استقلال ذاتى لمستوياته، ولما للمستوى الاقتصادى فيه من دور مسيطر، فقد كان **الاقتصاد كمستوى ميدانى فى هذا الأسلوب، محور هذه المعالجة**. وليس معنى هذا غياب المستويات الأخرى، فهى ماثلة فى **رأس المال كإنعكاس،** إذا صح التعبير، فقد تناول هذه المستويات، من زاوية انعكاساتها فى الميدان الاقتصادى. وهذا عامل له بدوره أهميته بالنسبة لمشكلة الطبقات الاجتماعية :

وإذا كنا نجد فى **رأس المال** عناصر لا غنى عنها لبناء مفهوم الطبقة. فلا ينبغى أن ننسى، أن محور هذه المشكلة ذاتها، كان التحديد الاقتصادى للطبقات الاجتماعية. ولا ينبغى أن نخلص من هذا إلى القول بأن التحديد الاقتصادى، كاف لبناء المفهوم الماركسى للطبقة الاجتماعية. كما لا تعنى المعالجة الخاصة للمستوى اقتصادى فى **رأس المال،** التقليل من أهمية المستويات الأخرى، عند التحليل العلمى لهذا الأسلوب.

ومن هنا كانت الأهمية التى تكتسبها مؤلفات ماركس، وانجلز السياسية. وثمة ملاحظة، عن مكانتها النظرية، هى أن موضوع معظمها، هو دراسة التكوينات الرأسمالية المحددة تاريخيا، وبالذات دراسة الوضع السياسى فيها. وترتبط أشكالية الطبقات الاجتماعية بوجودها فى هذه التكوينات. ومع ذلك، فهذه النصوص تتضمن فى مجموعها تطبيقا لموقف نظرى من مشكلة الطبقات الاجتماعية فى أسلوب معين للإنتاج، هو فى حالتنا أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وذلك من خلال إبرازها لأهمية دور التحديد السياسى، والايديولوجى، فى بناء مفهوم الطبقة. وهذا واضح كل الوضوح فى مؤلفات لينين السياسية.

ويهمنا أن نذكر تواريخ هذه النصوص. ومع التسليم بوجود انقطاع فى مؤلفات ماركس، فلن نتناول من هذه النصوص إلا ما يقع منها فى الفترة الممتدة من **«بؤس الفلسفة».** - وهو نص يرجع إلى عام ١٨٤٧ - حتى **«الحرب الأهلية فى فرنسا».**

ولا شك أن طرح مشكلة الطبقات الاجتماعية فى تلك النصوص، لم يكن قد استقر

بعد حال، بينما أخذت أشكالية ماركس الأصلية تتدعم شيئا فشيئا. وثمة قضية يمكننا مع ذلك أن نتبين استمرارها عبر تلك النصوص، هى قضية أهمية التحديد السياسى، والايديولوجى فى بناء مفهوم الطبقة. ولا غرابة أيضا، فى أن تؤدى هذه النصوص، التى لم تكن واضحة أحيانا ، إلى كثير من التفسيرات الخاطئة.

فلنتناول إذن، مشكلة الطبقات فى مؤلفات ماركس السياسية، ولنحاول فهم علاقتها بمشكلة الطبقات فى رأس المال.

١ - مشكلة الوضع النظرى للطبقات الاجتماعية

ولتكن نقطة البداية، بعض نصوص ماركس الخاصة بالتمييز بين النضال الاقتصادى، والنضال السياسى؛ بين «المصالح الاقتصادية» الطبقية، و «المصالح السياسية» الطبقية. فإننا نجد أولا، أن ماركس قد ميز فى تحليلاته لهذا الجانب من علاقة الاقتصاد بالسياسة، بين ثلاثة مستويات، أو ثلاث لحظات. المستوى الأول، والثانى منها، يرتبطان «بالنضال الاقتصادى»، و «بالمصالح الاقتصادية» وفى المستوى الأول : حيث نكون بصدد صراع اقتصادى بين الرأسمالى والعامل، أى باختصار بين «أفراد هم عناصر الإنتاج». وهو صراع لا تظهر فيه - حسب هذه النصوص - العلاقات الطبقية -

فماركس يقول فى البيان الشيوعى :

«تمر البروليتاريا فى تطورها بمراحل مختلفة : فبمجرد وجودها يبدأ صراعها مع البرجوازية. وفى البداية يخوض العمال نضالهم متفرقين ثم يأتى بعد ذلك نضال العمال على مستوى المصنع. وأخيرا النضال على مستوى فرع من فروع الصناعة، وفى ذات المركز الصناعى ضد ذلك البرجوازى الذى يستغلهم استغلالا مباشرا.. وفى هذه المرحلة يشكل العمال جمهورا مشتتا. وتتخذ هذه «المصادمات الفردية» بين العمال، والبرجوازيين تدريجيا طابع الصدام بين «طبقتين».

ومع ذلك، يمكننا أن نميز عند ماركس، مستوى ثانى من النضال الاقتصادى، من المصالح الاقتصادية، مستوى من الصراع لا يدور بين الأفراد - عناصر الإنتاج . ولكنه لا يعبر مع ذلك عن علاقات طبقية بالمعنى الدقيق. وإن كان ماركس يعنى أحيانا بالطبقة هنا **الطبقة فى ذاتها**. وهى تختلف عن **الطبقة لأجل ذاتها**. مثال ذلك: نصوص ماركس المتعلقة بالكفاح النقابى، والتنظيم النقابى للطبقة العاملة، فى مقابل تنظيمها السياسى بمعناه الصحيح. يقول ماركس :

«لا تستطيع البروليتاريا أن تناضل كطبقة ضد السلطة الجماعية للطبقات المالكة ما لم تتحول هى ذاتها إلى حزب سياسى متميز...

إن وحدة القوى العمالية التى تتحق بفضل النضال الاقتصادى ينبغى أن تستخدمها هذه الطبقة كأداة فى نضالها ضد السلطة السياسية»[1].

ومن العبث تكرار الاستشهاد بنصوص مشهورة لماركس، مؤداها أنه لا وجود للبروليتاريا كطبقة ما لم تنظم صفوفها فى حزب سياسى متميز[2].

هذه المستويات الثلاثة من النضال : النضال الاقتصادى بمستوييه، النضال السياسى الطبقى، نجدها واضحة فى النص التالى من كتاب **بؤس الفلسفة** لماركس :

«لقد حولت الظروف الاقتصادية غالبية سكان البلاد أولا إلى عمال. ووحدت سيطرة المال وضع ومصالح هذه الغالبية التى أصبحت تشكل طبقة فى مواجهة رأس المال، وإن لم تصبح بعد طبقة لأجل ذاتها. وعبر الكفاح الذى لم نشر إلا إلى بعض جوانبه تجمع هذه الجماهير لتصبح طبقة لأجل ذاتها وتصبح المصالح التى تدافع عنها مصالح طبقية.

أما النضال السياسى فهو نضال طبقة ضد طبقة»[3].

ومع أدراكنا لأهمية هذه النصوص فى صياغة النظرية الماركسية فى الطبقات

الاجتماعية، لا بد من الإشارة إلى أنها كثيرا ما فسرت تفسيرا خاطئا، لا يأخذ فى الاعتبار مقتضايات الطرح العلمى لقضية الطبقات الاجتماعية.

*

وثمة قراءة لهذه النصوص ينبغى استبعادها منذ البداية، لأنها ترتبط فى النهاية بأشكالية «الجماعة الاجتماعية» وهى أشكالية لا مكان لها عند ماركس : ونعنى بها القراءة النشوئية - التاريخية لتلك النصوص (lecture historico - génétique)، وهى قراء تفسر هذه النصوص تفسيرا حرفيا يأخذها بظاهرها، فهى ترى فيها تاريخا يسجل عملية «نشوء» "genèse" الطبقة الاجتماعية. وهى تنظر إلى المستويات النظرية المختلفة فى تحليلات ماركس، باعتبارها مراحل تاريخية مختلفة فى تكوين طبقة معينة :

فى بدايتها الأولى، جمع غير متميز masse indfferenciée من الأفراد، ينظمون صفوفهم فيما بعد، ليصبحوا طبقة فى ذاتها، وفى النهاية، يتحولون إلى طبقة لأجل ذاتها.

فضلا عن أن هذه القراءة لتحليلات ماركس، تنتمى فى الحقيقة إلى أشكالية المذهب التاريخى.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن عيوب هذا المذهب، إنما تتجلى بوضوح فى نظرية الطبقات الاجتماعية أكثر من غيرها. وثمة تياران يمكن التمييز بينهما، وإن كانت مسلماتهما واحدة. فقد جلبا إلى الماركسية تصورا نشوئيا - وجوديا مبسطا للتاريخ (schéman ontologico - genetique de l'histoire) بالمعنى الهيجلى لهذا الاصطلاح. وهو تصور ينمو معتمدا على الفكرة الرئيسية القائلة بأن «البشر هم الذين يصنعون بأنفسهم تاريخهم الخاص».

(أ) ويرتبط التيار الأول - فى اشكالية المذهب التاريخى - ارتباطا مباشرا بالاشكالية الهيجلية. فهو ينظر إلى الطبقة باعتبارها صانعة للتاريخ sujet de

l'histoire. أى باعتبارها العامل المسئول عن نشأة وتطور أبنية التكوين الاجتماعى وتحولها[1]. ويعد لوكاش Lukacs الممثل النموذجى لهذا الاتجاه التاريخى المتطرف، فى تحليله للطبقة والوعى الطبقى. وتختزل المشكلة النظرية لأبنية التكوين الاجتماعى - وفقا لهذا المنظور - إلى اشكالية أصل هذه الابنية، الذى يرد بدوره إلى التطور الذاتى للطبقة - صناعة التاريخ.

autodeveloppement de la classe - sujet de l'histoire

وهنا تتفق عملية تحول الطبقة صانعة التاريخ، بتنظيمها، إلى طبقة سياسية، أى طبقة لأجل ذاتها pour Soi، تتفق مع النمط الهيجلى لتاريخية المفهوم. type hégelien d'historicité du Concept.

ونجد هذا المفهوم ذاته، عند بعض الكتاب كجولدمان L. Goldmaun وهـ. ماركوز H. Marcuse[4].

(ب) ويتمثل التيار الثانى ذو النزعة التاريخية، فى بعض تفسيرات «أصحاب المذهب الوظيفى» interpretations "Fonctionalistes" لماركس. كتفسيرات ث. جيجز Th Geiger ، ور. دارندورف R. Dahrendorf ، وأخيرا تفسيرات بورديبه Bourdieu [5] فى فرنسا.

ويمتاز هذا التفسير على التفسير الأول، بأنه يلقى الضوء على قضية التكوين الاجتماعى باعتباره نسقا من الابنية Systéme de structures .

ويعرف هذا التفسير الوظيفى التكوين الاجتماعى، بأنه نسق من الابنية، كإطار مرجعى Cadre réferentiel ، كموضوع لبحث استاتيكى. أما العنصر **الديناميكى - التطورى** فى هذا النسق، فيتمثل فى «الصراع الطبقى». وهكذا يتمثل وضع «الجماعة» عند ماركس، فى إنها العنصر الدينامى فى الأبنية. الاجتماعية فهى **علة وشرط تحولها**. وهكذا : ينظر إلى العلاقة بين البنية الاجتماعية والطبقات الاجتماعية باعتبارها علاقة بين البنية والوظيفة، علاقة بين التزامن والتطور، ذلك

التطور الذى يعبر عن فهم المذهب التاريخى لعبارة «أن البشر هم الذين يصنعون تاريخهم، وهو تاريخ يعتمد على فاعلين اجتماعيين، أى على «القوى القادرة على تغيير عناصر البنية» [٦] وتتمثل فى الطبقات - الوظائف، دون أن يردها مباشرة إلى أصلها، ومنشئها. وإن كانت ثنائية التزامن - التطور - le dualisme Synchronie diachronie التى يأخذ بها التيار الوظيفى، تنتمى فى النهاية إلى إشكالية المذهب التاريخى.

فلا غرابة إذن، فيما نجده من علاقات عميقة بين تصور لوكاش للتاريخ، ومفهوم «التطور» فى النظريات الوظيفية. ففى كليهما يظهر التأثر الصريح بنزعة ماكس فبر التاريخية المفرطة. ويؤدى هذا التصور إلى انقسام فى الوضع النظرى المزدوج double status للطبقة الاجتماعية : الوضع الطبقى situaltion de classe أى الطبقة فى ذاتها، وتتحد بمكانها فى البنيان الاقتصادى. والوظيفة الطبقية fonction de classe ، أى الطبقة لأجل ذاتها، أى الصراع الطبقى باعتباره عامل من عوامل تطور البنية، وتحولها [٧].

ويمكن القول إن هذا المفهوم التاريخى الذى ينطوى عليه هذا التيار يؤدى فى النهاية إلى خلق علاقة ايديولوجية بين الأفراد عوامل الإنتاج Les individus - agents de la productior أى بين «البشر» وبين الطبقات الاجتماعية : والأساس النظرى لهذه العلاقة هو وضع الشخص أو الذات.

فعوامل الإنتاج ينظر إليها باعتبارها اشخاصا، تخلق الأبنية الاجتماعية وتنتجها. كما ينظر إلى الطبقات الاجتماعية باعتبارها صانعة للتاريخ. كما تفسر عملية توزيع عوامل الإنتاج بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بأن «البشر» هم الذين يخلقون الابنية الاجتماعية ويبدلونها.

غير أن هذا التصور يتجاهل حقيقتين أساسيتين :

الأولى : إن عوامل الإنتاج كالعامل الأجير، من حيث هو تشخص personifica-

tion للعمل، الرأسمالى من حيث هو تشخص لرأس المال تعتبر **دعائم** Supports **أو حوامل** porteurs لمجموعة من الابنية الاجتماعية.

والثانية : إن ماركس لم ينظر إطلاقا إلى الطبقات الاجتماعية، **من الزاوية النظرية،** باعتبارها أصل نشأة وتطور الأبنية الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بقضية تحديد **مفهوم** الطبقة. وسنرى لماذا ؟

*

وثمة تشويها آخر للنظرية الماركسية فى الطبقات الاجتماعية، يتمثل فى التفسير «الاقتصادى» للطبقات، وهو يناظر النزعة الإرادية، التى كان يمثلها لوكاش فى شبابه. ويقتصر هذا التفسير الاقتصادى، فى تحديده للطبقة الاجتماعية، على مستوى **علاقات الإنتاج،** التى يختزلها إلى مكان، ودور العناصر المختلفة، فى عملية العمل، وعلاقتها بوسائل الإنتاج.

وإذا كان صحيحا أن هذا التيار، قد فسر مفهومى علاقات الإنتاج، وأسلوب الإنتاج، تفسيرا اقتصاديا، استخدمت فيه مفاهيم مستعارة من النظرية الاقتصادية السابقة على الماركسية، فإن مشكلة الاقتصار أو عدم الاقتصار على التحديد الاقتصادى للطبقات، تبقى مع ذلك، كما هى، بغير حل، حتى فى ظل مفهوم صحيح لعلاقات الإنتاج، وأسلوب الإنتاج.

إن مفهوم أسلوب الإنتاج، فى صورته «النقية» - الذى سبق أن فرقنا بينه وبين مفهوم التكوين الاجتماعى - يحدد المستوى الاقتصادى، على أساس **مكانه ووظيفته** فى تلك الوحدة المعقدة، التى تضم مستويات عديدة، والتى يشملها أسلوب الإنتاج، بهذا المفهوم. وهذا لا يعنى التقليل من أهمية قضية خصوصية المستوى الاقتصادى، فى أسلوب الإنتاج. ففيه تتعايش دائما مستويات نوعية مختلفة، هى مع التبسيط الشديد: المستوى الاقتصادى - أى علاقات الإنتاج - والمستوى السياسى، والمستوى الإيديولوجى. وهى بمثابة ابنية ميدانية لأسلوب الإنتاج فى صورته

«الخالصة». وطالما أن هذا المفهوم لأسلوب الإنتاج لا يلغى خصوصية مستوياته المختلفة، بل يسمح بتحديدها، باعتبارها ميادين مختلفة، عن الميدان الاقتصادى، فلا يمكن إذن أن يترتب على هذا المفهوم، طمس مشكلة الطبقات الاجتماعية، التى أشرنا إليها. وأن بقيت هذه المشكلة كما هى بغير حل :

وهى : هل تتحدد الطبقات الاجتماعية بعلاقتها بالمستوى الاقتصادى وحده ؟[٨]

إن الإجابة على هذا السؤال، سوف تحكم الحل الذى يقدم لمشكلة تعريف الطبقات الاجتماعية فى تكوين اجتماعى معين :

ويمكن القول أن تحليلات ماركس للطبقات الاجتماعية لا تعتمد دائما على تحليل البنية الاقتصادية وحدها إى علاقات الإنتاج. بل تشمل مجموع أبنية أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعى. والعلاقات القائمة بين مستوياته المختلفة.

ونبادر إلى القول، بأن الطبقات الاجتماعية عنده، هى انعكاس ونتاج لمجموع الأبنية الاجتماعية ولعلاقاتها.

وهى بالتحديد (١) المستوى الاقتصادى (٢) المستوى السياسى (٣) المستوى الايديولوجى. ويمكننا أن نحدد هوية طبقة اجتماعية معينة على المستوى الاقتصادى، أو السياسى، أو الايديولوجى. أى أنه يمكن إذن تحديدها بالنسبة لمستوى معين. أما تعريف الطبقة **باعتبارها كذلك**، وإدراك **مفهومها**، فيعتمد على مجموع المستويات التى تعتبر إنعكاسا لها.

*

غير أن هذه الملاحظات لا تزال تفتقر إلى الوضوح.

فإذا كنا نعتبر الطبقة الاجتماعية انعكاسا للأبنية الاجتماعية فى مجموعها. فلا يزال علينا، أن نحدد بالدقة، **المجال الخاص**، الذى تنعكس فيه هذه الأبنية، انعكاسا يتخذ شكل الطبقة الاجتماعية. فالطبقات الاجتماعية لا تظهر نتيجة لتأثير مستوى

بنيوى معين، كالمستوى الاقتصادى فى مستوى بنيوى آخر **كالبنية السياسية أو البنية** الايديولوجية ، فالطبقة الاجتماعية لا تظهر إذن داخل البنية ذاتها. وإنما هى فى الحقيقة، **إنعكاس شامل للأبنية، فى ميدان العلاقات الاجتماعية**، يتمثل فى المجتمعات الطبقية، فى توزيع عوامل الإنتاج، باعتبارها حاملة للعلاقات الاجتماعية، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وهذا بقدر ما تحدد الطبقات الاجتماعية ذاتها، مكان عوامل الإنتاج.. - الحاملة للعلاقات الاجتماعية بالنسبة لأبنية أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعى. ويطلق على الخلط بين هذين المجالين فى تاريخ الفكر الماركسى : النظرة الانثروبولوجية الضيقة للذات أو الفاعل anthropologisme du sujet .

إن أول ما ينبغى تحديده، هو «العلاقات الاجتماعية» بالنسبة لابنية أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى. فالخلط هنا بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية على الصعيد الاقتصادى، هو بالتحديد الذى أدى بالنزعة الاقتصادية إلى اختزال الطبقات إلى المستوى الاقتصادى وحده وهذا أيضا، يلقى الضوء على تأثير النظرة الانتروبولوجية الضيقة فى النزعة الاقتصادية. هذا الاختزال يرجع فى الحقيقة إلى الخلط الناشئ عن استخدام الاختزال اصطلاحين : «علاقات الإنتاج»، و «العلاقات الاجتماعية» **دون تمييز** فى حين انهما يعنيان فى الواقع حقيقتين اجتماعيتين مختلفين.

وهكذا تختزل الطبقات الاجتماعية، باعتبارها علاقة إنتاج **اجتماعية**، إلى علاقات الإنتاج وحدها، بعد أن أصبح اصطلاح «علاقات الإنتاج الاجتماعية» يشير إلى انبثاق الاجتماعى le sociale **داخل البنية ذاتها*** وفى أهم نقاطها، فى «علاقات الإنتاج، التي تعتبر فى نفس الوقت علاقات الإنتاج الاجتماعية».

صحيح أن ماركس نفسه، قد استخدم اصطلاحى علاقات الإنتاج، وعلاقات الإنتاج **الاجتماعية** دون تمييز. غير أن المطالعة المتأنية لنصوص ماركس، تكشف لنا اختلاف حقيقة هذين المفهومين.

---

* أى البنية الاقتصادية (المترجم).

وبأمعان النظر، نجد أن المفهوم الماركسى العلمى لعلاقات الإنتاج الاجتماعية، ينطوى على نقد جذرى لأى نظرة انثروبولوجية اقتصادية، ترد الاقتصاد، بصفة، عامة، إلى «حاجات» البشر «كأشخاص»، ومن ثم النقد الجذرى لمفهوم العلاقات الاجتماعية، باعتبارها علاقات بين أشخاص. وهذا من ناحيتين : فمن ناحية يتألف المستوى الاقتصادى من وحدة عملية العمل (فيما يتعلق بالشروط المادية والتكنيكية للعمل. لا سيما وسائل الإنتاج. أى باختصار علاقة «الإنسان بالطبيعة» بصفة عامة، وعلاقات الإنتاج (العلاقات بين عوامل الإنتاج، وأدوات العمل).

نخلص من هذا، إلى أنه لا يقصد بعلاقات الإنتاج، مجرد العلاقات القائمة بين عوامل الإنتاج، بل تلك التركيبات النوعية التى تمزج ما بين عوامل الإنتاج، وشروط العمل المادية، والتكنيكية.

ومن ناحية أخرى، تعتبر علاقات الإنتاج الاجتماعية علاقات بين عوامل الإنتاج، وقد توزعت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، أى أنها تعتبر علاقات طبقية.

وبعبارة أخرى، تظهر علاقات الإنتاج «الاجتماعية» أى العلاقات الطبقية على الصعيد الاقتصادى، كنتاج لتلك التركيبة النوعية، التى تجمع بين عوامل الإنتاج، والشروط المادية والتكنيكية للعمل، إنها **علاقات الإنتاج.**

لا بد إذن، من التمييز بوضوح بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية، حتى يمكننا نقد النظرة الانتروبولوجية الضيقة - نقدا جذريا - سواء فى صورتها التاريخية أو الإنسانية. ونعنى بالعلاقات الاجتماعية هنا، توزيع عوامل الإنتاج - باعتبارها حاملة لعلاقات الإنتاج - بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

ويعبر عن هذين الميدانين، ميدان الأبنية، وميدان العلاقات الاجتماعية - على الصعيد الاقتصادى - مفهوم علاقات الإنتاج - ومفهوم علاقات الإنتاج الاجتماعية على التوالى.

وعلى العكس من المفهوم الاقتصادى للطبقات الاجتماعية، الذى يخلط بين هذين

الميدانين، ويرد أحد هذين المفهومين إلى الآخر، لا يشكل المستوى الاقتصادى من البناء الاجتماعى، الذى يعبر عنه مفهوم علاقات الإنتاج، الميدان الوحيد، الذى ينبثق فيه كل ما هو اجتماعى. ففى ميدان العلاقات الاجتماعية تتطابق علاقات الإنتاج، وعلاقات الإنتاج الاجتماعية. ويمكننا بالتأكيد القول بأن هناك علاقات «اجتماعية» سياسية. وعلاقات «اجتماعية» ايديولوجية بالمعنى الدقيق [٩].

وتبدو هذه العلاقات الاجتماعية الطبقية، المعزولة هنا - بالنسبة للمستويين السياسى، والايديولوجى - تبدو هى ذاتها كانعكاس للابنية السياسية، والايديولوجية فى العلاقات الاجتماعية. هذه المستويات المختلفة، هى إذن مستويات فى الأبنية ومستويات فى العلاقات الاجتماعية فى آن واحد. وإذا أخذنا علاقات الإنتاج كمثال للأبنية، فى المستوى الاقتصادى، فإننا نجد أنها عبارة عن **أشكال نوعية من التركيبات** Combinaisons، التى تجمع ما بين علاقات الإنتاج، ووسائل الإنتاج. وبنية علاقات الإنتاج، هذه، هى التى تحدد المواقع التى تحتلها عوامل الإنتاج، ووظائفها. وهى مواقع لم تكن لتشغلها، لو لم تكن تؤدى هذه الوظائف [١٠]» وفى المستوى الاقتصادى، يتمثل **تأثير علاقات** الإنتاج - فى مجال العلاقات الاجتماعية - فى تقسيم عوامل الإنتاج إلى طبقات اجتماعية، هى فى **هذا المستوى**، علاقات الإنتاج الاجتماعية.

وبعبارة أدق، لا يمكن القول بأن علاقات الإنتاج - من حيث هى بنية - هى الطبقات الاجتماعية. إن ما يعنينا هنا، هو مفهوم الطبقة، وليس واقعها الامبريقى «كجماعة». ومفهوم الطبقة لا ينطبق على بنية علاقات الإنتاج، وهى علاقات تتخذ أشكالا مختلفة من التركيب، فالعلاقة بين مقولتى رأس المال، والعمل المأجور، يعبر عنها مفهوم خاص، هو فائض القيمة. ولا يمثل رأس المال، ولا العمل المأجور - من هذه الزاوية - بطبيعة الحال، الواقع الامبريقى «للرأسماليين» و «العمال». كما أن مفهوم الطبقات الاجتماعية، لا ينطبق على رأس المال أو العمل المأجور، وأنما ينطبق على العلاقات الاجتماعية.

هذه الملاحظات، تصدق أيضا على المستويات الأخرى : فليست الأبنية السياسية،

وخاصة البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، أو الأبنية الايديولوجية، طبقات اجتماعية. ومع ذلك فلهذه الأبنية انعكاسها على صعيد العلاقات الاجتماعية السياسية - القانونية، والايديولوجية، يتمثل فى توزيع عوامل الإنتاج، الحاملة لهذه العلاقات، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وفى ميدان القانون بالذات، يتوقف هذا الانعكاس، على الملكية القانونية الشكلية لوسائل الإنتاج.

وستتضح لنا أهمية هذه الملاحظة، عندما نتبين الخلط الذى وقع فيه م. جودلييه M. Godelier ، أخيرا بسبب هذه المشاكل التى لم تحل [١١].

يمكننا، على هذا الأساس، أن نحاول تحديد العلاقة بين أبنية أسلوب الإنتاج، أو أبنية التكوين الاجتماعى من ناحية، وبين العلاقات الاجتماعية، أى الطبقات الاجتماعية من ناحية أخرى. أى تحديد الوضع النظرى للطبقات الاجتماعية.

لسنا أولا، بصدد علاقة بين ما هو استاتيكى، وما هو ديناميكى، علاقة بين بنية متزامنة ووظيفة متطورة،والنظر إلى هذه العلاقة على هذا النحو، يستند إلى خطأ شائع، هو النظر إلى الأبنية من زاوية مدى استمرارها، أى النظرة التاريخية لتلك العلاقة باعتبارها علاقة بين شخص هو الأصل وبين ما ينتجه.

ولسنا أيضا بصدد علاقة ابستمولوجية بسيطة Rapport épestemologique بين «الجماعة» (الطبقة) أى بين ما هو عينى امبريقى، وبين «نموذجها النظرى»، هو فى حالتنا الأبنية، وذلك بالمعنى الذى أوضحه ليفى شتراوس بقوله إن «العلاقات الاجتماعية» هى - المادة الأولية» للأبنية [١٢].

وترتبط نظرية النموذج التى توحد بين البنية والمفهوم، بالنظرية التجريبية فى المعرفة. فليست الطبقات الاجتماعية «واقعا امبريقيا» "une "chose emperique والأبنية هى مفهومه النظرى، وإنما هى مفهوم يعبر عن علاقات اجتماعية، أو جماعات اجتماعية، شأنها فى ذلك شأن رأس المال، والعمل المأجور، وفائض القيمة التى تعتبر مفاهيما لأبنية وعلاقات الإنتاج [١٣].

إن الطبقة الاجتماعية هى بعبارة أدق مفهوم يعبر عن انعكاسات الأبنية ككل. أى انعكاسات لمصفوفة matrice أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعى على عوامل الإنتاج التى تعتبر الدعامات التى تسند إليها. فهذا المفهوم يدل إذن على إنعكاسات البنية الكلية فى ميدان العلاقة الاجتماعية.

وإذا كانت الطبقة تعتبر مفهوما بهذا المعنى، فإنها لا تدل على واقع يمكننا تحديد مكانه داخل الأبنية الاجتماعية : وإنما تدل على انعكاس مجموعة معينة من الأبنية الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية فتحددها كعلاقات طبقية [١٤] بمعنى أنه لا يمكننا اعتبار الطبقة الاجتماعية من الناحية النظرية بنية ميدانية أو جزءا من البنية الشاملة، كما هو الحال بالنسبة لعلاقات الإنتاج، والدولة، والايديولوجية التى تعتبر فعلا أبنية ميدانية ضمن البنية الاجتماعية الشاملة. وهذا لا لأن الطبقة، وهى إنعكاس للأبنية، لا يمكن اعتبارها بنية أو أن الطبقة هى واقع امبريقى يتمثل فى «الجماعة» فى حين أن الابنية هى المفهوم النظرى الذى يعبر عنها. وإنما لانه **ليس ثمة تجانسا من الناحية النظرية** [١٥] بين مفهوم الطبقة الذى يدل على علاقات اجتماعية، والمفاهيم الدالة على الأبنية الاجتماعية.

وإذا كان صحيحا أنه لا يمكن اعتبار الطبقات الاجتماعية بنية من أبنية الميدان الأول الذى حددناه (الميدان الاقتصادى) إلا أنها تشكل مع ذلك بنية، وذلك باعتبارها انعكاسا بنيويا داخل إطار العلاقات الاجتماعية، باعتبارها إطارا مرجعيا خاصا.

وتحدد الأبنية الاجتماعية حدود هذا الإطار. وهذه الحدود هى انعكاس لتأثير ميدان من الميادين ككل فى ميدان آخر. وهذا ما سيتضح لنا أكثر عندما نبحث التطابق بين التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية من ناحية وبينها وبين الممارسات الطبقية من ناحية أخرى [١٦].

ويدل على اختلاف هذين الميدانين أيضا، ما درج عليه ماركس وانجلز فى مؤلفاتهما

من استخدام اصطلاحين مختلفين للدلالة على «الكل» الاجتماعي المحدد تاريخيا وهما: اصطلاح التكوين الاجتماعى، وبتعبير أدق، «التكوين الاقتصادى - الاجتماعى». واصطلاح «المجتمع» وخاصة عند استخدام تعبير «المجتمع المنقسم إلى طبقات». فضلا عن أن ماركس استخدم فى مرحلة نضوجه لتحديد «المجتمع الرأسمالى» اصطلاح Burgerliche Gesellschaft وليس معناه «المجتمع المدنى» بل معناه «المجتمع البرجوازى». واستخدام ماركس لاصطلاح المجتمع بدلا من اصطلاح التكوين الاجتماعى ليس مجرد خطأ نظرى أو دليل على التردد فى استخدام المصطلحات. وإنما هو دليل على وجود مشكلة التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية.

إن اصطلاح التكوين الاجتماعى يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستويات البنائية. أما اصطلاح المجتمع فيقصد به عادة ميدان العلاقات الاجتماعية من الناحية الوصفية.

*

ما هى النتائج الملموسة، التى يمكن استخلاصها إذن من هذه الملاحظات، فيما يتعلق بتكوين الطبقات الاجتماعية ؟

أولا، أن تكوين الطبقات لا يرجع إلى المستوى الاقتصادى وحده، فهى إنعكاس لمستويات أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى، فى مجموعها. إن الممارسات الطبقية الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، والصراع بين ممارسات الطبقات المختلفة، هو تعبير عن المستويات الاقتصادية، والسياسية والايديولوجية، في مجال العلاقات الاجتماعية.

وطالما أن ميدان العلاقات الاجتماعية، هو انعكاس لنسق من الأبنية الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، فإن العلاقات بين مستويات الصراع الطبقى، تتخذ ذات النمط الذى تتخذه العلاقات بين مستويات المصفوفة المختلفة.

وانتقال الغلبة من مستوى إلى اخر من الصراع الطبقى... من المستوى الاقتصادى إلى المستوى السياسى، أو الايديولوجى، هو تعبير عن الدور الحاكم فى نهاية المطاف،

الذى يلعبه المستوى الاقتصادى من الصراع الطبقى (علاقة الطبقات بعلاقات الإنتاج) فى مجال العلاقات الاجتماعية، وعن الدور الحاسم لعلاقة الطبقات الاجتماعية بالبنية الاقتصادية، أى بعلاقات الإنتاج، فى تكوين هذه الطبقات ذاتها. إنه تعبير عن الدور الحاكم فى نهاية المطاف، الذى يلعبه الاقتصاد، وانعكاس لهذا الدور فى ميدان العلاقات الاجتماعية [١٧].

إن الترابط بين الأبنية الذى يحدد أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى، هو «بصفة عامة» ترابط بين علاقات اجتماعية؛ أى بين مستويات الصراع الطبقى المختلفة.

فأسلوب الإنتاج الاقطاعى مثلا، يحدده ذلك الترابط النوعى بين مستوياته الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، حيث ينعكس عادة الدور الحاكم فى نهاية المطاف للمستوى الاقتصادى، فى غلبة المستوى السياسى، الذى يتحدد تبعا لمكانه ووظيفته، بل وفى غلبة المستوى الايديولوجى ذاته أحيانا.

ولنتناول الآن، حالة العلاقات الاجتماعية : أى الطبقات الاجتماعية فى هذا الأسلوب فى الإنتاج. إن هذه الطبقات، تحددها مكانتها «العامة - السياسية» "Status pub-lic - politique" .

وهذا يدل على أن الدور المسيطر للتنظيم السياسى لهذه الطبقات، هو تعبير عن الدور الحاكم فى نهاية الأمر، الذى يلعبه التنظيم الاقتصادى الطبقى. إن هذه الطبقات تتحدد فى الدرجة الأولى، بالمكانة العامة التى لعوامل الإنتاج، أى أنها تتحدد بتنظيمها السياسى - القانونى، الذى يتوقف على مكان، ووظيفة المستوى السياسى فى العلاقات الاجتماعية الاقطاعية. وهما انعكاس لمكان، ودور المستوى السياسى من الأبنية الاجتماعية.

ولقد أشار ماركس فى نصوص عديدة، ولا سيما فى الـ (grundrisse)* إلى هذه الخصوصية (إلى هذه الخصوصية التى تتميز بها الـ «الطوائف» "Castes" ، و«المراتب» "élats" بالنسبة للطبقات الاجتماعية الحديثة وإن كان ذلك بأسلوب وصفى كما رأينا.

---

* صدرت له ترجمة عربية عن دار ابن خلدون (المترجم).

٢ - الطبقات فى أسلوب إنتاج، وفى تكوين اجتماعى معين

بقيت ملاحظة أخيرة عن قضية تحديد الطبقات فى ظل **أسلوب معين فى الإنتاج، وفى تكوين اجتماعى محدد تاريخيا** : ونقصد بها قضية تحديد «عدد» الطبقات الاجتماعية فى تحليلات ماركس، وانجلز المتعلقة بالتكوين الاجتماعى.

ومن المعروف أن البعض، ومنهم ر. أرون R. Aron مثلا [١٨]، قد ارجع الاختلاف فى تحديد عدد الطبقات، إلى أن ماركس وانجلز، كانا يسلمان ضمنا بتعدد معايير التمييز بين الطبقات. وهى غير المعايير المرتبطة ارتباطا وثيقا بأبنية المستويات [١٩] المختلفة فى التكوين الاجتماعى.

وإذا رجعنا إلى التفرقة بين أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى، اتضح لنا خطأ مثل هذا التفسير. ففى التحليل النظرى الذى يتضمنه **رأس المال** لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «فى صورته الخالصة»، يظهر إنعكاس هذا الأسلوب على عوامل الإنتاج باعتبارها «دعامات» للعلاقات الاجتماعية. ويتمثل هذا **الإنعكاس** فى التمييز بين طبقتين : طبقة الرأسماليين، وطبقة العمال الأجراء.

أما التكوين الاجتماعى، فيتألف من أساليب إنتاج متعددة ومتشابكة. ولهذا فالطبقات فيه، أكثر عددا منها فى أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية». وهذا لا يرجع إلى اختلاف المعايير المستخدمة فى تعريف الطبقات، وإنما يرجع بالتحديد إلى : (أ) أساليب الإنتاج الماثلة فى هذا التكوين. (ب) إلى الأشكال الملموسة التى تتخذها التركيبة التى تضم هذه الأساليب.

ومع ذلك فلا بد من الإشارة هنا، إلى **أن هذا لا يعنى، أنه يكفى لتحليل الطبقات فى بحث نظرى يتناول أسلوبا معينا للإنتاج «فى صورته النقية»، تحليل علاقتها بالمستوى الاقتصادى وحده، أى بمستوى علاقات الإنتاج.** أو إن علاقة الطبقات بالمستويات الأخرى من الأبنية، لا تدخل فى الاعتبار، إلا عند تحليل التكوين اجتماعى.

وإذا كان صحيحا أن أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية»، يتألف من مستويات

مترابطة من الأبنية المختلفة، فإن الطبقات الاجتماعية، تظهر عند تحليلنا لهذا لأسلوب، كانعكاس لصفوفته على حوامله. فإذا ما تناولنا مثلا أسلوب الإنتاج الاقطاعى - فى صورته النقية بالتحليل النظرى، فإننا نجد، أن الطبقات تظهر فى هذا الأسلوب، «كطوائف» سياسية - اقتصادية متميزة.

وهذا يصدق أيضا، على أسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»، كما هو واضح من دراسة **رأس المال** لهذا الأسلوب.

ونود أن نذكر هنا، ببعض الملاحظات التى سبق ابداؤها حول هذا الموضوع. فنظرا لما يتسم به أسلوب الإنتاج الرأسمالى، من استقلاليه نوعية لمستوياته المختلفة، لم يهتم **رأس المال** بتحليل المستويين السياسيى - القانونى، والايديولوجى اهتمامه بتحليل المستوى الاقتصادى، الذى يعتبر هنا محور البحث. ومع ذلك، يمكننا أن نلمس بوضوح، وجود هذين المستويين فى تحليل **رأس المال** لعلاقات الإنتاج الرأسمالية : حيث يظهر انعكاس البنيتين السياسية - القانونية - والايديولوجية فى تقسيم حوامل (Supports) هذا الأسلوب (أى عوامل الإنتاج) إلى طبقات . وإن كان انعكاسا **مقلوبا**، إذا صح التعبير. ومع ذلك فهو موجود. ولعل أوضح مثل، يدل على ذلك، هو أن علاقات الملكية القانونية الشكلية، تعتبر شرطا لا غنى عنه لشراء وبيع قوة العمل. وهذا التعاقد، ينتمى إلى مستوى ميدانى محدد فى أسلوب الإنتاج «الخالص»، هو النظام القانونى، الذى يفترض بدوره وجود الدولة، ولماركس، وانجلز نصوص كثيرة قاطعة الدلالة فى هذا الخصوص[٢٠].

ومن ناحية أخرى، تطالعنا فى **رأس المال**، إشارات كثيرة إلى وجود المستوى الايديولوجى - كانعكاس مقلوب - فى ميدان علاقات الأبنية (المستوى الاقتصادى) : (فيتشية السلعة، وفيتشية الرأسمالية)، وأثرها فى طبقات هذا الأسلوب.

*

يتضح لنا إذن، سواء من تحليلنا لأسلوب الإنتاج أو للتكوين الاجتماعى، أن

الطبقات الاجتماعية فيهما، هى انعكاس لترابط الأبنية بقى بعد ذلك، أن تكتشف في تحليلنا للطبقات الاجتماعية فى تكوين اجتماعى معين، سلسلة كاملة من **الانعكاسات الثانوية**، وهى انعكاسات تركيبية أساليب الإنتاج، التى يتألف منها التكوين الاجتماعى وهى **تركيبة ملموسة**، وفريدة دائما - انعكاساتها على حوامل هذا التكوين. وإذا افترضنا أن تكوينا اجتماعيا معينا، يتألف من عدد معين من الطبقات فإننا لا نجد هذه الطبقات، كما هى، فى التكوين الاجتماعى المتفرد تاريخيا.

إن انعكاسات التركيبة الملموسة لمستويات أساليب الإنتاج المختلفة؛ أى انعكاسات أبنية **تكوين اجتماعى معين**، على حوامله أى على طبقاته الاجتماعية، تولد سلسلة من الظواهر : ظواهر تجزئة الطبقات، وتقسيمها، وانحلالها، واندماجها، أى أنها باختصار تحدد الطبقات **تحديدا صارما، أو ناقصا**. كما قد تؤدى هذه الانعكاسات، إلى ظهور فئات نوعية Catégories specifiques ... إلخ، ولا يمكننا تحديد هذه الفئات النوعية، استنادا إلى تحليل أساليب الإنتاج «الخالصة» التى تتألف منها تركيبة التكوين الاجتماعى.

على هذه الاعتبارات، يتوقف حل مشكلة رئيسية، هى مشكلة تحديد طبيعة طبقة **كبار ملاك الأراضى التى تعتمد على الريع العقارى**، التى أخطأ ماركس نفسه، أحيانا، عندما اعتبرها من الطبقات التى تنتمى إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى صورته «النقية».

وسنعود إلى هذه النقطة حالا. وعندئذ يتضح لنا أنها حاسمة فيما يتعلق بالأشكالية السياسية للطبقات الاجتماعية.، أى إشكالية وجود هذه الطبقات، أو عدم وجودها، سواء كنا بصدد **طبقات اجتماعية متميزة، أو أقساما من طبقات أخرى، لكل قسم منها ذاتيته واستقلاليته**. أى باختصار، قضية وجودها أو عدم وجودها، باعتبارها **قوى اجتماعية** فى تكوين اجتماعى معين.

لقد كان طرح هذه القضية لازما، كمدخل للقراءة الصحيحة لنصوص ماركس السياسية، التى استشهدنا بها، والخاصة بالطبقات الاجتماعية.

٣ - دور نضال الطبقات السياسية فى تعريفها

يبدو لأول وهلة، لمن يقرأ نصوص ماركس هذه، إن فيها شيئا من اللبس أو الغموض، راجع إلى ازدواج وضعها النظرى : فهى من ناحية، تتعلق بتكوينات اجتماعية، ولكنها تمثل من ناحية أخرى، وفى نفس الوقت، محاولة لطرح إشكالية تحديد الطبقات فى أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية».

ومهما يكن من شئ، فلا بد من استبعاد التفسير التاريخى الضيق، لهذه النصوص، الذى يرى فيها تحليلا لنشأة طبقة بعينها.

بقيت مع ذلك، مسألة تثير الدهشة : هى أن ماركس وهذا واضح - يفرق بين النضال الطبقى الاقتصادى - الذى ينقسم على ما يبدو إلى مستويين - وبين النضال الطبقى السياسى. ويبدوا أنه لا يسلم باكتمال تكوين الطبقات، ما لم يكن لها وجود فى الميدان السياسى. ويقول لنا ماركس، إنه فيما يتعلق بالصراع الاقتصادى بين عوامل الإنتاج، أى بين الرأسماليين والعمال، لا نكون بصدد صراع بين طبقات. وعند تناوله للنضال النقابى الاقتصادى يتحدث عن «الطبقة فى ذاتها» ويبدو أنه أراد الاحتفاظ بوضع الطبقة «لأجل ذاتها» أى وضع الطبقة «باعتبارها كذلك»، للنضال السياسى وحده.

أما عن النقطة الأولى، المتعلقة باعتبار الصراع الاقتصادى صراع بين «أفراد»، هم عوامل الإنتاج، فيمكن تفسيرها بسهولة. فتصور ماركس لهذا الصراع، كصراع لا ينتمى إلى ميدان العلاقات الطبقية، يرجع إلى مؤلفاته السياسية السابقة بكثير على **رأس المال**، لا سيما **بؤس الفلسفة**، **والبيان**. فهذا التصور، يرجع إذن إلى فترة لم تكن قد اكتملت فيها بعد صياغة ماركس لإشكاليته الأصلية، فترة، لا تزال تحمل بقايا النزعة الانتروبولوجية الاقتصادية، التى تميزت بها نظرته فى شبابه. ولكننا نعرف بحق من قراءتنا **لرأس المال**، وخاصة **الكتاب الثالث**، إن العلاقة بين أفراد باعتبارهم عوامل الإنتاج، أى علاقة الرأسمالى بالعامل الأجير، لم تعد على الصورة التى كانت عليها فى الكتاب الأول، أو فى المؤلفات السياسية، التى نحن بصددها، بل أصبحت علاقات طبقية، أى أن عوامل الإنتاج هى حوامل supports الأبنية

الاجتماعية.

غير أن المشكلة، أكثر صعوبة، فى التمييز بين النضال الاقتصادى، والنضال السياسى. فلقد بقى التمييز الذى استحدثه ماركس فى «بؤس الفلسفة» عام ١٨٤٨ بين «الطبقة فى ذاتها»، و «الطبقة من أجل ذاتها» وهى تعبيرات هيجلية، بقى كمشكلة ثابتة فى مؤلفاته السياسية. فلماذا يبدو دائما، وكأنه لا يسلم بوجود الطبقة «باعتبارها كذلك»، ما لم يكن لها وجود فى الميدان السياسى ؟ وهذا ما يظهر بجلاء فى تحليلاته السياسية اللاحقة للبروليتاريا. ففى هذه التحليلات لا تعتبر البروليتاريا موجودة كطبقة، ما لم تنتظم فى حزب متميز[٢١]. هذا واضح أيضا، فى تحليلاته لصغار الفلاحين، وهو ما يتعين علينا الآن تفسيره.

وإذا تذكرنا أن هذه النصوص السياسية، التى ترجع إلى فترة تمتد حتى عام ١٨٨١، إنما تمثل تأملا فى الطبقات فى أسلوب «نقى» للإنتاج، لأدركنا أنه، لا بد هنا، من اعتبار المستويات المختلفة، لتحليل ماركس للعلاقات الاجتماعية، عملية نظرية لبناء مفهوم الطبقة، وليست لحظات، أو مراحل، فى نشأة الطبقة، وتطورها التاريخى، أى أننا بصدد تحديد للوحدة النظرية للميدان الذى يشمله مفهوم الطبقة : ذلك الميدان، الذى ينعكس فيه، تأثير وحدة البناء الاجتماعى، على العلاقات الاجتماعية، بل وعلى الممارسات الاجتماعية ذاتها، أى على الصراع الطبقى.وهو ما سنعود إليه.

وكذلك، عندما يبدو أن ماركس يريد أن يقول لنا إن وجود إى طبقة من الطبقات، فى ميدان النضال الاقتصادى وحده مشكوك فيه، فإن ما ينبغى استخلاصه من هذا القول، هو إنه لا يمكن بناء مفهوم الطبقة استنادا إلى ارتباط العلاقات الاجتماعية بالبنية الاقتصادية وحدها : ذلك إن مفهوم الطبقة يشمل وحده الممارسات الطبقية - أى «الصراع» الطبقى - إى وحدة العلاقات الاجتماعية باعتبارها انعكاسا لوحدة مستويات مختلفة من الأبنية.

وباختصار، فإن ما يبدو - عند ماركس - كإشكال يتعلق بوجود الطبقة تاريخيا، ليس فى الحقيقة إلا استحالة نظرية. غير أن ثمة عملية أخرى، تتدخل هنا : فماركس

«يعزل» مستويات الصراع الطبقى عن بعضها لكى يبحث كل منها فى خصوصيته ما دام بصدد أسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى يتميز باستقلالية مستويات الأبنية، ومستويات الممارسة الطبقية فيه.

وليس هذا إجراء مشروعا فحسب، بل ولازم أيضا، **شريطة أن** نحدد أولا، وحدة الميدان الذى تتناوله عملية التقطيع هذه.

ففيما يتعلق بالأبنية، مثلا، فإن أى تحليل نظرى يتناول الميدان الاقتصادى أو السياسى «على حدة»، يفترض مفهوما لأسلوب الإنتاج و يحدد لكل منهما مكانه ودوره فيه. كذلك يفترض تحليل كل من الممارسة الاقتصادية، أو السياسية، أو الايديولوجية الطبقية، على استقلال، مفهوما للطبقة، يتفق مع وحدة هذه الممارسات - أى «الصَراع الطبقى» - أى مفهوما ملائما لوحدة ميدان العلاقات الاجتماعية.

غير أن ماركس، التزم هنا فى إجرائه لعملية التقطيع، ذات الخطوات التى سار عليها فى عملية بناء المفهوم النظرى للطبقة. فكانت النتيجة : إن ما يعد عند ماركس تعبيرا عن استحالة بناء مفهوم الطبقة استنادا إلى علاقتها بمستوى علاقات الإنتاج وحده، يبدو فى ذات الوقت، وكأنه تقطيعا يجرى فى فراغ. وغدا النضال الاقتصادى وكأنه ليس بالنضال الطبقى[٢٢].

فى هذا السياق، يمكنا أن نقدر الأهمية التى كان ماركس يعلقها على الكفاح السياسى الطبقى، باعتباره مستوى متميز من العلاقات الاجتماعية. ويشمل النضال الاقتصادى، والسياسى، والايديولوجى الطبقى. فعند الاتجاه «المغالى فى تسييس» الماركسية - المرتبط بإشكالية النزعة التاريخية، التى تبدو هنا كنقيض للنزعة الاقتصادية - عند هذا الاتجاه، لا وجود للطبقة الاجتماعية باعتبارها «ذاتا صانعة» للتاريخ إلا فى الميدان السياسى، وهذا التيار يمثله لوكاش، وكورش Korsch، والنزعة اليسارية النظرية المتطرفة (Le gauchisme theorique) فى الدولية الثالثة. والتصور العام التالى، هو التصور المميز لهذا الاتجاه :

لما كان المستوى الاقتصادى، يتألف بصفة عامة، من أبنية لا مكان فيها للطبقات الاجتماعى، باعتبارها ذوات - فاعلة، فإن التحليل النظرى لهذا المستوى لا يكون بحاجة إلى مفهوم الطبقة. إذ نكون بصدد «القوانين» الاقتصادية «اللاواعية» المشهورة.

وفى المقابل، لا يمكننا أن نستخدم فى تحليل المستويين السياسى والايديولوجى حيث تنشأ الطبقات الاجتماعية - لغة الأبنية، **بل لغة الصراع الطبقى وحدها.** فالعملية التاريخية، عبارة عن أبنية اقتصادية، «يحركها» الصراع الطبقى السياسى - الايديولوجى، إذا صح التعبير. هذا هو بالتحديد المفهوم الذى هاجمه لينين، عندما أشار إلى أن هذا المفهوم، ينسب للسياسة دور «زعزعة»[٢٣] الاقتصاد «من أعلى» Le rôle de "sécouer d'en haut" L'economique . ولقد كان لهذا الخلط بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية، أى الصراع الطبقى، نتائجه التى لا نزال نلمسها حتى الآن.

وكما أن هناك كفاحا اقتصاديا، أى عملا اقتصاديا طبقيا، أى علاقات اقتصادية - اجتماعية، كذلك هناك أيضا، أبنية سياسية - ايديولوجية. وإذا كان ماركس، قد أكد على النضال السياسى الطبقى، وتمسك به، فهذا لا يعنى بحال، إن الميدان السياسى هو الميدان الذى تنشأ فيه الطبقات تاريخيا، لتغير الأبنية الاقتصادية، وتحركها، من خلال عملية، تتحول فيها الماهية إلى وجود.. أما تعبيرى «الطبقة فى ذاتها»، و «الطبقة من أجل ذاتها»، الذين استخدمهما ماركس عام ١٨٤٧، فليسا إلا ذكرى هيجلية، إذا نظرنا إليهما من هذه الزاوية. إنهما لا يفسران شيئا، بل إنهما أوقعا منظرى الطبقات الاجتماعية فى أخطاء استمرت سنين طويلة.

لقد وجد التصور التخطيطى للنزعة التاريخية، فى هذين التعبيرين ضالته، فهما يسمحان بتصور للبنية الاقتصادية، يلعب فيها الصراع الطبقى السياسى - الايديولوجى، دور المحرك؛ بنية تتدرج فيها الطبقات بصورة غامضة، غموض تعبير «الطبقة فى ذاتها».

لقد جعل ماركس للنضال الطبقى السياسى، فى ميدان العلاقات الاجتماعية، دورا

مماثلا لدور الدولة فى ميدان الأبنية الاجتماعية. وهو دور راجع إلى مكانه، ووضع «المستوى السياسى» فى التكوين الاجتماعى. فبقدر ما تعتبر البنية الفوقية السياسية، المستوى **الحاكم فى نهاية المطاف** لسائر مستويات البناء الاجتماعى، باعتباره المستوى الذى تتركز فيه تناقضاتها وتنعكس علاقاتها، بقدر ما يغيّر الصراع الطبقى السياسى المستوى **الحاكم فى النهاية،** لميدان الصراع الطبقى، أى لميدان العلاقات الاجتماعية. ففى هذا المستوى، تتركز تناقضات مستويات الصراع الطبقى الأخرى، وفيه تنعكس علاقاتها. وذلك، طالما أن البنية الفوقية السياسية للدولة، هى التى تلعب دور العامل الذى يحقق تماسك التكوين الاجتماعى، وطالما أن الدولة، هى **هدف** النضال السياسى الطبقى. هذا هو الإطار الذى يمكننا أن نحدد فيه بدقة معنى العبارة القائلة بأن «الصراع الطبقى السياسى هو محرك التاريخ». وعلى ذلك، فما قد يفهم من عبارة ماركس، من أنه لا يسلم بوجود حقيقى للطبقات، إلا فى ميدان الصراع السياسى، إنما يرجع - فضلا عن الأسباب التى ذكرناها - إلى الطابع المميز لهذا الميدان، فى علاقاته بالبنية الفوقية السياسية. إن صراع الطبقات السياسى، هو محور عملية التحول الاجتماعى، وهى بهذا المفهوم عملية لا تمت بصلة لتصور المذهب التاريخى لعملية التطور، الذى «تصنعه» طبقة من الطبقات.

٤ - الطبقات المتميزة، واقسام الطبقة المستقلة

Les classes distinctes et les Fractions autonomes de classe

غير إن المشكلة الهامة التى تطرح نفسها، هى مشكلة تحديد الصورة التى تكون عليها الطبقات فى **تكوين اجتماعى معين** أى مشكلة تحديد الطبقات فى هذا التكوين. وبعبارة أخرى، كيف يمكننا تحديد انعكاسات هذا التكوين الاجتماعى، باعتباره مركبا ملموسا من أساليب إنتاج مختلفة على حوامله ؟ ذلك أن هذه الانعكاسات هى من التعقيد بحيث يستحيل أن نخرج من التحليل النظرى للطبقات، فى أسلوب الإنتاج «النقى»، بتحديد ملموس للطبقات المتميزة، الموجودة فى ظل ظروف وأوضاع محددة. والظاهرة الجوهرية فى هذا المجال، هى أن بعض **الطبقات** المتميزة،

التى يتصور وجودها فى تحليل يتناول أساليب الإنتاج فى «صورتها النقية» والتى يتألف منها التكوين الاجتماعى، غالبا ما تبدو فى التكوين الاجتماعى الملموس، **ذائبة ومندمجة** فى طبقات أخرى " اما باعتبارها أقساما مستقلة، أو غير مستقلة، من هذه الطبقات، أو حتى **كفئات** اجتماعية متميزة[٢٤]. وغالبا ما تؤدى سيادة أسلوب إنتاج معين فى تكوين اجتماعِى محدد، إلى عدم وضوح المعالم المحددة للطبقات فى أساليب الإنتاج الخاضعة لسيطرة ذلك الأسلوب.

وموقف المذهب التاريخى من هذه القضية معروف. ذلك المذهب، الذى يستحيل عليه، أن يميز نظريا، بين أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى : ففى نظر المذهب التاريخى، لا وجود للطبقة كطبقة، أى كطبقة متميزة لها ذاتيتها، إلا عندما يصبح لها وعيها الطبقى الخاص، وتنتظم فى حزب متميز... إلخ.

وإذا نظرنا هنا، إلى نصوص ماركس، باعتبارها نصوصا تتعلق بتكوينات اجتماعية محددة، فإننا غالبا ما نجدها تشترط لوجود الطبقة كطبقة متميزة، أن يكون لها تنظيمها السياسى «الخاص» بها[٢٥]. إن القضية النوعية، التى تطرحها نصوص ماركس السياسية، التى تتناول تكوينا اجتماعيا محددا، هى بالتحديد، قضية وجود **الطبقة المتميزة** فى هذا التكوين. غير أن الحل الذى قدمته لهذه القضية، لم يخل مع ذلك من الغموض، الذى أحاط ببناء المفهوم النظرى للطبقة. وهو ما سبق أن أشرنا إليه.

فليس للطبقة – فى هذه النصوص – وجود حقيقى، إلا فى الميدان السياسى. فلكى توجد الطبقة، كطبقة متميزة فى تكوين اجتماعى محدد، لا بد أن تنتظم سياسيا فى حزب «متميز» parti "distincte" إلخ...

إن القضية الحقيقية، التى يطرحها ماركس، بصدد التكوين الاجتماعى هذه المرة، هى أن الطبقة فى التكوين الاجتماعى المحدد لا تعتبر طبقة متميزة، ومستقلة، أى أنها لا تعتبر قوة اجتماعية[٢٦]، ما لم يكن لارتباطها بعلاقات الإنتاج، أى لوجودها الاقتصادى،

انعكاس على المستويات الأخرى فى هذا التكوين، يتمثل فى وجودها المتميز.

وهذا يرجع إلى أن الطبقة الاجتماعية فى أسلوب الإنتاج «النقى هى إنعكاس لأبنية هذ الأسلوب فى مجموعها على حوامله.

ولا يمكننا أن نستنتج من هذا، أنه لا بد من الرجوع إلى المستويين السياسى، والايديولوجى، عند تحليل الطبقات فى تكوين اجتماعى محدد، طالما إننا لم نفعل ذلك فيما يتعلق بأسلوب الإنتاج «النقى».

إن ما يعينه ماركس، بالوجود المتميز للطبقة، هو تنظيمها فى حزب سياسى متميز.

ولكن كيف نحدد هذا الوجود المتميز، على الصعيدين السياسى والايديولوجى، وهو أساس التمييز بين الطبقات، وهو أيضا السمة المميزة لأى قسم مستقل فى الطبقة الواحدة فى التكوين الاجتماعى ؟

كيف نجد المعيار الذى نعتمد عليه فى الكشف عن وجود طبقة أو قسم من أقسامها باعتباره قوة اجتماعية فى تكوين اجتماعى معين طالما أن المستوى الاقتصادى وحده غير كاف ؟

يمكن القول بأن هذا الوجود المتميز، لا يتحقق إلا إذا كان لعلاقة الطبقة بعلاقات الإنتاج، أى لوضعها فى عملية الإنتاج «انعكاسات مؤثرة» فى المستويات الأخرى.

ويمكننا تحديد معالم هذه «الانعكاسات المؤثرة» سواء فى ميدان الأبنية السياسية والايديولوجية، أو فى ميدان العلاقات الاجتماعية السياسية، والايديولوجية، الطبقية. ونعنى «بالانعكاسات المؤثرة»، ما لدور الطبقة فى عملية الإنتاج الذى يمثل عنصرا جديدا لا تشمله هذه المستويات فى صورتها النموذجية. فهذا العنصر الجديد، يغير إذن حدود مستويات الأبنية، والصراع الطبقى.

*

سنتناول هنا مثالا، هو من أكثر الأمثلة تعقيدا. مثال صغار الفلاحين فى ١٨ برومير، هل كانوا يشكلون - فى ظل الأوضاع الملموسة التى حللها ماركس - طبقة اجتماعية متميزة أم لا ؟

لنرى ماذا قال ماركس عنهم :

«يشكل الملايين من عائلات الفلاحين طبقة، بقدر ما تفصلها ظروف حياتها الاقتصادية عن باقى الطبقات وتجعلها فى تناقض معها من حيث طريقتها فى الحياة، ومصالحها، ونوع ثقافتها.

ولكنهم لا يشكلون طبقة، بقدر ما يحول تماثل مصالح صغار الفلاحين دون خلق تنظم سياسى يجمع صفوفهم».

ومع ذلك يكفى الرجوع إلى «**١٨ برومير**»، وإلى «**الحرب الأهلية فى فرنسا**» لنرى أن ماركس قد سلم صراحة، وفى أكثر من موضع، بوجود صغار الفلاحين كطبقة متميزة فى ظل الظروف الملموسة البونابرتية. بالرغم من أنه لم يكن لهم، فى ظل الامبراطورية الثانية، لا تنظيم سياسى «خاص» ولا ايديولوجية «خاصة».

إنهم يكونون طبقة متميزة، بقدر ما ينعكس وضعهم فى عملية الإنتاج - فى هذه الظروف الملموسة - على ميدان الأبنية السياسية. ويتمثل هذا الإنعكاس فى ظاهرة البونابرتية التاريخية، التى لم تكن لتوجد بدون صغار الفلاحين.

لقد أدعى لوى بونابرت أنه «الممثل» لصغار الفلاحين، فى حين هو يمثل فى الواقع مصالح البرجوازية.

غير أن للوجود الاقتصادى لصغار الفلاحين انعكاسات مؤثرة على الصعيد السياسى، تتمثل فى **الشكل الخاص الذى تتخذه للدولة**، فى ظل البونابرتية، باعتبارها ظاهرة تاريخية. إننا بصدد عنصر جديد، يمكننا أن نتبينه بسهولة، هو الشكل الذى تميزت به الدولة فى عهد الامبراطورية الثانية، وهو عنصر لا يتفق مع إطار الدولة

البرلمانية السابقة عليها. إنها لمفارقة حقيقية، أن تكون البونابرتية، هى التى جعلت من صغار الفلاحين طبقة متميزة، أى قوة اجتماعية فى ذلك التكوين الاجتماعى.

ولنتناول الآن، الفرض الذى لا تؤدى فيه ظروف حياة صغار الفلاحين إلى نشأة ظاهرة البونابرتية : إن وضعهم الخاص فى عملية الإنتاج، لا بد أن ينعكس فى هذه الحالة، فى تواجدهم بشكل أو بآخر فى الميدان السياسى، وإن تمثل هذا، فى اضطرار التنظيمات السياسية للطبقات الأخرى، وكذلك مؤسسات الدولة، إلى وضعهم فى اعتبارها. كما هو الحال فى الاقتراع العام مثلا(٢٧).

غير أن وجود صغار الفلاحين، فى هذه الحالة، لا يشكل عنصرا جديدا وليست له «انعكاسات مؤثرة». فهو فى إطار الديموقراطية الدستورية مثلا، ليس إلا واحدا من المتغيرات المحكومة بتأثير العوامل الأخرى - ومن الواضح أنهم لا يشكلون فى هذه الحالة طبقة متميزة . لقد كان تحول صغار الفلاحين - على الصعيد الاقتصادى وحده - إلى صفوف البروليتاريا، قد قطع شوطا بعيدا، نتيجة للوضع التابع الذى يتميز به أسلوب الإنتاج الأبوى فى التكوين الاجتماعى الفرنسى ؛ وهو ما أكد عليه ماركس. ومع ذلك، فقد جعلت ظاهرة البونابرتية التاريخية، صغار الفلاحين يتصرفون فى الواقع كطبقة متميزة، أى كقوة اجتماعية.

أما صغار الفلاحين فى ألمانيا، أى صغار الحائزين الذين تحرروا من السخرة، وصغار المستأجرين فى النظام الاقطاعى، والعمال الزراعيون، فلم يتحركوا كقوة اجتماعية، اى باعتبارهم طبقة متميزة. وهذا يرجع بالتحديد إلى طبيعة البنية الفوقية للدولة، وللنظام البسماركى.

والمسألة واضحة عند انجلز. فهو لا يميل إلى تفسير ظاهرة البونابرتية فى فرنسا «بالتوازن» بين طبقة النبلاء ملاك الأراضى والبرجوازية، كما هو الحال فى الدولة الاستبدادية؛ وإنما يفسرها بالتوازن بين هاتين الطبقتين والطبقة العاملة.

وسنعود لنتناول ما يعتور فكرة التوازن من عيوب، لنحدد مكان ظاهرة البونابرتية

من علاقة البرجوازية، بالبروليتاريا. ويمكننا أن نلاحظ أيضا، أن انجلز كان يميل، على العكس من ماركس، إلى التقليل من أهمية دور الفلاحين. وهو يحدثنا من هذه الزاوية عن ظاهرة البونابرتية البروسية (بسمارك) محاولا التمييز بينها وبين الامبراطورية الثانية.

إن ما يعنينا هنا، هو أن صغار الفلاحين فى ألمانيا، الذين عاشوا فى ظروف تميزت بسيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى - على المستوى الاقتصادى - على أسلوب الإنتاج الأبوى، لم يتحركوا كقوة اجتماعية، وذلك بعكس ما كان عليه الحال فى ظل البونابرتية، وذلك نتيجة لتخلف أبنية الدولة الاقطاعية بالنسبة للاقتصاد [٢٨].

ومثال صغار الفلاحين، ليس إلا واحدا من أمثلة عديدة، ضربها لنا ماركس. وسنقتصر هنا، على الإشارة إلى تحليلاته لمرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. والهدف الرئيسى لتحليلات ماركس السياسية لهذه الفترة، هو تحديد المرحلة التى نشأت فيها البرجوازية، أولا كقسم مستقل من طبقة الملاك الاقطاعيين، ثم كطبقة متميزة بعد ذلك مع مراعاة السمات الخاصة المميزة لهذه المرحلة الانتقالية فى بريطانيا. وذلك بالرغم من افتقار هذه البرجوازية إلى التنظيم السياسى، وإلى الايديولوجية «الخاصة» بها. وسنعرض للزاوية التى تناول منها ماركس هذه التحليلات [٢٩].

لقد تحققت هذه العملية من خلال «تمثيل» حزب الأحرار، الذى كان فى الحقيقة حزبا لقسم من طبقة ملاك الأراضى.

*

ومن الواضح أن تحديد طبيعة «الانعكاسات المؤثرة» فى مستويات تكوين اجتماعى معين، وما تحمله من عناصر جديدة، بالقياس إلى هذه المستويات فى صورتها النموذجية، إنما يتوقف دائما على الظروف الملموسة، فى وضع تاريخى ملموس. ودراسة هذا الوضع، هى السبيل الوحيد للتمييز بين نموذج تلك المستويات، وصورها المتنوعة. وبهذا يمكننا تحديد «الانعكاسات المؤثرة»، التى قد تتمثل فى التحولات الهامة، التى

تطرأ على الأبنية السياسية والإيديولوجية. أو التغيرات التى يشهدها ميدان الصراع الطبقى السياسى والايديولوجى. كما قد تتجلى هذه النعكاسات المؤثرة، فى تغير علاقات «التمثيل» بين الطبقات. كأن ينعكس الوجود الاقتصادى لطبقة من الطبقات فى التغيرات الكبيرة التى تصيب بنية، او استراتيجية حزب طبقة أخرى بحيث يمكنه إدعاء تمثيل الطبقة الأولى أيضا، وذلك عندما يكون لها الحزب دور بارز فى ميدان الصراع الطبقى السياسى، كما هو الحال فى حزب الأحرار الذى أشرنا إليه.

كما قد يتمثل هذا التأثير، فى انتقال التناقض إلى إطار الصراع السياسى بين طبقات أخرى.. إلخ.

وما يعنينا هنا، هو أن نبين أن وجود طبقة معينة فى تكوين اجتماعى معين، يفترض تواجدها فى الميدان السياسى، بمالها من «انعكاسات مؤثرة» فى هذا الميدان، ودون حاجة إلى أن يكون لها تنظيم سياسى بالمعنى الصحيح، أو أن تكون لها ايديولوجيتها «الخاصة».

إن سيطرة بعض الطبقات فى أسلوب الإنتاج السائد فى تكوين اجتماعى معين من ناحية، والعلاقة بين الطبقة أو الطبقات الحاكمة، فى هذا الأسلوب، وبين أبنية هذا التكوين السياسية والايديولوجية، من ناحية أخرى، يفسران خضوع وتبعية الطبقات الأخرى. وغالبا ما تحول هذه الأبنية - بحكم انعكاسها على ميدان الصراع الطبقى فى مجمله - دون التنظيم السياسى، والايديولوجى المستقل، للطبقات التى تنتمى إلى أسلوب الإنتاج غير المسيطر، وتؤدى بالتحديد إلى استقطاب طبقات أسلوب الإنتاج السائد لها.

وتمكننا هذه «الانعكاسات المؤثرة»، مع ذلك، من تحديد «العتبة» le Seuil التى توجد عندها، بل، وتتحرك انطلاقا منها أى طبقة خاضعة أو تابعة فى تكوين اجتماعى معين، كطبقة متميزة. أى كقوة اجتماعية، وهذا ينطبق أيضا على الأقسام المستقلة داخل الطبقة.

إننا نعرض الخطوط العريضة لهذه العملية، عملية التحديد المعقدة، تحديد طبقات أسلوب الإنتاج السائد، فى تكوين معين، لطبقات أساليب الإنتاج التابعة فى هذا التكوين. وتتوقف هذه العملية، على الأشكال الملموسة، التى تتخذها هذه السيطرة: كتحول النبلاء الاقطاعيين إلى قسم من أقسام البرجوازية - (تحول الريع العقارى إلى رأس مال، وتحول صغار البرجوازيين من الفلاحين والحرفيين، أما إلى أقسام من البرجوازية، أى إلى رأسماليين صغار. أو إلى صفوف البروليتاريا. وتحول صغار الفلاحين إلى عمال أجراء. أى أن هذه العملية، تتوقف باختصار، على الصور المختلفة، التى تتخذها عملية انحلال الطبقات التابعة، وعلى أشكال مقاومة هذا الانحلال. فهذا هو الذى يحكم بالتحديد وجود، أو عدم وجود طبقة من الطبقات، أو قسما من أقسامها، باعتبارها طبقة متميزة، أو قسما مستقلا[٣٠]، أى باعتبارها قوة اجتماعية.

ولهذه الملاحظات اهميتها على الصعيد السياسى. إذ يترتب على تحديد طبيعة الجماعة الاجتماعية، سواء باعتبارها طبقة متميزة أو قسما مستقلا من طبقة معنية، نتائج بالغة الأهمية، سواء فيما يتعلق بدورها كقوة اجتماعية فى ظل وضع محدد، أو بدورها فى «العمل المعلن» لقوى اجتماعية اخرى، لا يتطابق مع ممارستها السياسية. أى أن للوجود «المؤثر» لأى طبقة من الطبقات في ميدان الصراع الطبقى السياسى، نتائج تنعكس على طريقة تمثيلها على «المسرح السياسى»، وعلى أشكال «عملها المعلنى»، وعلى تكوين التحالفات . إلخ...

وسنتناول حالا، بشكل أعمق، قضية التفرقة بين الكفاح الاقتصادى والنضال السياسى. أى قضية التمييز بين المستويات الاقتصادية، والمستويات السياسية، فى تنظيم الطبقة.

وإذا قلنا بصدد التمييز بين المستوى الاقتصادى، والمستوى السياسى - بمعناه الدقيق - فى تنظيم طبقة معينة، إن المستوى الاقتصادى، هو المستوى السائد فى تنظيمها، فليس معنى هذا، أنه ليس لهذه الطبقة وجود «مؤثر» فى ميدان النضال السياسى، وإنما يعنى ببساطة، أن المستوى الاقتصادى، هو الذى يلعب، فى هذه الحالة،

الدور السائد. فضلا عن كونه المستوى الحاكم، فى نهاية المطاف، داخل التنظيم المعقد لتلك الطبقة.

فمثلا، عندما فرق لينين بوضوح، فى كتابه «ما العمل ؟»، بين الكفاح الاقتصادى، والنضال السياسى، بمناسبة وصفه، ونقده، للمرحلة النقابية، التى تختلف عن المرحلة السياسية من تطور الطبقة العاملة حيث يكون لها حزب متميز... إلخ... ، لم يكن يعنى بحال، أن الطبقة العاملة، تكون فى تلك المرحلة غائبة تماما عن ساحة النضال السياسى، وأنها تقتصر فيها، على النضال الاقتصادى وحده. وإنما يعنى بوضوح، أن الكفاح الاقتصادى فى هذه الحالة، هو المستوى السائد فى نضالها وتنظيمها الطبقى. ولا تعنى غلبة النضال الاقتصادى، فى هذه الحالة، انعدام الوجود «المؤثر» للطبقة العاملة فى ميدان الصراع السياسى. فهو شكل من أشكال النضال السياسى، طالما انتقده لينين، لعدم فاعليته. وقد أشار لينين، إلى أهمية هذه القضية، فى ملاحظة له بقوله :

«إن الاتجاه النقابى لا يستبعد «السياسة» بكافة صورها كما يعتقد البعض. فالنقابات تقوم دائما بنوع من الإثارة والنضال السياسى. (ولكنه ليس نضالا اشتراكيا ديموقراطيا). وسنشرح فى الفصل القادم، الفرق بين السياسة النقابية، والسياسة الاشتراكية - الديموقراطية»[٣١].

وهذا يصدق أيضا على النضال الايديولوجى الطبقى، مع بعض الاختلاف.

ومن هذا يتضح، الفرق بين تنظيم الطبقة، باعتبارها شرطا لوجودها المؤثر، أى باعتبارها شرطا لوجودها كطبقة متميزة. وبين تنظيمها النوعى، وهو شرط قوتها السياسية الطبقية. هذه التفرقة، هنا هى أساس النظرية اللينينية فى التنظيم.

٥ - الأقسام fractions ، **والفئات** categories **والشرائح** couches

يمكننا الآن، وبعد هذا التحليل، إلقاء بعض الضوء على قضية تتعلق ببعض المصطلحات : **كالفئة، والقسم*، والشريحة**، وهى جميعها اصطلاحات تدل على

* أو الجناح (المترجم)

أجزاء مختلفة من الطبقة الاجتماعية.

(أ) ونعنى **بالفئات الاجتماعية**، تلك المجموعات الاجتماعية «المؤثرة»، والتى يمكن أن تصبح قوى اجتماعية، على ما أوضحه لينين.

وتتميز بارتباطها النوعي، والحاكم، **بالابنية غير الاقتصادية** كما هو الحال فى البيروقراطية، التى ترتبط بالدولة. «والمثقفون» الذين يرتبطون بالميدان الايديولوجى. وسنتناول فيما بعد، علاقة هاتين الفئتين بالطبقات أو الأقسام، التى تنتمى إليها.

(ب) والمقصود **بأقسام الطبقة المستقلة**، تلك الأقسام التى تشكل ركيزة للقوى الاجتماعية المحتملة. أما اصطلاح **أقسام الطبقة**، فتعنى به تلك الجماعات الاجتماعية، التى يمكن أن تصبح أقساما مستقلة : وفقا لمعيار «الوجود المؤثر».

(جـ) أما اصطلاح **الشرائح الاجتماعية**، فنستخدمه لبيان ما لتركيبه أساليب الإنتاج، فى تكوين اجتماعى معين، من انعكاسات ثانوية على طبقاته الاجتماعية (مثال ذلك «ارستقراطية العمال» عند لينين) وعلى فئاته (مثال ذلك، قمة البيروقراطية والإدارة التى تحدث عنها لينين)، وعلى أقسام تلك الطبقات.

وتجدر الإشارة، إلى أن النظرية الماركسية، تستخدم بصفة عامة، اصطلاحات الفئة، والشريحة، والقسم، عادة، بغير تمييز : غير أن الاتفاق على المصطلحات أمر له أهميته.

وينبغى أن نشير - ونحن بصدد التمييز بين الفئات، والأقسام، لا سيما الأقسام المستقلة - إلى إمكان تحويلهما إلى قوتين اجتماعيتين.

ولا تثير قضية التمييز بين أقسام الطبقة الواحدة أية صعوبة، فمعالمها، على صعيد علاقات الإنتاج، واضحة، مثال ذلك : الأقسام التجارية، والصناعية، والمالية من البرجوازية. وهى فى هذا، تختلف عن الفئات الاجتماعية، التى تتحدد معالمها على صعيد الأبنية غير الاقتصادية.

ومع ذلك، فالأمر يصبح أكثر صعوبة وتعقيدا، فيما يتعلق ببعض الأقسام، التى

تناولها ماركس، والتى لا يمكن تحديد معالمها، إلا على المستوى السياسى [٣٢]. إن ما يميز الأقسام عن الفئات الاجتماعية فى هذه الحالة، هو أن الفئات الاجتماعية نتاج نوعى للأبنية السياسية، والايديولوجية، وترتبط بها بعلاقة من الحتمية المعقدة. ومثال ذلك فى السياسة علاقة البيروقراطية بجهاز الدولة بمعناه الضيق.

أما التمييز بين **الشرائح وأقسام الطبقة**، فيرتبط ارتباطا وثيقا بما قد يكون لهما من انعكاس فى الميدان السياسى. فأقسام الطبقة - على العكس من الشرائح الاجتماعية - يمكن أن تصبح قوى اجتماعية إذا ما استقلت، وأصبح لها ذاتيتها. وهذا لا يعنى بحال، إن هناك تطابقا تاما بين التمييز بين أقسام الطبقة، والشرائح الاجتماعية؛ والتمييز بين انعكاسات المستوى الاقتصادى، وانعكاسات المستوى السياسى - الايديولوجى. فمن الأقسام ما ينتمى إلى المستوى الاقتصادى وحده. ومن الشرائح الاجتماعية ما يمكننا تحديد معالمه على الصعيد الاقتصادى، كأرستقراطية العمال مثلا.

وليس ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن تحديد الشرائح الاجتماعية، والتمييز بينها وبين أقسام الطبقة الاجتماعية، على هذا النحو، معناه الاستسلام لتيار النزعة الاكاديمية التجريبية المفرطة، التى تتبنى مفهوم «التمايز الاجتماعى». ولهذا أهميته فى تحديد الفئات، والأقسام، التى تعيش على هامش الطبقات الاجتماعية، والتى تعتبر ناتجا ثانويا لتركيبة أساليب الإنتاج. إنها لا **تشكل قوى اجتماعية، ومع ذلك يمكنها أن تؤثر فى ممارستها السياسية**. مثال ذلك «ارستقراطية العمال» التى اعتبرها لنين فى كتابه «الامبريالية» شريحة اجتماعية : فهى بحكم طبيعتها الهامشية الوسيطة لا تشكل قوة اجتماعية، ومع ذلك فهى تؤثر فى الممارسة السياسية للطبقة العاملة. فهى من الناحية السياسية تلعب دور «خادم» البرجوازية فى صفوف العمال.

٦ - الأبنية والممارسات الطبقية : صراع الطبقات

لقد أوضحت التحليلات السابقة أوجه الاختلاف، والارتباط بين نسقين من العلاقات

هما :

نسق الأبنية الاجتماعية، ونسق العلاقات الاجتماعية : فمفهوم الطبقة يشمل إنتاج العلاقات الاجتماعية باعتبارها انعكاسا للأبنية الاجتماعية.

لدينا الآن العناصر اللازمة لطرح القضيتين الآتيتين :

(١) إن هذا التمييز، يشمل التمييز بين الأبنية والممارسات، بل والممارسات الطبقية.

(٢) إن العلاقات الاجتماعية هى عبارة عن ممارسات طبقية تتعارض فيها مواقف الطبقات الاجتماعية. فالطبقات الاجتماعية لا يمكن تصورها إلا باعتبارها ممارسات طبقية. وهى ممارسات متناقضة، **تشكل فى وحدتها ميدان الصراع الطبقى.**

وفى حدود هذا البحث، لا يسعنا إلا تقديم بعض الايضاحات، وتلخص القضية الأولى التحليلات السابقة، من خلال طرحها لمشكلة جديدة، هى أن مفهوم الطبقات الاجتماعية لا يشمل المستويات البنيوية، بل يشمل العلاقات الاجتماعية. وهذه العلاقات الاجتماعية، عبارة عن ممارسات طبقية. وهذا يعنى أنه لا يمكن تصور الطبقات الاجتماعية إلا باعتبارها ممارسات طبقية.

وسوف نؤكد فيما يلى على ضرورة التمييز بين هذين الميدانين، ميدان الأبنية، وميدان الممارسات.

أما القضية الثانية، فتشير إلى أن الطبقات لا توجد إلا فى حالة تعارض : فلا يمكننا تحليل الممارسات الطبقية، إلا باعتبارها ممارسات متصارعة على ساحة «الصراع» الطبقى الماثلة بعلاقات التضاد، أو التنقاض بأبسط معانيه.

إن العلاقة المتسمة بالصراع، على كافة المستويات، وممارسات الطبقات المختلفة و«الصراع» الطبقى، بل ووجود الطبقات ذاتها، وهو انعكاس لطبيعة العلاقات بين الأبنية، وللشكل الذى تتخذه تناقضاتها، فى ميدان العلاقات الاجتماعية : فهذه العلاقات ، هى التى تحدد على كافة المستويات، العلاقات الأساسية بين الطبقات،

علاقات **السيطرة، والتبعية**، التى تعبر عنها تناقضات خاصة (٣٣). أى أنها هى التى تحدد الممارسات الطبقية. ومثال ذلك : التناقض بين الممارسات التى تستهدف الربح، وتلك التى تستهدف زيادة الأجور، أى الصراع الاقتصادى، والتناقض بين الممارسات التى ترمى إلى المحافظة على العلاقات الاجتماعية، وتلك التى تعمل على تغيرها أى الصراع السياسى.. إلخ.

وكما تتطلب المعالجة العملية لتناقضات العلاقات بين الأبنية مفاهيم ملائمة، كذلك تحتاج المعالجة العلمية لعلاقات الصراع بين ممارسات الطبقات المختلفة، فى ميدان «الصراع» الطبقى، إلى مفاهيم خاصة، كمفهوم «المصالح» الطبقية، ومفهوم السلطة. فلا يمكننا الاستعانة هنا بالمفاهيم المستخدمة فى تحليل الأبنية، وذلك سواء كنا بصدد علاقات اجتماعية اقتصادية (الصراع الاقتصادى)، أو بصدد علاقات اجتماعية سياسية (الصراع السياسى) أو علاقات اجتماعية ايديولوجية (الصراع الايديولوجى).

ولن نتطرق هنا إلى هذه المشكلة، وإنما سنحاول إلقاء المزيد من الضوء، على ما بين الأبنية، والممارسات، من أوجه الاختلاف والارتباط.

*

لقد أدى التمييز بين الأبنية، والممارسات، فى إطار أشكالية المذهب التاريخى، إلى خلط كبير : يتمثل فى اعتبار الأبنية «ممارسة متحجرة» على أساس أن تحديد الأبنية، يتوقف فى النهاية، على مدى ثبات واستقرار الممارسة التى أوجدتها.

لقد انتقد التوسير هذا المفهوم، كما نعرف، موضحا علاقة المستوى البنيوى بالممارسة النوعية، وذلك انطلاقا من تصوره للممارسة، باعتبارها **إنتاجا**، أى عملا تحويليا. ويهمنا أن نلاحظ، **أن هذا لا يعنى أن المستوى البنيوى ينشأ مباشرة عن الممارسة** : فهناك نسقان متميزان، أو مجموعتان متميزتان من العلاقات المنظمة، لكل منهما بنيته الخاصة. وإن كانت العلاقة بينهما، هى علاقة أبنية بممارسات لها بنيتها الخاصة المتميزة عن تلك الأبنية. فكما أن علاقات الإنتاج ليست هى

الصراع الطبقى الاقتصادى. كذلك ليست البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة هى الصراع الطبقى، السياسى ولا البنية الايديولوجية هى الصراع الطبقى الايديولوجى، لأن جهاز الدولة، واللغة الايديولوجية - شأنهما فى ذلك شأن علاقات الإنتاج - شئ، والطبقات شئ آخر. ويبدو لنا أن للتأكيد على هذه المسألة أهميته البالغة، لأنها لم تكن واضحة دائما.

ويترتب على رد الأبنية إلى الممارسات بعض النتائج الهامة : كعدم التوصل إلى التحديد الصحيح لعلاقة الأبنية على اختلاف مستوياتها بالممارسات على اختلاف مستوياتها، ومن ثم استحالة تحديد علاقة الأبنية بالممارسات الطبقية.

لقد اخترت من كتاب «قراءة رأس المال» (٣٤) نصا لباليبار E. Balibar ، يعتبر من هذه الناحية، نصا نموذجيا، ففيه تحديد للمشكلة، وفيه أيضا الغموض الناشئ عن الخلط بين الأبنية، والممارسات الاجتماعية. فباليبار يطرح القضية، فى المقام الأول، على أساس أن هناك صورتين للترابط بين المستويات المختلفة فى البناء الاجتماعى. غير أنه لم يتبين أنهما يشملان فى الواقع مجالين مختلفين. فهو يقول :

«عرفنا فيما تقدم صورتين لهذا الترابط. فهناك من ناحية، تحديد المستوى الحاكم فى نهاية المطاف لطبيعة البناء الاجتماعى، وهو يتوقف على التركيبة المميزة لأسلوب الإنتاج موضع البحث. وهناك من ناحية أخرى.. تحديد مدى قدرة ممارسة معينة على إحداث تغيير فى ممارسة أخرى، مستقلة عنها نسبيا. ويتوقف الشكل الخاص الذى يتخذه التطابق بين هاتين الصورتين على بنية هاتين الممارستين.

إن هاتين الصورتين من صور الترابط، موجودتان فى كل من الأبنية والممارسات، وليس معنى هذا الخلط بينهما، فتبدو الأبنية والممارسات كما لو كانت مجرد صورا مختلفة من الترابط بين علاقات تنتمى إلى مجموعة واحدة.

ولنتأمل النتائج فى بقية النص. يقول باليبار :

«يمكننا أن نستنبط هذا النمط من العلاقة بين مستويين لكل منهما ذاتيته واستقلاله

النسبى من الأشكال التى تتخذها مثلا علاقة الممارسة الاقتصادية بالممارسة السياسية، التى تتمثل فى الاشكال المختلفة، التى يتخذها الصراع الطبقى، والقانون، والدولة...

«ويجرى هنا أيضا، بحث التطابق بين هذين المستويين، باعتباره صورة من صور تدخل إحدى الممارسات فى الحدود التى تفرضها ممارسة أخرى . كتدخل «الصراع الطبقى» فى الحدود التى تمليها البنية الاقتصادية، وكتدخل القانون، والدولة فى الممارسة الاقتصادية.. فلا يمكننا إذا، فى هذه الحالة أيضا، اعتبار أى مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى، المختلفة، مجرد نقل، أو ترجمة، أو تعبير عن مستوى آخر فى هذا التكوين. فالتطابق بينها، غير متصور، إلا على أساس أن لكل منها استقلاله النسبى وبنيته الخاصة، باعتباره تدخلا منسقا لهذا النوع من الممارسة فى ميدان ممارسة أخرى. (وهذا ، كما هو واضح، ليس إلا تحديدا لمجال مشكلة نظرية معينة، وليس خلقا لمعرفة جديدة).

ويترتب على عدم التمييز بن الأبنية، والممارسات، نتيجتان واضحتان (الأولى) الماثلة على الصعيد السياسى بين البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة - الدولة والقانون - وبين الممارسة السياسية الطبقية، ومن ثم النظر إلى أسلوب تدخل الدولة، والقانون، أى الأبنية، باعتباره تدخلا من جانب الممارسة السياسية - أى الصراع الطبقى السياسى - فى ميدان الممارسة الاقتصادية - الصراع الطبقى الاقتصادى.

ويبدو أن رد الأبنية إلى الممارسات قد تحقق هنا باستخدام لفظ «تدخل» الذى أصبح يطلق عليه مجازا " ممارسة " . وأضحت الممارسة التى يعبر عنها لفظ " تدخل " ، صورة من صور الترابط بين الابنية .

و النتيجة (الثانية) و هى اخطر من الاولى ، هى : اعتبار المستوى الاقتصادى بنية، «يؤثر» فيها الصراع الطبقى، الذى يقتصر على المستويين السياسى، والايديولوجى : «وهذا ما ينطبق أيضا على تدخل «الصراع الطبقى» فى الحدود التى تسمح بها البنية الاقتصادية...». (الفقرة السابقة لباليبار).

ويبدو أن الخلط هنا بين الأبنية، والممارسات، قد أكد إلى حد بعيد ذلك اللبس القديم، الذى يتمثل فى القول بأن الطبقات، والصراع الطبقى، ينشأن فى الميدانين السياسى، والايديولوجى «لإعمال» القوانين الاقتصادية اللاواعية.

فالقول بأن المستويين السياسى، والايديولوجى، هما الصراع الطبقى، أى الممارسة، معناه تلاشى البنية السياسية - القانونية للدولة، وتلاشى المستوى الايديولوجى. كما أن القول بأن المستوى الاقتصادى هو البناء الاجتماعى، مؤداه اختفاء الصراع الطبقى الاقتصادى.

*

وإذا كنا قد أكدنا على هذا اللبس، فذلك لأهمية النتائج المترتبة عليه : فهو يؤدى - فى النتيجة الثانية التى أشرنا إليها - إلى استحالة تصور المفهوم اللينينى «للوضع الراهن» [٣٥].

وسنقتصر الآن ، على تناول القضية الأولى. وهى قضية الترابط بين مستويات الأبنية، والممارسات الطبقية.

وفيما يتعلق بالترابط بين البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، أو البنية الايديولوجية، وبين البنية الاقتصادية. أى بتدخل مستوى معين من الأبنية، فى الحدود التى يسمح بها مستوى آخر، فإننا نرى أنه لا ينبغى إطلاقا النظر إلى هذا الترابط، باعتباره تدخلا من الممارسة السياسية، أو الايديولوجية، فى مجال الممارسة الاقتصادية. فعلاقة العقد - القانون - بالمبادلة هى علاقة بين أبنية. وهذا يصدق أيضا على تدخل الدولة فى الاقتصاد : فالتدخل هنا لا يدل على ممارسة. وإنما يدل على وجود نمط معين من الترابط بين الأبنية.

ولما كانت مستويات البناء الاجتماعى تتميز بأن لكل منها إيقاعه الخاص، فضلا عن تطورها غير المتكافئ، فإن ما بينها من علاقات لا بد وأن يتسم بنوع من التفاوت، أو عدم التطابق. وهذا يصدق أيضا على العلاقة بين مستويات الممارسة المختلفة فى

ميدان الصراع الطبقى. وكما أننا لا نجد أى تطابق بين الأبنية الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية فى التكوين الاجتماعى، كذلك تتفاوت المستويات المختلفة فى ممارسة، وتنظيم أى طبقة. أى تتفاوت مستويات نظامها الاقتصادى، والسياسى، والايديولوجى بالنسبة لللطبقات الأخرى : كأن يكون النضال السياسى لطبقة معينة، متخلفا بالنسبة لنضالها الاقتصادى. أو أن يكون كفاحها الايديولوجى، متخلفا بالنسبة لكفاحها السياسى وهكذا... أى أن العلاقة بين الممارسات الطبقية المختلفة، تتميز بما تتميز به العلاقة بين الأبنية الاجتماعية المختلفة، من انتقل لمركز الثقل فيها، من مستوى إلى أخر، طالما أن هذه الممارسة الطبقية، تعتبر هى أيضا، نسقا له بنيته الخاصة تنعكس فيه العلاقة بين مستويات أبنية التكوين الاجتماعى على حوامله [٣٦]. المهم أن ندرك أننا بصدد نسقين مختلفين من العلاقات.

وتتسم العلاقة بين هاتين المجموعتين من العلاقات بعدم التطابق. فليس ثمة تطابقا بين أى مستوى والمستوى الذى يقابله فى النسق الآخر. وإذا تأملنا تحليلات ماركس لبريطانيا العظمى بعد عام ١٦٨٠ مثلا، فإننا نجد تفاوتا بين مستويات الأبنية الاقتصادية والسياسية، والايديولوجية. فالبرغم من أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى كان فى سبيله إلى السيطرة كانت، الغلبة فى الدولة، والايديولوجية للأبنية الاقطاعية [٣٧].

وإذا قارنا، من ناحية أخرى، مستويات نضال الطبقة البرجوازية، بمستويات البناء الاجتماعى، لمعرفة مدى التفاوت بينها - مغفلين مؤقتا - ما بين مستويات هذا النضال من تفاوت، فإننا نجد أن كفاح البرجوازية السياسى، وتنظيمها فى هذه الفترة كان متقدما للغاية. فى حين أن طبقة النبلاء ملاك الأراضى «التى كان بيدها» زمام الدولة الاقطاعية، لم تكن فى الواقع «ممثلة» لمصالح البرجوازية، السياسية [٣٨]. إننا فى هذا المثال، نلمس بوضوح، تخلف البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، لا بالنسبة للأبنية الأخرى فحسب، بل تخلفها أيضا،. بالنسبة لمستوى نضال البرجوازية السياسى، فى ميدان الصراع الطبقى : أى أننا لسنا بصدد دولة إقطاعية متخلفة بالنسبة للاقتصاد - وإن كانت ملائمة لطبقة ارستقراطية الأرض السائدة سياسيا، والمتخلفة

بالنسبة للبرجوازية السائدة اقتصاديا - ، بل بصدد علاقات متباينة بين نسقين من العلاقات غير المتطابقة.

إن العلاقة بين هذين النسقين، هى التى جعلت سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى دولة اقطاعية، تتمخض فى ظل الظروف الملموسة - التى نحن بصددها - عن سيادة البرجوازية سياسيا فى مجال الصراع الطبقى. وهذا واضح أيضا، بالنسبة **لمؤشر السيطرة** indice de dominance، سواء فيما يتعلق بالأبنية، أو بالممارسات الاجتماعية. فغلبة المستوى السياسى من الأبنية مثلا، كما هو الحال فى رأسمالية الدولة الاحتكارية والدولة التدخلية، لا يعنى بالضرورة أن تكون الغلبة فى مجال الممارسة للصراع الطبقى السياسى. وهكذا... وليس فى نيتنا ضرب المزيد من الأمثلة هنا، فنحن ندرك بوضوح أهمية هذه الملاحظات بالنسبة لأى تحليل سياسى للظروف الملموسة.

*

يمكننا الآن، وفى ضوء هذه الملاحظات، التعمق فى قضية أشكال تدخل النضال السياسى فى مجال الكفاح الاقتصادى، وصور تدخل الكفاح الاقتصادى فى ميدان النضال السياسى. وإيضاح موقف لينين النظرى من قضية **التفرقة** بين الكفاح الاقتصادى، والكفاح السياسى **والعلاقة بينهما**. وذلك ابتداء من كتاب **«ما العمل»** ؟ - وهو نص أساسى - حتى الجدل والخلاف بين لينين وتروتسكى وبوخارين حول قضية النقابات فى الاتحاد السوفياتى (١٩٢١)، ويتمز هذا الموقف بما يلى :

(١) **التفرقة** بين النضال الاقتصادى، والنضال السياسى: ويمكن استخلاص هذه التفرقة بوضوح من نقد لينين لمواقف خصومه.

ففى كتابه **«أما العمل»** ؟ نقد لأنصار الاتجاه الاقتصادى، الذين يعتقدون أن النضال السياسى، هو أرقى وأوسع أشكال الكفاح الاقتصادى، وأكثرها فاعلية. «قال لينين : **«حقا أنه كذلك وليس شيئا آخر»**.

كما نجد نقدا لنظرية الاتجاه الاقتصادى القائلة «بضرورة إضفاء طابع سياسى على

النضال الاقتصادى ذاته». وفى النصوص المتعلقة بالقضية النقابية، نقد لبوخارين «الذى انزلق إلى الانتقائية النظرية بإطرائه التوفيق بين وجهتى النظر الاقتصادية، والسياسية» [٣٩]. ومن المعروف أن لينين يقصد : (أ) بالكفاح الاقتصادى «الكفاح الاقتصادى العملى. وهو ما أسماه انجلز «مقاومة الرأسماليين»، وهو ما يسمى «بالنضال المهنى والنقابى». ويقصد (ب) بالنضال السياسى النضال الذى يجعل من سلطة الدولة هدفه المتميز. والتفرقة بين هذين النوعين من النضال، هى التى تفسر اختلاف أشكالهما التنظيمية : فهناك النقابات، وهناك الأحزاب.

(٢) وتفترض هذه التفرقة، وجود علاقة بين الكفاح الاقتصادى والنضال السياسى. ويتمثل جوهر هذه العلاقة فى هيمنة النضال السياسى فى نهاية المطاف على سائر مستويات الصراع الطبقى، فهو التعبير المركز والمكثف عن هذه المستويات. ويترتب على ذلك.

(أ) أنه ينبغى ، على خلاف المفهوم التطورى، الذى يرى أن هناك «مراحل» للنضال، الذى يكون اقتصاديا فى البداية، ثم يصبح فيما بعد نضالا سياسيا، ينبغى أن تكون الأولوية دائما للكفاح السياسى على النضال الاقتصادى. وهذا هو دور الحزب.

يقول لينين :

«لا ينبغى أن تفقد السياسة أولويتها على الاقتصاد... فلا يمكن لأى طبقة أن تحتفظ بسيطرتها، وبالتالى لا يمكنها أن تقوم بدورها فى الإنتاج، ما لم يكن لها موقف سياسى سليم».

ويقول أيضا :

«وإذا كانت المصالح الاقتصادية تلعب دورا حاسما، فهذا لا يعنى بحال أن تكون الأهمية الأولى للكفاح الاقتصادى، لأنه لا يمكن بصفة عامة تحقيق المصالح «الحاسمة» والجوهرية للطبقات إلا بإجراء تحولات

سياسية جذرية...»[٤٠].

(ب) إن النضال السياسى يتدخل دائما فى مجالات المستويات الأخرى من النضال، وخاصة فى النضال الاقتصادى، والعكس صحيح. فمثلا (أ) لا يعنى غياب الكفاح السياسى لطبقة معينة، أنه ليس لنضالها الاقتصادى «نتائج مؤثرة» على الصعيد السياسى. أى أن اقتصار طبقة معينة على الكفاح الاقتصادى، قد تكون له مع ذلك «نتائج مؤثرة، وإيجابية فى الواقع، هى السماح للخصم بتنفيذ سياسته. (ب) إن إعطاء الأولوية للاقتصاد، يعتبر مع ذلك سياسة، وهى سياسة بالمعنى الدقيق للكلمة. والمقصود هنا، تلك السياسة التى سخر منها لينين بقوله إنها سياسة من يريدون النضال الاقتصادى ضد الحكومة !!... إن النضال الاقتصادى ضد الحكومة هو السياسة النقابية... إنها بالتحديد السياسة البرجوازية للطبقة العاملة»[٤١].

(٣) وإذا كان هدف النضال السياسى هو سلطة الدولة، فإن موضوعه هو الوضع الراهن، ولهذا فهو يشمل (أ) الاقتصاد، يقول لينين : (... إن تكتيك «السياسيين» الثوريين، وهو أبعد ما يكون عن تجاهل المهام «النقابية»، هو وحده القادر على ضمان تحقيق هذه المهام بصورة منهجية. (ب) السياسة بمعناها الضيق. (جـ) الايديولوجية. وهذه القضايا تدخل فى نطابق بحث مفهوم الوضع الراهن.

٧ - الوضع الراهن - القوى الاجتماعية - التنبؤ السياسى :

وتقع تحليلات لينين السياسية ضمن سياق هذا الاتجاه النظرى لقد اعاد لينين لفكر ماركس الأصيل مكانته فى مواجهة انحرافات الدولية الثانية، عندما أنشأ مفهوم «الوضع الراهن» المرادف لمفهوم «اللحظة الراهنة»، وهى الموضوع المميز للعمل السياسى[٤٢].

إن الهدف المميز للعمل السياسى هو الدولة، أى سلطة السياسة النظامية، باعتبارها عنصر التماسك فى التكوين الاجتماعى الملموس، ومربط الفرس فيما يعتريه من تحولات. أما موضوع العمل السياسى فهو «اللحظة الراهنة» التى تعكس ما يتسم به

هذا التكوين الاجتماعى من تفرد تاريخى، وأصالة دائمة، لأنه نسيج وحده.

ولا شك أن مراعاة الدقة فى طرح هذه القضية، تساعدنا على إلقاء الضوء على سلسة من القضايا : لا سيما ما تعلق منها «بتأثير» العمل السياسى فى الأبنية الاجتماعية، وتحديد ما تتيحه هذه الأبنية للعمل السياسى من إمكانيات، والتنبؤ الاستراتيجى فى مجال الممارسة السياسة وغيرها...

وينتمى مفهوم «الوضع الراهن» عند لينين **إلى ميدان الممارسة الطبقية، والصراع الطبقى.**

إن أصالة التفرد التاريخى لأى تكوين اجتماعى، وهى موضوع العمل السياسى، هى أولا وقبل أى شئ من صنع **«العمل المشترك للقوى الاجتماعية».**

ويرجع تجانس مجال الوضع الراهن إلى أننا ننظر إلى **الممارسات الطبقية**، وإلى **الممارسات الطبقية السياسية** بوجه خاص، من زاوية «تأثيرها» فى البنية الاجتماعية باعتبارها ممارسات **لقوى اجتماعية**»[٤٣].

وفى نصوص (فبراير - أكتوبر) ١٩١٧، بدأ لينين تحليله للقوى الاجتماعية الأساسية التى كانت تشكل أحداث الساعة، وترسم معالم الوضع الفريد الذى كان قائما فى روسيا، وهذه القوى هى :

الملكية القيصرية، والبروليتاريا وطبقات الفلاحين[٤٤].

لقد وضع لينين الملكية القيصرية فى عداد القوى الاجتماعية - وهى طبقات اجتماعية متميزة - فى حين أن القيصرية عنصر ينتمى - كما يبدو لأول وهلة إلى البنية الفوقية السياسية للدولة القيصرية، ومن ثم فهو عنصر من عناصر **البنية** الاجتماعية. غير أن هذا لا يعنى فى الواقع اقحام عنصر من عناصر البنية الاجتماعية - باعتباره قوة اجتماعية - على تحليل الوضع الراهن.

فلينين يقصد هنا بالملكية القيصرية :

«الملاك العقاريين الاقطاعيين، وكبار الموظفين، والجنرالات» وذلك باعتبارهم **قوى اجتماعية.** ومن هذه القوى الاجتماعية ما يعتبر **طبقة مميزة** كالملاك العقاريين، أما «كبار الموظفين، والجنرالات» فيشكلون **فئة اجتماعية.** فكثيرا ما تحدث لينين عن البيروقراطية والبوليس باعتبارهما قوة اجتماعية. وأوضح أن هذا لا يعنى اعتبارهما طبقة. وإذا أردنا تحديد **العناصر** المكونة للوضع الراهن، فيمكن القول أنها (أ) أولا الطبقات المتميزة وتلك الأقسام المستقلة من الطبقة التى لوجودها «انعكاسات مؤثرة» على صعيد الممارسة السياسية، فهذه هى السمة المميزة لها، باعتبارها قوى اجتماعية، فضلا عن (ب) الفئات الاجتماعية النوعية، التى يمكن أن تتحول فى لحظة معينة إلى قوى اجتماعية، إذا ما أصبح لها «انعكاس مؤثر»، فى ميدان الممارسة السياسة، بالمعنى الذى سبقى أن حددناه، فى حين أنها لا تشكل طبقات ولا أقسام من طبقات.

*

فالمقصود إذن الوضع الراهن، موضوع العمل السياسى، وخير مجال يتجلى فيه التفرد التاريخى وأصالة التكوين الاجتماعى الملموس، هو الوضع الملموس **للصراع الطبقى السياسى.**

وبعبارة أخرى، يعكس الوضع الراهن، على صعيد الصراع الطبقى السياسى، نوع الترابط ومؤشر السيطرة، الذى يتميز به تكوين اجتماعى معين. ولكن كيف يحدث هذا الانعكاس ؟ والوجه الآخر لهذا السؤال هو : كيف يؤثر العمل السياسى فى البنية الاقتصادية إذا كان الوضع الراهن ليس مجرد إنعكاس لها. وإنما هو بالدقة الذى يحدد مدى تأثير العمل السياسى فيها ؟ وعلى أية صورة يكون تحديد البنية الاقتصادية للعمل السياسى الذى يؤثر بدوره فيها ؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال، إذا عرفنا أن علاقة الابنية بالممارسات الطبقية، هى من نوع العلاقات القائمة فى هذين الميدانين.

أما عن العلاقة بين مستويات البناء الاجتماعى، أى ما يسمى «بتفاعلها»، وهو فى

الحقيقة أسلوب تدخل أى منها فى مجال الآخر، فتتمثل فى حدود قدرة أى مستوى على تغيير المستوى الآخر. وهذه الحدود هى إنعكاس للمصفوفة الملموسة للتكوين الاجتماعى، وللأبنية النوعية لكل مستوى من مستوياته. وهذه الأبنية ذاتها محكومة بمكانها، ووظيفتها فى هذه المصفوفة. ففى مجال العلاقات بين الأبنية الاجتماعية، يدل تحديد بنية معينة لبنية أخرى، على حدود تنوع بنية ميدانية كالدولة مثلا، بالنسبة لبنية أخرى كالاقتصاد. هذه الحدود ذاتها هى انعكاس للمصفوفة.

وهذا يصدق أيضا، على الممارسات الطبقية، وعلى العلاقة بينها وبين مستويات الصراع الطبقى.

إن العلاقات القائمة، سواء بين الأبنية، أو بين الممارسات، هى من نوع العلاقة بين هذين النسقين من العلاقات التى سبق أن أشرنا إليها.

ويتمثل تحديد البنية الاقتصادية للممارسات، التى تؤثر بدورها فيها، فيما تضعه هذه البنية من حدود لتنوع أشكال الصراع الطبقى. أى إن هذه الحدود، هى أنعكاس للبنية الاقتصادية. غير أن هذا لا يزال غير كاف لتحديد العلاقة بين الممارسة السياسية، والبنية، الاقتصادية بدقة : **فالحدود فى هذا المستوى، تتسم فى الواقع بالتعقيد** . ذلك أن الممارسة السياسية التى تحكم فى النهاية سائر مستويات الصراع الطبقى، تنحصر هى ذاتها فى حدود، هى انعكاس لتأثير مجال الصراع الطبقى ككل وتأثير مستوياته المختلفة (الصراع الاقتصادى، والسياسى، والايديولوجى) فى الممارسة السياسية. غير أن هذه الحدود، **تعتبر حدودا من الدرجة الثانية.** طالما أن حدود مجال الممارسات هى ذاتها إنعكاس لتأثير البنية الاقتصادية. وسنوضح فيما بعد، الفرق بين هذين النوعين من الحدود. بقى هنا، أن نذكر أن الوضع الراهن، يبدو فى هذا السياق، كانعكاس لتأثير الأبنية الاجتماعية فى مجال الممارسات، **التى تتركز، وتتوحد على صعيد الصراع الطبقى السياسى.**

وتنظم تلك الحدود، التفاعل بين القوى الاجتماعية على اختلاف صورها الممكنة، أى أنها تنظم تدخل الممارسة السياسية - باعتبارها التعبير المكثف عن مجال الممارسات -

فى ميدان الأبنية الاجتماعية. فتأثير البنية الاقتصادية فى مجال الممارسات محدود إذن بتدخل الممارسة السياسية، وتأثيرها، فى البناء الاجتماعى.

ولهذا، يهمنا أن ندرك أن الوضع الراهن، أو «اللحظة الراهنة» - موضوع العمل السياسى - هى نتاج لانعكاس مستويات البنية الاجتماعية فى مجموعها وفى وحدتها فى ميدان الممارسات الطبقية. وإذا كانت البنية الفوقية السياسية للدولة، هى وحدها الميدان الذى تتركز فيه تناقضات مستويات البناء الاجتماعى، والميدان الذى يتيح فهما محدودا لما بينها من ترابط، فإن الوضع الراهن يعد مفتاح أسرار التفرد التاريخى للتكوين الاجتماعى المحدد ككل. أى مفتاح فهم علاقة التفرد الملموس لأبنيته الاجتماعية بالشكل الملموس للصراع الطبقى فيه. إن البنية الفوقية السياسية للدولة هى هدف العمل السياسى. وهى أيضا، وبحكم ما لها من انعكاس على الوضع الراهن، تعتبر أحد العناصر المكونة لموضوع هذا العمل. قال لينين : الاستيلاء على سلطة الدولة يكون بتحطيم جهازها، هذا كل ما فى الأمر.

فلا محل إذن، للقول بأن البنية الاقتصادية هى وحدها التى تحدد الأشكال المختلفة للعمل السياسى، والصورة التى يكون عليها الوضع القائم. هذا التفسير «الاقتصادى - الإرادى» لفكر لينين يرجع بالتحديد إلى مفهوم خاطئ للطبقات الاجتماعية، لا يفرق بين الأبنية، ومجال الصراع الطبقى. وهذا المفهوم لا يزال حيا. بل ونجد له صياغة نظرية عند س. لوبورينى C. Luporini، وهو كاتب واسع الإطلاع، فهو يرى أن «البنية الاقتصادية» التى تدخل فى مفهوم «التكوين الاقتصادى - الاجتماعى» هى وحدها التى تحدد مدى تنوع أشكال حركة القوى الاجتماعية المختلفة(٤٥). هذا المفهوم يشير - عند لينين - إلى المستوى السياسى، أى إلى الصراع الطبقى باعتباره المستوى الذى تؤثر من خلاله الطبقات الاجتماعية فى «البنية الاقتصادية» وحدها. وهكذا يصبح هذا المفهوم نموذجا (كأى نموذج علمى) له وظيفة تفسير الظواهر فى الميدان الذى يشمله.. وتساعدنا هذه الوظيفة التفسيرية على تحديد الاتجاهات الموضوعية للتطور، وإجراء

التنبؤات على هذا الأساس. ونعنى به، ذلك النوع من التنبؤ الذى يستند إلى خصائص الميدان الاقتصادى وقوانينه، والذى يسمح للعمل الملموس بالتأثير فيه : أى عمل قوة «سياسية معينة أو جماعة اجتماعية واعية»(٤٦).

هذا التفسير، ليس إلا تعبيرا عن تصور المذهب التاريخى للطبقات الاجتماعية، الذى يعتبر الصراع الطبقى اى المستوى السياسى، والايديولوجى المستوى المؤثر فى «البنية الاقتصادية». وهو تفسير أبعد ما يكون عن فكر لينين. فنحن نعرف أنه عندما كان ينظر إلى الوضع القائم فى روسيا باعتباره أضعف الحلقات فى السلسلة الإمبريالية، كان يدرك أن للممارسة السياسية الملموسة للطبقة العاملة حدودا، هى انعكاس للأبنية الاجتماعية فى مجموعها، وفى وحدتها على صعيد الصراع الطبقى : أى إنعكاس للبنية الاقتصادية، والبنية الفوقية للدولة القيصرية، والأبنية الايديولوجية على الوضع القائم.

وبغير هذا الفهم، يكون فكر لينين قد وقف عند حدود تفسير الدولية الثانية الاقتصادى لفكر ماركس، والذى يتمثل فى تلك النظرية الاقتصادية النزعة، نظرية أقوى الحلقات.

*

وخلاصة القول، إنه ليس ثمة تطابقا بين الممارسة السياسية لطبقة معينة، أو لقسم من أقسامها، وبين ما قد يكون لوجودها من «نتائج مؤثرة» على صعيد العمل السياسى: فالممارسة السياسية المؤثرة هى وحدها التى تميز الحركة الملموسة لأى طبقة أو أى قسم من أقسامها، فى التكوين الاجتماعى، باعتبارها **طبقة متميزة أو قسما مستقلا**. فهذه الطبقات المتميزة والأقسام المستقلة، هى وحدها التى تعد **قوى اجتماعية**. كما أضاف لينين مقياسا جديدا للنشاط الملموس للقوى الاجتماعية، ولتأثيرها، فى الوضع القائم، هو أن يكون لها **نشاط صريح أو معلن : فالمقياس الحقيقى، والوحيد** للتحالفات عند لينين، هو «النشاط الصريح للطبقات الاجتماعية

أى «اشتراكها الفعلى فى الصراع»[47].

ولكن لماذا هذا المقياس الإضافى، ونحن نعرف أن المقصود بالقوى الاجتماعية، الطبقات التى تتحرك فعلا فى الساحة السياسية، وليست الطبقات بمفهومها الاقتصادى؟

يقصد لينين بالنشاط الصريح، أو المعلن للقوى الاجتماعية، فى المقام الأول، أن يكون لهذه القوى تنظيمها الخاص السياسى، والايديولوجى. فلا يكفى أن يكون لها «انعكاس مؤثر» فى الميدان السياسى. ونعنى تنظيم قوة طبقة معينة، وهو ما سنتناوله بالتحليل فى الفصل القادم.

إن وجود طبقة ما، أو قسم من أقسامها، كقوة اجتماعية، فى الساحة السياسية، لا يعنى بالضرورة استيفاءها الشروط التنظيمية اللازمة لكى تصبح طرفا فى علاقات القوة السياسية. فقيام قوة اجتماعية معينة بعمل صريح بتنظيم صفوفها فى حزب متميز، ومستقل، يعنى أنه أصبح لها قوتها السياسية «الخاصة». وإذا كانت هذه هى شروط العمل المعلن، فهى ترتبط بمجال الوضع القائم الذى يتسم بعدم التحدد l'indetermination أى بمجال «الفعل المشترك للقوى الاجتماعية».

إن الاشتراك الفعلى فى الصراع الطبقى، مع توافر هذه الشروط التنظيمية الخاصة، هو المعيار الوحيد، الذى يساعدنا على تحديد الشكل الملموس - الذى تتخذه حركة القوى الاجتماعية المشتركة فى الصراع - من بين الأشكال العديدة الممكنة ضمن الحدود التى أشرنا إليها.

الهوامش

(١) (Article 7 a des Status de la Premier Internationale (1866).

(٢) ابتداء من البيان الشيوعى حتى خطاب ماركس لبولت عام ١٨٧١.

(٣) ويلاحظ أننا نجد هذا المفهوم أيضا فى الـ ...Grundrisse وفيه يحدثنا ماركس عن

«جماهير» "masse" العمال "Travailleurs" باعتبارهم أفراد أحرار معدمين "Libres - individus uns" يتحولون تدريجيا إلى طبقة.

(٤) ووفقا لهذا المفهوم يرد نظام الأبنية، وتنظيم علاقاتها إلى وحدتها وهى وحدة ذات دلالة "Totalité Significative" مستمدة من «نظرة» الطبقة لأجل ذاتها إلى العالم "la conception du monde de la classe - pour soi" وذلك باعتبارها صانعة Sujet لهذه الأبنية. وهذا ما عبر عنه لوكاش Lukacs بقوله :

«يعنى نزوع طبقة معينة إلى السيطرة، إنه يمكنها انطلاقا من مصالحها الطبقية، ومن وعيها الطبقى، أن تتصدى لتنظيم المجتمع بأسره وفقا لهذه المصالح. والسؤال الذى يحسم الصراع الطبقى كله فى نهاية الأمر هو السؤال الآتى :

إلى أى حد انجزت الطبقة - موضوع البحث - المهام التى وضعها التاريخ على عاتقها سواء كان ذلك بوعى أو بغير وعى أو بوعى زائف ؟

Histoire et concience de classe, Paris p. 7 et Suiv.

ونجد عند هـ . مركوز H. Marcuse طرحها أوضح لهذه المشكلة

فى : Kultur und gesellschaft `965 t I. p. 34.

وفى : One dimensional man 1964 p. 54 et Suiv.

وعن تورين Touraine نجد كل الأفكار الرئيسية البالية لهذه الميثولوجيا وذلك فى كتابه Sociologie de l'action, 1960.

(٥) th .geiger: die klassenejesjjschaft in schmelztiegel 1949 p. 37 et suv.

- R. Dattrendorf : Class conflict in industrial Society, 1965 passim.

- Bourdieu: "Situation et position de classe" cours polycopie. et Travail et travailleurs en Algerie,1964.

وحديثنا ينصب هنا بطبيعة الحال على التفسير الوظيفى لماركس لا على قضية «الطبقات»

أو «المجموعة» groupe فى التيار الوظيفى عامة..

(٦) ونحن نستشهد هنا بدارندورف الذى يرى ان الطبقات هى « العناصر الدينامية المتغيرة» التى تحدث باعتبارها «وظيفة» Fonction† التحولات فى «ابنية» "Structures" متزامنة Synchromiques (op-cité p. 121 et Suiv)

(٧) وتحليلات فبر تضمها فصول كثيرة من كتابة:

wirtschaft und Gesellschaft. Tubrngen,1947 secé,III

اما نتائج التحليلات فهى اوضح ما تكون فى كتابه :

"gesammelte Aufsalze zur Rebiorssoziologie"

وفى تحليلاتة السياسية فى كتابه:

gesammelte polittsche Schriften, Tubingen 1458

والجماعة النظامية groupe statutaire أى الوظيفة la fonction إذا صح التعبر. فهو يقول : «كل مجموعة من الأشخاص توجد فى وضع طبقى واحد اسميها طبقة». والطبقة تتحد أساسا بالدخل. وقد أدى هذا التميز إلى إشكالية فبر الخاصة بالطبقة السياسية، والبيروقراطية. ولنا عودة إلى هذه النقطة فهى تعد فى رأينا محور العلاقة بين تيارى النزعة التاريخية المفرطة فى الماركسية L'historisme marxiste وبين «المذهب الوظيفى» فى علم السياسة المعاصر. وهما تياران متماثلان فى مبادئهما النظرية، وأن تمخضا عن نتائج متعارضة.

ويكفى أن نشير هنا إلى أن هذه الإشكالية تؤدى أحيانا - على المستوى التصورى - وإلى طمس الوضع الايديولوجى المزدوج double status ideologique الذى تضيفه هذه الإشكالية على «الجماعة الاجتماعية» : كما هو الحال فى تفرقة فبر بين «الطبقة» - الوضع الطبقى، وبين «الجماعة النظامية» - الوظيفة . والمقصود هنا هو التمييز بوضوح بين الطبقات الاجتماعية التى ترد إلى الوضع الاقتصادى الطبقى من ناحية وبين «المجموعات» الأخرى المختلفة التى تبقى علاقتها بالطبقات غامضة دائما. وهى مجموعات تشارك فى علاقات السياسة - الوظيفة rapports politique-fonction (وتبقى

الطبقات الاجتماعية محصورة فى نطاق الوضع الاقتصادى الطبقى) وهذه هى كل مشكلة ذلك التيار «المتمركس» marxisant تيار النخب السياسية élites politiques أى الجماعات - الوظائف groupes-Fonctions الموازية هنا للطبقات - الأوضاع class-es-situations وفى كتابه : «الأحزاب السياسية»، طرح ر. ميشيلز R. Michels القضية بوضوح شديد. وميشيلز هو المؤسس المعاصر لنظريات النخبة وينتمى إلى تيار المذهب التاريخى. وهو التلميذ «المتمركس» لڤير.

(٨) يتضمن تحديد الطبقات بالنسبة للمستوى الاقتصادى Léconomique فى رأس المال - على سبيل المثال - العلاقات الآتية :

- علاقات الإنتاج بالمعنى الضيق : علاقة المنتة بمالك وسائل الإنتاج.
- علاقات تقسم العمل الاجتماعى : علاقة المنتج بالمنتج.
- علاقات تحويل الناتج الاجتماعى (اى توزيفع - المترجم).
- علاقة المنتج بالمنتج Rapports de transfert de produit Sociale

وتنتمى هذه العلاقات إلى تركيبة Combinaison تتألف من علاقتين اقتصاديتين هما : علاقة التملك الفعلى appropriation réelle ، وعلاقة الملكية propriété ، فهى ترجع إذن إلى تنظيم عملية العمل، وإلى تقسيم العمل.

(٩) ومن ناحية أخرى يتعين - فى إطارم المفهوم الوظيفى Fonctionaliste ، الذى أشرنا إليه والذى يؤدى هنا أيضا إلى الخلط بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية يتعين تحديد خصوصية «الميدان الاجتماعى» specifité du "social" الذى لا يمكن اختزاله إلى الميدان الاقتصادى L'économique

ولنأخذ على سبيل المثال قول بورديبه Bourdieu : «إن ما ينطوى عليه، موقف فبر من تناقض (وهو ما يسلم به بورديبه) ينطوى على التسليم بوجود نظام اجتماعى بالمعنى الصحيح، وأن له ذاتيته واستقلاله النسبى عن النظام الاقتصادى (Situations et po-sition de classe op. cit p 5,...)

وإذا ما طرحت القضية على هذا النحو، فإنها تفقد معناها تماما : وكأن الاقتصاد لا مكان

له أيضا فى ميدان العلاقات الاجتماعية، أى ميدان العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية. بل ولا مكان له حتى فى ميدان الصراع الطبقى الاقتصادى. وهذا التمييز بين ما «هو اقتصادى» وما «هو اجتماعى» هو فى الحقيقة من صنع تلك الإشكالية الايديولوجية problématique ideologique ، التى ترجع تارخيا إلى م. فبر بالتحديد. وهذا يدل عليه عنوان كتابه الرئيسى ذاته : «الاقتصاد والمجتمع».

(١٠) Althusser, Lire la Capital, t II p. 157.

(١١) ويظهر الخطأ الأساس فى تحليلات جودلييه فى كتابه :

Rationalité et irrationolité économique 1966.

وفى مقاله :

Systéme, structure, et contradiction dans le Capital

المنشور بمجلة : Temps Modernes, November 1966 . فهو يرى أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى يتميز بتناقضين فى الأبنية. التناقض الأول أساسى، وهو بين بنيتين مختلفيتين هما : علاقات الإنتاج - أى الملكة الخاصة لوسائل الإنتاج، وقوى الإنتاج. أما التناقض الثانى، فهو التناقض بين الرأسماليين، والعمال الأجراء، وهو تناقض قائم فى ذات البنية، أى فى بنية علاقات الإنتاج. وهذا ينطوى على خطأ مزدوج : هو ان علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج تنتمى إلى تركيبة وبنية واحدة.

méme conbinaison-structure وهى المستوى الاقتصادى L'économique أما الملكية الخاصة - القانونية - لوسائل الإنتاج فتنتمى إلى البنية الفوقية.

(ب) أما الخطأ الثانى - وهو ما يعنينا هنا - فهو القول بأن التناقض الطبقى يقع داخل الأبنية (الاقتصادية ـ المترجم) ذاتها ومن ثم فهو لا يكون إلا على صعيد علاقات الإنتاج وحده. فهذا التناقض ليس مماثلا للتناقض الأول بل ولا ينتمى إلى ذات النسق لأنه تناقض خاص بالعلاقات الاجتماعية : بمعنى أنه تناقض تتميز به جميع مستويات العلاقات الاجتماعية، أى كل مستويات الصراع الطبقى لا علاقات الإنتاج وحدها. ولهذا فنحن نؤيد تماما ملاحظات ل. سيف L. Seuv فى هذا الخصوص الذى رد بحق على جولييه

قائلا : إن التناقضات الطبقية ماثلة فى كافة مستويات البناء الاجتماعى.

(La Pensée, Octobre 1967)

(١٢) Anthropologie structurale p. 305 et Suiv.

(١٣) ولعله من المفيد أن نشير هنا إلى هذه المشكلة. ففى النظرية السوسيولوجية المعاصرة، غموض وخلط كثير، من هذه الناحية، يحيط بمعرفة ما إذا كانت الطبقات الاجتماعية تعتبر «ظواهر حقيقية» "Reelphenomen" ، أى واقعا عينيا، أم تعتبر مفهوما بالمعنى المقصود «بالنموذج» "Modéle" .

راجع :

Lonski : "American social classes "Modéle". stateshene strata on social groups?"

In Americn Journal of sociology LVIIII (1952)

(١٤) وبطبيعة الحال لا ينبغى أن يفهم لفظ «انعكاسات» أو «تأثيرات» effets على أنه ينطوى على تسلسل زمنى un sens chronologique أى على معنى تطورى معكوس وإنما نقصد بالانعكاسات (أو التأثيرات) تحديد الأبنية للطبقات الاجتماعية وهو تحديد يتمثل فى جود الطبقات الاجتماعية ذاتها.

(١٥) وهناك نصوص كثيرة للينين عن الطبقات الاجتماعات بهذا المعنى : فهو يقول إن «الطبقة البرجوازية.. وهى نتاج، وتعبير عن «الحياة» الاجتماعية التى تتمثل فى تكوين اجتماعى رأسمالى (OEuvers, t I p 378) ويقول أيضا «لاحظ أن ماركس يتحدث هنا عن النقد المادى الذى يعتبره هنا النقد العلمى الوحيد الذى يربط الحقائق القانونية - السياسية والاجتماعية، والأخلاقية، وغيرها بالاقتصاد أى بنظام علاقات الإنتاج، أى أنه يربطها بالمصالح الطبقية التى تنشأ بالضرورة على صعيد كافة العلاقات الاجتماعية المتناقضة (Ibid, p. 355)

(١٦) هذه المشكلة على جانب كبير من الأهمية ولقد سبق وأن أشرنا إليها : أن الطبقات الاجتماعية تعنى دائما ممارسات طبقية pratiques de classe وهذه الممارسات ليست

أبنية structures . فالممارسة السياسية ليست هى البنية الفوقية للدولة وليست الممارسة الاقتصادية la pratique économique هى علاقات الإنتاج.

(١٧) وإلى الذين يتعجبون، لهذا المفهوم لعلاقات الإنتاج، باعتبارها صراعا طبقيا، ولدورها فى تكوين الطبقات الاجتماعية، إلى هؤلاء ، أسوق هذه العبارة للينين، والتى ذهب فيها إلى مدى أبعد بكثير فهو يقول :

«إن الصراع الطبقى الاقتصادى، هو أساس «المجتمع» وأساس «الدولة».

(oeuvers completes ed. sociales t I p 419)

أقول إن لينين ذهب هنا إلى مدى أبعد، ولكن فى الاتجاه المعاكس للخلط الذى وجدناه حتى الآن. فبدلا من أن يدمج «الصراع» الطبقى «الاقتصادى» فى مجال علاقة الطبقات بعلاقات الإنتاج، أدمج هذه الأخيرة فى ميدان «الصراع الطبقى».

(١٨) وخاصة فى كتابه : La lutte des classes 1965, op. cit. مرجع سابق

وكذلك جورفيتش

Gurvitch, Le Concept des classes sociales.

(١٩) إن قضية تعدد المعايير المستخدمة فى تحديد الطبقات، هى قضية جديرة بالاهتمام. وإذا كان المقصود بذلك، إن الطبقات الاجتماعية لا تتحدد بعلاقتها بالمستوى الاقتصادى وحده. وإنما تتحدد أيضا بعلاقتها بالمستويين السياسى، والايديولوجى، فإن هذه الملاحظة تكون فى موضعها تماما. غير أننا لسنا بصدد تعداد أيا كان للمعايير المستخدمة حتى يمكن القول بأنها ٦ أو ٨ أو ١٤ مثلا. فالمعيار الذى نعنيه هنا، هو معيار محدد، يتمثل فى علاقات الطبقات المعقدة بمستويات مختلفة من الأبنية rap- ports complexe á des Niveaux des structures ، وهى مستويات محددة بدقة.

إن تعداد معايير كثيرة كيفما اتفق على الصعيد الايديولوجى مثلا : كمستوى التعليم، والوعى الطبقى، والموقف «العقلانى» أو «غير العقلانى» من العمل.. وغيرها

واقصد هنا بالتحديد المعايير التى تضمنتها مؤلفات بورديبه Bourdieu . الشهيرة. إن هذا التعداد، هو تعداد خاطئ لأن علاقة الطبقات الكلية بالمستوى الايديولوجى، على اختلاف مظاهره الملموسة، هى بالتحديد علاقة بأبنية المستوى الايديولوجى. وهذا يصدق أيضا على قضية علاقة الدخول Les Révenus بعلاقات الإنتاج.

وعلى ذلك فليس معنى رفض مفهوم تعدد المعايير اللازمة لتحديد الطبقات تعريف الطبقات تعريفا اقتصادية محضا، وإنما معناه أن نأخذ بعين الاعتبار، الانعكاسات المؤثرة للأبنية المختلفة، عند التمييز بين الطبقات المختلفة Les effets pértinents des-structures ، وذلك بقدر ما تساعدنا الماركسية على كشف أسرار هذه الأبنية.

(٢٠) حاولت النزعة الاقتصادية l'economisme تجنب هذه المشكلة إذ اعتبرت علاقات الملكية القانونية الشكلية علاقات «اقتصادية» : وهذا ينجلى بوضوح فى كتاب باشوكانيس : Pashukanis

"Allgemeine Réchtslehre unde der Marxismus"

وتجدر الإشارة إلى أن هذا من شأنه أن يجعل التمييز الجوهرى بين التملك الفعلى proprieté réelle أى الملكية الاقتصادية propriéte économique ، وبين الملكية القانونية الشكلية فى أسلوب الإنتاج «الخالص»، أمرا مستحيلا من الناحية النظرية.

(٢١) ونكتفى هنا بمثال واحد، من أمثلة عديدة، تشهد بالفقرة الأول من المادة السابعة من دستور الدولة الأولى الذى وضعه ماركس عام ١٨٦٦ :

«لاتستطيع البروليتاريا – فى نضالها ضد السلطة الجماعية للطبقات المالكة أن تتحرك كطبقة، ما لم تنتظم هى ذاتها فى حزب سياسى متميز..».

وكذلك يقول فى الفقرة التالية من خطابه إلى بولت فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧١ : «ومن ناحية أخرى، تفيد كل حركة تعارض فيها الطبقة العاملة، باعتبارها طبقة «التأكيد هنا لماركس» الطبقات الحاكمة.. تعتبر حركة سياسية». فى هذا السياق، يمكننا تفسير الإلتباس الذى أحاط بعبارة ماركس التى لا تتغير، والقائلة بأن كل صراع بين الطبقات – باعتبارها كذلك – هو صراع سياسى.

(٢٢) وسوف نعود إلى النتائج المترتبة على عبارات ماركس هذه، فيما يتعلق بالتكوينات الاجتماعية المختلفة، ولنقدم تعريفا أدق للمارسات الطبقية و «للصراع» الطبقى.

(٢٣) ...a nouveau les syndicats

(٢٤) إن قضية «أقسام» الطبقة الواحدة، هى فى الواقع أكثر تعقيدا من ذلك. غير إننا لن نتناول هنا، إلا حالة بعض الطبقات، التى تتحول نتيجة لتركيبة combinaison التكوين الاجتماعى، إلى أقسام من طبقات أخرى. ويمكننا أن نكتشف فضلا عن ذلك، ظهور أقسام Fractions داخل ذات الطبقة، كانعكاس للأبنية السياسية الملموسة ذاتها فى هذا التكوين. وسأضرب أمثلة لذلك، من ماركس، فى الفصل الخاص بالكتلة الحاكمة Le bloc au pouvoir . كما قد يظهر أنقسام الطبقة إلى أقسام فى تحليل أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية»، وفى المستوى الاقتصادى من هذا الأسلوب : مثال ذلك، انقسام البرجوازية إلى برجوازية تجارية، وصناعية، ومالية.

(٢٥) وبالتحديد، فى النصوص المتعقلة بتنظيم الطبقة العاملة فى حزب مستقل.

(٢٦) وهذا يصدق أيضا على وجود أى قسم من أقسام الطبقة باعتباره «قسما مستقلا» "fraction autonome" أى باعتباره قوة اجتماعية.

(٢٧) ومن الواضح أن غياب «الانعكاسات المؤثرة» فى الميدان السياسى لا يعنى غياب الممارسة السياسية : فالاقتراع العام مثلا يعتبر عملا سياسيا بالنسبة لمن يمارسه.

(٢٨) راجع فى هذه المسألة : إنجلز, La question de logement 1872 2e partie, Section

وأيضا مقدمه (طبعة ١٨٧٤) «حزب الفلاحين» .(La guere des paysans) Ed. soc. p. 15 23. ويصفة خاصة «البونابرتية والبسماركية» p. 20 للفلاحين وتحليله أكثر عمقا، فى كتابه :

(Revolution et contre revolution en Allemagne pp 203 -211 فقد ميز الجلز، بين صغار الفلاحين، والعمال الزراعيين، والمستأجرين، فى النظام الاقطاعى. ويلاحظ أنه وإن كانت غالبية الفلاحين الألمان، يعتبرون من الوجهة الاقتصادية، ويلاحظ

أنه وإن كانت غالبية الفلاحين الألمان، يعتبرون من الوجهة الاقتصادية، من المستأجرين من الاقطاعيين، إلا أن هذا لا يعنى أن هذه الطبقات الثلاث من الفلاحين، لم تتحرك على الساحة، فى ظل نظام بسمارك، كطبقات متميزة: فقد تحرك المستأجرون من الاقطاعيون، مع صغار الفلاحين، والعمال الزراعيين، كقوة اجتماعية، من أجل إلغاء الامتيازات الاقطاعية بالذات : ولكن كانت هناك الدولة وكان هناك بسمارك..

(٢٩) راجع مقالنا : "La théorie politique marxiste en grande Bretagne. Temps modernes mars 1966.

وإشارتنا المفصلة إلى تحليلات ماركس.

(٣٠) ولقد عالج لينين هذه القضية معالجة متتظمة فى «تطور الرأسمالية فى روسيا». ولا بد من الإشارة، فيما يتعلق بالطريقة التى طرح بها لينين قضية الطبقات، فى هذا المؤلف العام، إلى ما أكده فى مقدمة الطبعة الأولى، من أنه كان مضطرا إلى «الاقتصار على الجانب الاقتصادى وحده من هذه العملية» غير أن لينين أبرز فى مقدمة الطبعة الثانية، العلاقة بين هذا الجانب الاقتصادى، وبين الجانب السياسى، وإن كان هذا لإثبات وجهة نظر فهو يقول «إن ما نقدمه في هذا الكتاب من تحليل للنظام الاقتصادى، والاجتماعى وبالتالى تحليلنا للتركيب الطبقى لروسيا استنادا إلى أبحاث اقتصادية ومعلومات احصائية أثبتته الآن، العمل السياسى المباشر لكافة الطبقات خلال الثورة». ومع ذلك، فإذا رجعنا إلى مجمل تحليلات لينين للطبقات الاجتماعية، لوجدنا أن العمل العلنى والمباشر، لا يشكل عنده، على الصعيد السياسى، دليلا على وجود الطبقات من الناحية الاقتصادية، فالعمل المباشر المفتوح أو العلنى، هو فى رأى لينين، انعكاس لوجود قوة اجتماعية فى الوضع القائم Conjoncture .

(٣١) Oeuvres choisis, en 3 Volumes Moscou t, I p. 159.

(٣٢) مثال ذلك «الجناح البرجوازى الجمهورى» فى الجمعية الوطنية التأسيسية فى فرنسا Le 18 Brunmaire, p. 233 et suiv.

(٣٣) عن التناقضات بين الطبقات، راجع :

Mao Tse Toung : De la contradiction, et de la juste solution des contradictions au sein du peuple.

(٣٤) T. II p 319 et suiv.

(٣٥) إننا لا نقصد هنا بطبيعة الحال باليبار.

(٣٦) وثمة ملاحظة لا بد من إبدائها هنا تجنبا لأى لبس محتمل. وهى أن القول بأن الممارسات Les pratiques تشمل الحوامل les Supports ، لا يعنى بحال العودة إلى إشكالية «الفاعل" problematique du "Sujet التى ترى أن الممارسة هى من صنع «البشر كأفراد محددين» أو طبقات اجتماعية. وردا على السؤال : من الذى يمارس، ويناضل، ويعمل إذن ؟

نقول : إنهم الأفراد باعتبارهم حوامل للعلاقات الاجتماعية، موزعة بين الطبقات الاجتماعية Supports distribués en classes Sociales ، وليس الفاعل شخصا بعينه. وبعبارة أخرى، إذا كنا لا نستطيع أن ننسب الممارسة إلى فاعل أصلى Sujet originaire ، فهذا لا لأن الممارسة من صنع الأبنية الاجتماعية. فلا النضال الاقتصادى من «صنع» علاقات الإنتاج ولا الكفاح السياسى من «صنع» الدولة، ولا النضال الايديولوجى من «صنع» المستوى الايديولوجى. وإنما ذلك، لأنه لا يمكننا من الناحية النظرية اعتبار حوامل العلاقات الاجتماعية، الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، أشخاصا.

(٣٧) بل وبقيت الغلبة للأبنية الاقطاعية فى الدولة بعد عام ١٨٥٣. فقد قال ماركس عن بلمرستون Palmerston :

«لقد أكد للارستقراطية أن الدستور لن يفقد طابعه الاقطاعى..».

راجع Oeuvres politiques, Costes, t. I, p 139.

وكذلك مجموعة النصوص المتعلقة ببريطانيا العظمى.

(٣٨) رجعنا فيما يتعلق بتحليلات ماركس للمشكلات السياسية فى بريطانيا العظمى إلى مجموعة نصوص ك. ماركس وف. انجلز : On Britain Moscou 1953 Oeuv-

res politiques. Trad. Molitor Ed. Costes.

وتصور ماركس للارستقراطية العقارية، باعتبارها «ممثلا» أو «خادما» للبرجوازية واضح في (أ) تحليلاته لحزب المحافظين Tories ، الحزب المعلن لنبلاء الأرض، الذى ينفذ وهو في السلطة، سياسة تخدم في الحقيقة مصالح البرجوازية. فهو يقول عن حزب المحافظين: «إن الطبقة الارستقراطية - في كلمة - مجمعة على أن الحكم ينبغي وأن يكون لصالح البرجوازية، وأن كانت مصممة في نفس الوقت على ألا نترك لها زمام الأمور لتتولاها بنفسها Oeuvers, op. cit t. III p 106. et. suiv.

(ب) وفي تحليلاته لحزب «الأحرار» "whigs" ، الذى طبعه مثل نبلاء الأرض باعتبارها الطبقة التى «بيدها زمام» الدولة، وإن كانت تعمل في الحقيقة «كممثل للبرجوازية في مواجهة الارستقراطية».

(٣٩) A nouveau les Syndicats. La situation actuelle et les erreurs de Trotsky et Boukharine.

(٤٠) A nouveau les syndicats.

(٤١) Que - Faire.

(٤٢) راجع فيما يتعلق بموضوع اللحظة الراهنة

Althusser : Lire le Copital t II.

(٤٣) وكذلك No 9-10 de Cahiers Marxistes - Leninistes.

والطبقات الاجتماعية هى العناصر المكونة بالدرجة الأولى لهذا المجال. مع ملاحظة إن لينين لا يعرف الطبقات تعريفا اقتصاديا محضا.

(٤٤) "Deux tactiques de la Sociale - démocratie dans la révolution democratique".

(٤٥) وفي كتاب لينين : من هم أصدقاء الشعب ؟ (Oeuvers, t I p. 155 et. suiv.) عبارات قد توحى بوحدة مفهوم التكوين الاقتصادى - الاجتماعى، وعلاقات الإنتاج

الاقتصادية، غير أننا لو أمعنا النظر فى مؤلفات لينين ككل لاتضح لنا أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تردد فى اختيار الاصطلاح المناسب. كما يتضح لنا من قراءتنا لهذا الكتاب، إن إمكانية التنبؤ السياسى ترجع إلى عملية «التكرار المنتظم» التى نلاحظها فى «التكوين الاقتصادى الاجتماعى» باعتباره بناء اقتصاديا Structure economique وليس صدفة أن يبدو هذا التعريف «الاقتصادى» للينين مقترنا بمفهوم تاريخى أحادى الجانب. والحق أن لينين - فى «مرحلة نضجه» - كان يرى دائما أن التنبؤ السياسى يعنى فهم الوضع الراهن باعتباره المرآة التى تنعكس فيها أصالة التكوين الاجتماعى بمعناه اللينينى الحقيقى : وعلى ذلك فالمفهوم اللينينى للتنبؤ السياسى لا يستند فحسب إلى «التكرار المنتظم» أيا كان وإنما يستند أولا وأخيرا إلى ما تتسم به دائما «اللحظة الراهنة» من تفرد وجده.

(٤٦) "Realtà e storicità", in Critica Marxista 1966.

(٤٧) Deux tactiques : Ed. Moscou p. 47 et suiv, I' Oeuvres completes t. 8. p. et suiv.

الفصل الثالث

حول مفهوم السلطة

١ - المشكلة :

تقودنا الملاحظات السابقة إلى طرح القضية الرئيسية فى النظرية السياسية، وهى قضية السلطة. ولم ينشئ ماركس وانجلز، ولينين، وجرامشى، مفهوما نظريا للسلطة، بالرغم مما لهذا المفهوم من أهمية بالغة. أضف إلى ذلك، أنه أصبح الآن أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف فى النظرية السياسية.

وقد يكون من المفيد البدء بتحديد مجال هذا المفهوم : ومن أجل هذا، لا بد من الرجوع إلى تحليلاتنا السابقة المتعلقة بالتفرقة بين المستويات البنيوية فى التكوين الاجتماعى، ومستويات الصراع الطبقى، أى مستويات الممارسة الطبقية. أى التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية. أن **مجال الممارسات الطبقية هو المجال الذى ينشأ ويتكون فيه مفهوم السلطة.**

لقد كان ماركس وانجلز يعتبران دائما أن مجال مفهوم السلطة، أو النفوذ، وما يرتبط به من مفاهيم أخرى، كمفهوم السيطرة، هو مجال العلاقات الطبقية. وهذا أكثر وضوحا عند لينين، الذى يرى أن «لفعل القوى الاجتماعى»، و «علاقات القوى» أو **علاقات السلطة** مجال محددا، هو مجال الصراع الطبقى.

ويمكننا الآن، استخلاص بعض النتائج، فيما يتعلق بقضية علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية. **إن العلاقات القائمة بين الطبقات، هى علاقات سلطة أو قوة.** ويتصل مفهوم السلطة بمفهوم الطبقة اتصالا وثيقا، بحكم النشأة فى مجال واحد ومحدد، هو مجال العلاقات الاجتماعية. غير أن هذه الصلة الوثيقة بين هذين المفهومين، لا تعنى أن أحدهما هو أساس الآخر. وإنما تعنى تجانس المجال الذى ينتميان إليه : فكما أن العلاقات الطبقية لا تعتبر أساسا لعلاقات السلطة كذلك لا تعتبر علاقات السلطة أساسا للعلاقات الطبقية.

وإذا كان مفهوم الطبقة يعبر عن انعكاس مستويات البناء الاجتماعى ككل على حوامله الاجتماعية، فإن مفهوم السلطة يقصر هذا الانعكاس على العلاقات بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة : **فهو يعبر عن تأثير البنية الاجتماعية فى العلاقات المتناقضة بين ممارسات الطبقات الاجتماعية المختلفة «المتصارعة».** أى أن السلطة لا تقع فى أى مستوى من مستويات الأبنية الاجتماعية. فهى انعكاس لهذه المستويات فى مجموعها. وهى مع ذلك تعتبر السمة المميزة لأى مستوى من مستويات الصراع الطبقى، ومن ثم لا ينطبق مفهوم السلطة على مستوى بعينه من مستويات البناء الاجتماعى : فعندما نتحدث عن سلطة الدولة مثلا، فليس معنى هذا الحديث عن كيفية تدخلها فى المستويات الأخرى من البناء الاجتماعى، أو صور ارتباطها بها. وإنما نعنى بسلطة الدولة **سلطة طبقة محددة - تتطابق الدولة مع مصالحها - على غيرها من الطبقات الاجتماعية.**

ولهذه الملاحظات الأولية اهميتها. فقد أدى الخلط بين الأبنية الاجتماعية، والعلاقة بين الممارسات الطبقية (الصراع الطبقى) أى علاقات (القوة) السلطة، إلى مختلف

التفسيرات الخاطئة للماركسية. ولنتناول الآن أهمها فى الوقت الحاضر : ويحمل راية هذه التفسيرات مفكرون متأثرون تأثرا واضحا بالماركسية أمثال ك. رنر K. Renner [١]، و ج. شومبيتر J. Shumpeter [٢] و ر. دارندورف R. Dahrendorf[٣] بل ورزى Rizei ، وبيرنهام Burnham وم. جيلاس M. Djilas .. وغيرهم، فضلا عن العديد من «أصحاب نظريات» **الطبقة الحاكمة** التى سنتناولها بالبحث فيما بعد.

إن الهدف الرئيسى لهذه النظريات، هو محاولة تجاوز المفهوم الاقتصادى للطبقات الاجتماعية، الذى يستند فى تعريفه للطبقات إلى المستوى الاقتصادى وحده، أى مستوى علاقات الإنتاج، وبالتحديد إلى علاقات الطبقات بملكية وسائل الإنتاج : فهذه النظريات ترى فى الملكية الشكلية لوسائل الإنتاج التعبير المباشر عن الاقتصاد.

ويرى هؤلاء الكتاب أن أساس الطبقات، والنزاع الطبقى، لا يكمن فى علاقات الملكية بل فى التوزيع الشامل **للسلطة** (أو القوة) فى كافة المستويات، وذلك فى مجتمعات «ذات طابع سلطوى». وهى مجتمعات تتميز بالتنظيم الشامل لعلاقة السيطرة - التبعية، يتمثل فى توزيع «غير متكافئ» للسلطة فى كافة الميادين.

ويصوغ هذا التيار الايديولوجى قضية العلاقة بين علاقات الإنتاج (التى يردها إلى الملكية الشكلية لوسائل الإنتاج) من ناحية، وعلاقات السلطة، والصراع الطبقى من ناحية أخرى، على النحو التالى : فإما أن تكون علاقات الإنتاج (أى ملكية وسائل الإنتاج وفقا لهذا الاتجاه) هى حالة خاصة من حالات السلطة، وأما أن تكون السلطة حالة خاصة من حالات علاقات الإنتاج[٤].

وهذا طرح خاطئ للمشكلة لأنه يخلط بين الأبنية الاجتماعية والممارسات الطبقية. وهو بهذا، يحبس الحل الذى يمكن أن يقدمه العلم الماركسى لهذا الاشكال، داخل معضلة ايديولوجية.

وإذا قلنا - حلا لهذه المشكلة - إن علاقات السلطة (القوة)، أى العلاقات الطبقية ليست إلا حالة خاصة من حالات علاقات الإنتاج، لكان معنى ذلك اعتبار علاقات

الإنتاج الأساس الوحيد للطبقات الاجتماعية. أما مستويات الصراع الطبقى الأخرى كالسلطة (القوة) السياسية، أو السلطة (القوة) الايديولوجية فليست إلا مظهرا من مظاهر الاقتصاد. وهكذا تبدو علاقات الإنتاج كأساس لعلاقات (القوة) السلطة.. الأولى هى الجوهر والثانية هى المظهر. وهذا يعنى رد علاقات السلطة إلى علاقات الإنتاج.

أما إذا قلنا أن علاقات الإنتاج، والملكية الشكلية لوسائل الإنتاج، هى حالة خاصة، من حالات علاقات السلطة (القوة)، فإن هذا يعنى أننا نرد علاقات الإنتاج، والنظام القانونى، إلى علاقات السلطة (القوة). وعندئذ لا تعتبر علاقات الإنتاج، ولا علاقات الملكية الشكلية لوسائل الإنتاج، أبنية اجتماعية. أى شكلا من أشكال الجمع بين عوامل الإنتاج، ووسائل الإنتاج. وإنما تعتبر فى الأساس علاقات سلطة يفرض فيها «الرأسماليون» «قراراتهم» على «العمال»، بما لهم من «سيطرة» مطلقة على وسائل الإنتاج، سواء داخل الوحدة الإنتاجية، أو على الصعيد الاجتماعى.

*

إن ما يعنينا هنا، من الناحية، المهجية، هو بيان ما ينطوى عليه طرح المشكلة على هذا النحو، من خلط بين الأبنية الاجتماعية، ومستويات الصراع الطبقى.

إن العلاقات الطبقية، فى كافة المستويات، هى فى الحقيقة علاقات سلطة (قوة). باعتبار أن السلطة (القوة)، مفهوم يعبر عن انعكاس الأبنية الاجتماعية فى مجموعها على العلاقة بين ممارسات الطبقات المختلفة المتصارعة. وبهذا الفهم، نكون قد استبعدنا محاولة أخرى للخروج من هذا المأزق الايديولوجى. وهى محاولة وقعت فى ذات الخلط، إذ تنكر وجود علاقات السلطة (القوة) على صعيد علاقات الإنتاج، وتسلم بوجودها فى مستويات أخرى من البناء الاجتماعى، كالمستوى السياسى مثلا. وهذا يعنى أنه لا يمكن اعتبار علاقات الإنتاج حالة خاصة من حالات علاقات القوى طالما أن المستوى الاقتصادى الذى تحكمه «القوانين» الاقتصادية لا يتألف من علاقات قوة. وهذا يعنى أيضا تعريف الطبقات «فى ذاتها» استنادا إلى المستوى الاقتصادى وحده، وفى هذا

المستوى يكون للطبقات وجود مستقل عن علاقات السلطة (القوة). إذ لا وجود لعلاقات السلطة (القوة) إلا فى الميدانين السياسى، والايديولوجى باعتبارهما ساحة «الصراع بين الطبقات» من أجل ذاتها.

وتصدر هذه الإجابة عن منظور خاطئ، لأنها تستند فى تحديد «الوضع الطبقى» إلى الأبنية الاقتصادية وحدها، أى إلى علاقات الإنتاج. وتعرف «صراع الطبقات» وعلاقات القوة انطلاقا من الأبنية السياسية، أما المستويات الأخرى غير الاقتصادية، كأبنية الدولة مثلا فترد إلى علاقات السلطة، أى ترد إلى سلطة الدولة وحدها.

والصحيح فى رأينا، هو أن بنية علاقات الإنتاج، شأنها شأن بنية العلاقات السياسية أو الايديولوجية، لا يمكن اعتبارها مجرد علاقات طبقية، أو علاقات سلطة (قوة). وصحيح أيضا أن العلاقات الطبقية فى جميع مستويات الممارسة هى علاقات قوة. وإذا كانت علاقات الإنتاج لا تعتبر حالة خاصة لعلاقات القوة، فليس معنى هذا أن المستوى الاقتصادى هو على العكس من المستوى السياسى لا يتألف من علاقات سلطة (قوة) : بمعنى أنه لا يمكننا - من الناحية النظرية - اعتبار أى مستوى بنيوى مجرد علاقات قوة.

وبالمقابل يتألف المستوى الاقتصادى من علاقات قوة حقيقية، وذلك باعتباره المستوى التنظيمى لأية طبقة، أو المستوى المميز لممارستها الاقتصادية عن الممارسة الاقتصادية للطبقات الأخرى. فهو إذن يقع فى مجال «الصراع» بين الطبقات، أى فى مجال العلاقة بين الممارسات الطبقية، بالمعنى الذى حددناه.

إن القضية التى تعنينا هنا، هى قضية السلطة (القوة) الاقتصادية، وعلاقتها «بالقوانين الاقتصادية». وكثيرا ما عولج هذا الموضوع، غير أن ما طرح من حلول يحمل فى طياته تناقضات لا حل لها، لأنها توحد ما بين هذين الميدانين[٥]. فهل تتفق النظرة العلمية للقوانين الاقتصادية مع القول بوجود قوة اقتصادية ؟

إننا نرى فى مجال العلاقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية، - وبغير حاجة إلى

الخوض فى مناقشة هذا الموضوع - أن خضوع **المستوى الاقتصادى كبنية** للقوانين الاقتصادية، لا يحول دون وجود علاقات سلطة (قوة) فى ميدان **الصراع الطبقى الاقتصادى**.وهى علاقات تدل على انعكاس بنية المستوى الاقتصادى على حوامل التكوين الاجتماعيى. وكثيرا ما استخدم ماركس مفهوم **السلطة الاقتصادية** بهذا المعنى. أى باعتباره مفهوما ينتمى إلى ميدان الصراع الطبقى الاقتصادى، فقد حدثنا كثيرا عن السيطرة الاقتصادية للطبقة الرأسمالية. وكان يستخدم عادة اصطلاح **السيطرة الاقتصادية** ضمن هذا السياق، وهى تختلف عن السيطرة السياسية، والسيطرة الايديولوجية. هذه السلطة (القوة) الاقتصادية هى فى نهاية المطاف انعكاس لعلاقات الإنتاج، ويمكننا أن نلمس مظاهرها المختلفة : سلطة الرأسمالى فى عملية الإنتاج - سواء فى التقسيم التكنيكى، أو التقسيم الاجتماعى للعمل - وفى المساومات التى تسبق عقد العمل.. إلخ.

ومن ناحية أخرى، يمكننا أن نتبين فى العلاقة بين الممارسات الطبقية السياسية، أى فى الصراع الطبقى السياسى، علاقات القوة السياسية، والسيطرة السياسية، التى تعتبر انعكاسا لبنية الميدان السياسى فى مجال الممارسة السياسية الطبقية. وهذا يصدق أيضا على الميدان الايديولوجى.

وعلى ذلك، فالقول بأن العلاقات الطبقية، فى كافة مستوياتها، هى علاقات سلطة (قوة) **لا يعنى بحال التسليم بأن علاقات السلطة (القوة) هى أساس الطبقات الاجتماعية، ومنبعها.** فعلاقات السلطة (القوة) هى علاقات طبقية طالما أن مجالها هو العلاقات الاجتماعية، والعلاقات الطبقية هى علاقات سلطة طالما أن مفهوم الطبقة الاجتماعية هو مفهوم يدل على تأثير البنية الاجتماعية فى الممارسات الطبقية، وطالما أن مفهوم السلطة هو مفهوم يشير إلى تأثير هذه البنية الاجتماعية فى **العلاقات بين ممارسات الطبقات** «المتصارعة».

*

لا يعنى أن نقلل من أهمية هذه الملاحظات. فتيار نظريات النخبة السياسية،

والطبقة السياسية، وهو تيار متمركس يستند إلى تصور ماركسي مزعوم، مؤداه أن المستوى الاقتصادى لا يمكن أن ينطوى على علاقات سلطة (قوة) بالمعنى الدقيق : وهو مفهوم مماثل للمفهوم الاقتصادى الضيق للطبقات الاجتماعية. ذلك أن تعريف الطبقة الاجتماعية من الزاوية الاقتصادية وحدها، والقول بأن العلاقات السياسية ليست إلا علاقات سلطة (قوة) يؤدى بداهة إلى ذات النتيجة التى انتهى إليها تيار نظريات النخبة، والطبقة السياسية وهى : اختلاف الجماعات التى تشارك فى العلاقات السياسية أى علاقات السلطة - **من حيث الوضع النظرى** - عن الطبقات الاجتماعية بمفهومها الاقتصادى، والتى لا ينازع أحد فى وجودها. ويتمثل هذا الاختلاف فى أن الجماعات السياسية تحددها علاقات السلطة (القوة) أى العلاقات السياسية. وذلك حسب التعريف الذى يضعه كل كاتب لهذا الاصطلاح. ولكننا لا نجد عند هؤلاء الكتاب - ولا يمكن أن نجد عندهم - تأصيلا علميا لعلاقة تلك الجماعات بالمستوى الاقتصادى.

هذا هو لب إشكالية الجماعات النظامية عند فبر Weber ، والطبقة السياسية عند ر. ميشيلز R. Michels ، والنخبة الحاكمة عند رايت ميلز wright Mills ، وغيرهم من المنظرين الذين يسلمون - إلى جانب تلك الجماعات السياسية - بوجود الطبقات الاجتماعية بمفهومها الاقتصادى. وهو مفهوم ماركسى مشوه - يفترض «الوضع الطبقى» الاقتصادى الخالى من علاقات السلطة (القوة)[٦].

وتختلف المحاولة الايديولوجية التى أشرنا إليها، محاولة تجاوز التعريف الاقتصادى للطبقات الاجتماعية، بابتكار مفهوم للطبقة قائم على أساس وجود علاقات السلطة (القوة) فى كافة المستويات، بما ينطوى عليه ذلك، من خلط بين الأبنية الاجتماعية، ومجال الممارسات الطبقية، أى مجال السلطة. تختلف هذه المحاولة الايديولوجية عن المحاولة التى نحن بصددها : ففى هذه الأخيرة، انفصال تام من حيث الوضع أو المكانة، بين «الجماعات» الاقتصادية «أى الطبقات»، و «الجماعات السياسية»، وهذه هى النتيجة المنطقية لمنظور «الطبقة فى ذاتها» و «الطبقة لذاتها». وتتجلى سلبيات هذا التيار، فى الخلط الذى يقع فيه، عندما يحاول تحديد علاقة هذه «الطبقات الاقتصادية»

«بالجماعات السياسية».

٢ - السلطة، والطبقات، والمصالح الطبقية :

يمكننا الآن، أن نطرح انطلاقا من هذه الملاحظات مفهومنا للسلطة : ونعنى بالسلطة، **قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة.** وهذا التصور لا يخلو من الصعوبات، خاصة وأنه استخدم مفهوم «المصالح»، ونحن نعرف ما لهذا المفهوم من أهمية عند ماركس ولينين. فالمفهوم الماركسى للطبقات وللسلطة، يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم «المصالح الطبقية».

ولهذا يهمنا أن نقارن فى إيجاز بين هذا التعريف للسلطة، ببعض التعريفات الأخرى، التى كان لها صدى بعيد فى النظرية السياسية.

(١) فهذا التعريف يختلف عن تعريف لاسويل[٧] Lasswell ، الذى يرى أن السلطة هى «الاشتراك فى اتخاذ القرارات». : وهو التعريف الشائع فى نظريات **«عملية صنع القرار».**

ويتمثل العيب الجوهرى لهذا المفهوم - (على الأقل فيما يتعلق بالمجتمعات التى تتميز بالصراع الطبقى) - فى أنه من ناحية، يتردى فى مهاوى النظرة الإرادية إلى عملية اتخاذ القرارات، لأنه يتجاهل تماما فاعلية الأبنية الاجتماعية، وتأثيرها، فضلا عن وقوفه عند المظاهر الخارجية، وعجزه عن التحديد الدقيق للمراكز الفعلية لاتخاذ القرار، وهى الساحة التى يدور فيها الصراع على توزيع السلطة. ومن ناحية أخرى، يقوم هذا المفهوم على مبدأ «تكامل» المجتمع ووحدته، ومنه نبعت فكرة «المشاركة» فى اتخاذ القرارات.

(٢) كما يختلف التعريف الذى قدمناه عن تعريف م . فبر[٨] M. Weber ، الذى يعرف السلطة (Herrschaft) بأنها «إمكانية خضوع جماعة معينة لأمر محدد المضمون». : ذلك أن هذا التعريف ينظر إلى المجتمع من منظور المذهب التاريخى، أى

باعتباره ذاتا Sujet وباعتباره نتاجا لتصرفات أعضائه، التى تحكمها قواعد السلوك. هذا المنظور التاريخى هو أساس مفهوم «الامكانية» و «الأمر المحدد» commande-ment specifique عند فبر. ذلك الأمر الذى يمارس - فى تصوره - داخل «مجتمع سلطوى»، مجتمع يمثل خلاصة قيم أعضائه، التى تعبر عن أهدافهم وغاياتهم. وهكذا يرد فبر مفهوم السلطة إلى اشكاليته فى المشروعية.

(٣) ويختلف التعريف الذى نقترحه أيضا عن تعريفات. ت. بارسونز[٩] T. Par-sons ، الذى يعرف السلطة بأنها «القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعى، باعتباره وحدة واحدة.» : هذا التعريف يتفق صراحة مع المفهوم «الوظيفى - التكاملى للنسق الاجتماعى».

ولا يمكننا بطبيعة الحال، أن نقدم هنا، نقدا مفصلا لمفاهيم السلطة العديدة، التى يحفل بها علم السياسة، فما أشرنا إلى هذه المراجع القليلة، إلا لبيان ما فى هذه القضية من تعقيد.

وإذا ما وافقتم على التصور الذى نطرحه للسلطة، فقد تجدون فيه تفسيرا لمجمل التحليلات الماركسية المتعلقة بهذه القضية.

*

(أ) السلطة بهذا المفهوم، ترتبط بميدان الممارسات «الطبقية»، وبما بين هذه الممارسات من علاقات. أى أنها ترتبط بميدان الصراع الطبقى. فالصراع الطبقى هو **الإطار المرجعى** لمفهومنا للسلطة فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات. وهذا يعنى أن انعكاس بنية هذه المجتمعات، يتركز فى ممارسات الجماعات المتميزة المكونة لها، وهى الطبقات الاجتماعية. ولا بد هنا من إيضاح أولى هو : أن السلطة بهذا المفهوم، ترتبط بنمط محدد من العلاقات الاجتماعية، يتسم «**بالصراع**»، بالصراع الطبقى. أى أنها تنتمى إلى مجال **تتعارض** فيه - بحكم وجود الطبقات ذاتها - قدرة أية طبقة على تحقيق مصالحها الخاصة، وممارستها فى سبيل تحقيق هذه المصالح، مع قدرة ومصالح وممارسات

الطبقات الأخرى. وهذا يحتم وجود علاقاة خاصة من السيطرة ، ومن الهيمنة، بين ممارسات الطبقات المختلفة.

وهى علاقة يمكن أن توصف بدقة بأنها علاقة قوة. فعلاقة القوة تفترض إذن، إمكان وضع خط فاصل - استنادا إلى ذلك التعارض - بين مواقع السيطرة ومواقع التبعية. أما فى المجتمعات التى لا وجود فيها للانقسام الطبقى، والتى لا تتميز علاقاتها بالصراع، - ومن ثم فلا يمكن أن توصف بأنها علاقات سيطرة، وتبعية، - فلا بد من استخدام مفهوم آخر غير مفهوم السلطة، هو مفهوم «النفوذ»[١٠]. ولعله من المفيد، بحث مدى إنطباق هذا الوصف أيضا، على العلاقات غير العدائية بين الطبقات فى مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية.

كما لا ينطبق مفهوم السلطة على العلاقات «بين الأفراد» "inter - individ-uels"[١١]. أو العلاقات التى تبدو نتيجة لظروف محددة، غير متوقفة على دورها فى عملية الإنتاج، أى مستقلة عن الصراع الطبقى فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات : كعلاقات الصداقة، والعلاقات بين أعضاء نادى رياضى.. إلخ. وفى هذه الحالة يمكننا أن نستخدم مفهوم «القدرة» "puissance" : وقد استخدم هذا المفهوم فى علم السياسة على وجه الخصوص، لإبراز عنصر «القوة» أما مفهوم السلطة فيستخدم للدلالة على الممارسة المشروعة للقوة. أى ممارسة القوة فى إطار توافر الحد الأدنى من «قبول» من تمارس عليهم هذه السلطة[١٢]. وهذا هو الإطار المرجعى لاستخدام هذا المفهوم. غير أن هذا التمييز - الذى قد يكون ذا فائدة كبيرة - هو في الحقيقة تمييز بين أشكال السلطة المختلفة. أى بين مختلف صور السيطرة والتبعية التى تنطوى عليها علاقات السلطة.

ويكفى أن نشير هنا، إلى أن التمييز بين السلطة، والقدرة، إنما يتعلق بالإطار المرجعى الذى تقع فيه هذه الظواهر : فظواهر السلطة تدخل فى إطار الصراع الطبقى الذى يعكس تأثير وحدة أبنية التكوين الاجتماعى على حوامله. وعلى ذلك، يمكن القول بأن السلطة هى ظاهرة متميزة، يمكننا أن نرسم حدودها استنادا إلى الأبنية الاجتماعية. أما القدرة فظاهرة هلامية، يصعب تحديدها من الناحية السوسيولوجية.

*

(ب) ويرتبط هذا المفهوم للسلطة بقدرة الطبقة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة. ويرجع هذا العنصر إلى تحليلات ماركس، ولينين، المتعلقة بالتنظيم الطبقى. ولا بد من الوقوف عند هذه القضية الهامة، للتمييز بين الظواهر المختلفة، تجنبا لأى لبس أو غموض.

سبق أن أشرنا، فى الفصل الخاص بالطبقات، إلى أنه قد يكون لطبقة من الطبقات وجود متميز فى التكوين الاجتماعى، حتى وإن كانت طبقة تابعة أو خاضعة، بل وبالرغم من افتقارها إلى التنظيم السياسى، والايديولوجى الخاص بها : شريطة أن يكون لوجود هذه الطبقة في الميدان الاقتصادى، «انعكاس مؤثر» فى مجال ممارستها السياسية، والايديولوجية. ويفترض الوجود المؤثر للطبقة كقوة اجتماعية بلوغها حدا أدنى من التنظيم بمعناه الواسع. فلقد رفض ماركس مثلا، اعتبار صغار الفلاحين طبقة متميزة، نظرا لتفرقهم، وعزلتهم، التى تحول دون تنظيمهم، الذى يعتبر شرط وجودهم كطبقة متميزة. ولقد أضفى لوى بونابرت على صغار الفلاحين، فى ظل الامبراطورية الثانية، هذا الطابع التنظيمى، بمعناه الواسع. ويشمل اصطلاح التنظيم، بالمعنى الواسع، الشروط التى تجعل للممارسة الطبقية «انعكاسا مؤثرا».

أما نظرية التنظيم، بالمعنى الضيق، لهذا الاصطلاح، فلا تقتصر عند ماركس، بل وعند لينين بصفة خاصة، على شروط تحقق الوجود المتميز للطبقة، أى الشروط اللازمة لاعتبارها قوة اجتماعية بل تشمل هذه النظرية الشروط التى لا بد من توافرها فى ممارسة الطبقة لكى تحقق سلطتها (قوتها). فعند ماركس مثلا، لا تشير النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسى والايديولوجى «الخاص» بطبقة ما إلى حركتها كطبقة متميزة. ومع ذلك، تبقى لهذه النصوص اهميتها، فيما يتعلق بالسلطة الطبقية، وبالتنظيم، باعتباره شرط تحقق تلك السلطة (القوة). وهذا هو ما عبر عنه ماركس بقوله :

«فالحركة السياسية إذن، هى حركة طبقية. أى حركة طبقة معينة تستهدف تحقيق مصالحها الخاصة. وأن اتخذت طابعا عاما، يجعل منها قوة

اجتماعية قادرة على إملاء كلمتها على الكافة»[١٣].

ومن الواضح أن هذا هو الخط النظرى السائد فى تحليلات لينين المتعلقة بالتنظيم بصفة عامة، وبتنظيم حزب الطبقة العاملة على وجه الخصوص. فقد أشار لينين إلى عدم التطابق بين مفهوم الممارسة السياسية والايديولوجية من ناحية، ومفهوم الممارسة التنظيمية، باعتبارها شرطا للسلطة (القوة) الطبقية من ناحية أخرى، عندما استخدم مفهوم العمل الصريح أو المعلن الذى لا يتطابق مع مفهوم الممارسة. إن **تنظيم قوة** الطبقة هو عند لينين **شرط قيامها بعمل صريح.** والعكس ليس صحيحا بالضرورة. فقد لا يفضى تنظيم قوة الطبقة إلى قيامها بعمل معلن، وذلك عندما تكون قوتها معتمدة على عدم الظهور كطبقة على المسرح السياسى، مثال ذلك : البرجوازية فى ظل الإمبراطورية الثانية. كما أن هناك فارقا جوهريا بين تنظيم الطبقة بمعناه الواسع، وهو مفهوم مطابق لمفهوم الممارسة «المؤثرة»، وبين **تنظيم السلطة** (القوة). ومثال ذلك : صغار الفلاحين فى **١٨ برومير** فقد كان لهم - بفضل لوى بونابرت تنظيم ووجود متيمز كطبقة، ومع ذلك لم تكن لهم أية سلطة، فبونابرت لم يحقق لهذه الطبقة أية مصلحة.

وإذا كن هذا التنظيم النوعى للطبقة، هو **الشرط الذى لا غنى عنه** لتحقيق سلطتها، فليس معنى هذا أنه كاف. وتساعدنا هذه الملاحظة على فهم مبررات التفرقة بين الممارسة «المؤثرة» لطبقة ما وبين تنظيم سلطة (قوة) تلك الطبقة. فتنظيم قوة الطبقة لا يكفى لتحقيق سلطتها (قوتها)، لأن هذه السلطة تتحقق فى حدود الأبنية الاجتماعية، باعتبارها انعكاسا لهذه الأبنية فى مجال الممارسات الطبقية : فعلى العكس من المفهوم «الإرادى» يتوقف التحقيق الفعلى للمصالح الطبقية، على هذه الحدود. وثمة مبررا آخر للتفرقة بين الممارسة «المؤثرة»، وتنظيم السلطة (القوة) يكشف لنا عن أساس هذه التفرقة هو : إن انعكاس البنية الاجتماعية فى مجال العلاقة بين الممارسات المختلفة للطبقات المتصارعة تعتبر - فى ظل هذا المفهوم للسلطة - بمثابة حدود لتلك الممارسات. فالسلطة بهذا المعنى، هى تعبير عن علاقات التوازن الدقيق بين القوى الاجتماعية فى

ساحة الصراع الطبقى. وهى علاقات لا تحددها البنية الاجتماعية بشكل مباشر. إن تنظيم قوة طبقة ما، هو شرط ضرورى لتحقيق مصالحها. ولكن تحقيق هذه المصالح يتوقف أيضا على قدرة الطبقات الأخرى على تحقيق مصالحها. وفى إطار تتحد فيه ممارسات أى طبقة بممارسات الطبقات الأخرى، تتوقف القوة الحقيقية لأى طبقة مباشرة على مدة قوة الطبقات الأخرى. وبعبارة أدق، تتطابق السلطة بهذا المفهوم مع حدود الممارسة الطبقية، وهى حدود من الدرجة الثانية. ولا يبين لنا هذا المفهوم كيف يؤثر مستوى من مستويات ممارسة طبقة معينة فى المستويات الأخرى من ممارستها، وإنما يبين لنا كيف يؤثر هذا المستوى فى المستوى المقابل من ممارسة الطبقات الأخرى.

ولهذا المعني الدقيق لحدود الممارسة الطبقية أهميته الخاصة، ونتائجه، التى تنعكس على قضايا أخرى كثيرة غير قضية السلطة : كالقضايا المتعلقة بالمستوى السياسى، وقضية الاستراتيجية. كما يتجلى فى تأثير الممارسة السياسية لطبقة معينة فى الممارسة السياسية لطبقة أخرى أى تأثيرها فى استراتيجية العدو.

*

(جـ) ولنتناول الآن قضية «المصالح»، قضية «المصالح الموضوعية» الطبقية. وهى قضية متشبعة. ولذا سنكتفى هنا ببعض الإيضاحات، بغية التوصل إلى تحديد دقيق لمفهوم المصلحة، وذلك من خلال الإجابة على السؤالين الآتيين : ما هى علاقة المصالح الطبقية بالأبنية الاجتماعية، والممارسات الطبقية ؟ وما هو المقصود بعبارة «المصالح الموضوعية» الطبقية ؟

لا بد أولا، من استبعاد بعض التفسيرات الخاطئة. فالمصالح الطبقية تنتمى أولا وأخيرا إلى ميدان الممارسات الطبقية، أى ميدان الصراع الطبقى، فمن العبث محاولة البحث عنها فى الأبنية الاجتماعية. فضلاً عما ينطوى عليه ذلك من احتمال السقوط فى تفسير انتروبولوجى للماركسية، ينظر إلى الأفراد بل وإلى الطبقات ذاتها باعتبارها أشخاصا. وليس معنى هذا، أن مفهوم المصلحة هو مفهوم «سيكولوجى»، وإنما معناه أن الممارسات الطبقية هى المجال الذى يمكننا فيه تحديد مفهوم المصلحة. ففى مجال الأبنية لا

يعبر الربح مثلا عن مصلحة الرأسمالى «إغراء الربح»، كما لا يعبر الأجر عن مصلحة العامل. فالربح. والأجر مقولتان اقتصاديتان تتوقفان على شكل التركيبة الاقتصادية. غير أن القول بضرورة الروجوع - نظريا - إلى الممارسة لفهم المصلحة لا يعنى الربط بين المصلحة «والسلوك الفردى»، وإنما يعنى استبعاد الأبنية الاجتماعية كمجال لتحديد المصالح الطبقية.

ولهذا الاستبعاد أهميته. فمن التحليلات الماركسية الكلاسيكية، ما يبدو لأول وهلة، أنه يعتبر علاقات الإنتاج للمجال الذى توجد فيه المصالح الطبقية. هذا الفهم، يوحد بين الأبنية، والممارسات، ويرى فى علاقات الإنتاج، الطبقة فى ذاتها، أى المصالح الطبقية. أما المستويان السياسى والايديولوجى فى الممارسة - أى التنظيم - فيمثلان الطبقة لذاتها. لقد ذهب ماركس إلى حد القول بإنه فى ميدان الصراع الطبقى قد توجد المصالح الطبقية قبل الممارسة الطبقية، بل وقبل تكوين الطبقة ذاتها. وفى حديثه عن مصالح البروليتاريا يقول ماركس فى **الإيديولوجية الألمانية** : «وهكذا تتناقض البرجوازية مع البروليتاريا حتى قبل أن تنظم البروليتاريا صفوفها كطبقة».

لو أننا رجعنا إلى تحليلاتنا السابقة، لرأينا أن العلاقة بين المصالح الطبقية، والممارسة الطبقية، أى الصراع الطبقى، ليست علاقة بين أبنية، وممارسات. وهذا يقودنا إلى طرح قضية العلاقة بين المصالح الطبقية، والأبنية الاجتماعية، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه المسألة كانت فى مقدمة اهتمامات تيار «المذهب الوظيفى» Le courant "fonctionaliste" فى علم الاجتماع المعاصر. وطرحه لهذه القضية هو أحد مزاياه. وتمتد جذور هذا التيار إلى إشكالية الفاعل فى المذهب التاريخى ولهذا، فهو ينظر إلى الممارسة باعتبارها سلوك أو تصرف أفراد، ومن ثم يطرح القضية على النحو التالى : إن **مصالح** الأفراد **الموضوعية** التى تتمثل فى **دورهم**(١٤) فى البناء الاجتماعى، هى التى تحدد موقعهم فيه. وهكذا يبدو مفهوم المصلحة، لأول وهلة، مجردا من أية دلالة سيكولوجية. غير أن اعتبار البنية الاجتماعية هنا، لب ونتاج تصرفات وسلوك الأفراد، يجعل من المصالح - الأبنية، ومن **الدور** - الوضع (rôle - situation) ، مجرد

توقعات أو احتمالات لتصرفات الأفراد تبعا لدورهم البنيوى. أن ما يعنينا هنا على وجه الخصوص، هو ارتباط هذا التحديد لمكان المصالح الموضوعية فى الأبنية الاجتماعية «الوضع»، بأشكالية الفاعل التى تعتبر الأبنية الاجتماعية من صنع الأفراد. فهذه المصالح تعتبر «موضوعية»، طالما أن مكانها فى الأبنية الاجتماعية، أما الممارسات فترد إلى السلوك والتصرفات.

وطرح قضية المصالح على هذا النحو، يضع التيار الوظيفى فى مأزق، إذا ما حاول أن يطرح بدقة قضية الأبنية الاجتماعية. ولما كان أصحاب هذا الاتجاه لا يتصورون وجود المصالح إلا فى المجال الذى يوجد فيه الأفراد، باعتبارهم حوامل للعلاقات الاجتماعية، فقد استحدثوا فكرة «المصالح المستترة» interetslatents وهى المصالح التى تحدد دور الأفراد البنيوى، وفكرة «المصالح الظاهرة» ومكانها ميدان الممارسة[١٥].

ولقد انعكس مفهوم المصالح الظاهرة، والمصالح الكامنة على الوضع النظرى لمقولة «الجماعة». فمن مفهوم المصالح الظاهرة ولدت مقولة «جماعات المصالح» أى «جماعات لذاتها». ومن مفهوم المصالح المستترة نشأت مقولة «الجماعات الحكمية» أى جماعات فى ذاتها[١٦]. فلا غرو أن يؤدى هذا الاتجاه - وقد طرح جانبا مقولة الطبقة، واستخدم مقولة الجماعة - إلى ذات النتائج التى انتهى إليها التفسير الاقتصادى - التاريخى للماركسية، ذلك التفسير الذى ينظر إلى البنية الاقتصادية باعتبارها تجسيدا للمصالح الاقتصادية الطبقية فى ذاتها، أى تجسيدا «لوضعها»، وهى نتيجة مماثلة أيضا، لتلك التى تترتب على شطر مفهوم «الطبقة» الاجتماعية إلى مفهومين متميزين تماما، مفهوم الطبقة فى ذاتها أى الوضع الطبقى، المصالح المستترة - للجماعات الحكمية، ومفهوم الجماعات لذاتها، وهى الجماعات النظامية، الصفوة السياسية، والمصالح الظاهرة، أى جماعات المصالح.

لقد أصبح واضحا، الآن، أن محاولات حصر المصالح الطبقية فى الأبنية الاجتماعية لا يتفق مع النظرة العلمية. فميدان الممارسة هو الميدان الذى ينتمى إليه مفهوم المصالح، باعتبارها مصالح طبقية، أى مصالح الأفراد الموزعين بين الطبقات الاجتماعية المختلفة،

باعتبارهم حوامل للعلاقات الاجتماعية.

غير أن هذا لا يعنى أن المصالح هى عبارة عن دوافع سلوكية. كذلك لا يعنى حصر الممارسة الطبقية فى مجال العلاقات الاجتماعية، العودة إلى اشكالية الفاعل. ولما كان مفهوم الطبقة يعبر عن تأثير البناء الاجتماعى فى حوامله، وكان للممارسة مفهوم مغاير لمفهوم السلوك، وذلك باعتبارها عملا يمارس فى الحدود التى يمليها البناء الاجتماعى، فإن مفهوم المصالح الطبقية يدل هو أيضا على هذه الحدود. غير أنه يدل أيضا على اتساع مجال ممارسة طبقة فى مستوى معين من مستويات الممارسة بالنسبة لممارسات الطبقات الأخرى. أى أن مفهوم المصالح الطبقية يعبر عن اتساع «نشاط» الطبقات. واستخدامنا لاصطلاحى، الحدود، والمجالات، ليس من قبيل اللعب المجازى بالألفاظ، وإنما للتعبير عن العلاقات المعقدة التى يدلان عليها.

وتلقى تحليلات لينين المتعلقة بالوضع السياسى الضوء على هذه القضية. فما يميّز اللحظة الراهنة عند لينين هو : (أ) وجود **طبقات اجتماعية**، أى ممارسات سياسية طبقية أى وجود قوى اجتماعية و (ب) علاقات بين مصالح، وهو ما يعبر عنه فى مجال الممارسة السياسية للطبقة العاملة «بالمصالح البعيدة للبروليتاريا». وانتماء اصطلاحى المصالح، والقوى الاجتماعية إلى مجال الممارسة السياسية لا يعنى **أن أحدهما يغنى** عن الآخر.

ويعنى اصطلاح القوى الاجتماعية، الوجود المتميز للطبقة، أى وجودها المؤثر فى ميدان الممارسة السياسية الطبقية، وبعبارة أخرى، يتمثل تأثير الأبنية الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى فيما يسمى بعتبة وجود الطبقة كطبقة متميزة، أى عتبة وجودها كقوة اجتماعية. كما يتمثل هنا أيضا هذا التأثير فى اتساع الأرضية الطبقية لهذه الطبقة أو تلك، والذى يتوقف مداه على درجة تنظيمها المتميز، أى تنظيم قوتها : فهذه الأرضية تمتد حتى تشمل مصالحها الموضوعية، وإذا كنا قد أشرنا إلى أن لمجال الممارسة الطبقية - شأنه شأن أى مجال اخر - حدّين حد أدنى، وحد أقصى فليست المصالح الطبقية الموضوعية لطبقة من الطبقات تعبيرا مباشرا عن بلوغها عتبة الوجود

المتميز كطبقة. أى أنها ليست تعبيرا عن «وضع» طبقى، أيا كان هذا الوضع للطبقة «فى ذاتها»، وإنما هى تعبير عن آفاق حركتها كقوة اجتماعية. وهذا القول يصدق على كافة مستويات الممارسة فى ميدان الصراع الطبقى.

وكما أن المصالح الاقتصادية لا تمثل «الوضع» الطبقى على الصعيد الاقتصادى للطبقة «فى ذاتها»، وإنما تمثل أفاق حركتها الاقتصادية. كذلك لا تعتبر المصالح السياسية «الغاية» التى تتوخاها «ممارسة» "praxis" «الطبقة لذاتها» : بل الأفق الذى يحدد على الصعيد السياسى ميدان ممارستها السياسية.

وتتغير مصالح الطبقة، باعتبارها حدودا لاتساع ممارستها النوعية، بتغير مصالح الطبقات الأخرى التى تواجهها. والمقصود هنا، هو التعارض الاستراتيجى فى المصالح الطبقية. ومن هنا، كانت الأهمية الاستراتيجية للتميز بين **المصالح البعيدة، والمصالح القريبة المدى.** أى أن حدود الممارسة الطبقية هى إنعكاس للبنية الاجتماعية، كما أنها أيضا نتاج لتدخل ممارسات الطبقات المختلفة، أى نتاج للصراع الطبقى فى مستوى معين من مستويات الممارسة. فقدرة أى طبقة على تحقيق مصالحها الموضوعية، أى حدود ممارستها، تتوقف على قدرة الخصم الطبقى على تحقيق مصالحه، أى أنها تتوقف على قوته.

وإذا كنا قد وصفنا هنا المصالح الطبقية بأنها مصالح «موضوعية» فذلك لنبين أنها ليست دوافع سلوكية. وهذا هو ما عبر عنه ماركس فى كتابه **الايديولوجية الألمانية** بقوله :

«إن المصالح المشتركة... لطبقة ما.. لا توجد فحسب فى مخيلتها كشئ عام ومجرد. وإنما توجد أولا وقبل كل شئ فى الواقع، متمثلة فى تساند الأفراد الذين يقتسمون العمل الاجتماعى، وفى تعاضدهم».

وبديهى أن تتغير المصالح الطبقية - باعتبارها حدودا للممارسة - نتيجة لتأثير الايديولوجية، ايديولوجية الأفراد، بل والطبقات، أى نتيجة لتصورها لمصالحها. وهذا لا يعنى أن المصالح الطبقية كما تتصورها الطبقات أو تحس بها - والتى قد لا تتطابق

مع المصالح كحدود للممارسة - هى مصالح «ذاتية»، طالما أن كلمة «ذاتية» "subjectifs" لا تمكننا من فهم فاعلية الايديولوجية التى تتمثل بالتحديد فى إخفاء تلك الحدود عن الفاعلين Sujets ، وعن الطبقات. وفى هذا السياق، يمكننا الاستغناء عن استخدام لفظ «موضوعى»، الذى لم نلجأ إليه إلا لنبيّن أنه يمكن، بل ينبغى تجريد مفهوم المصالح من أية دلالة سيكولوجية. إن وظيفة الايديولوجية، فى مجال المصالح الطبقية، هى بلا شك خلق الأوهام على اختلاف صورها.

ويكفى هنا، أن نتذكر أن السلطة باعتبارها القدرة على تحقيق المصالح الطبقية، لا ترتبط بالمصالح الطبقية كما تتصورها الطبقات تحت تأثير الايديولوجية، وإنما ترتبط بها باعتبارها حدودا للممارسة الطبقية.

*

(د) والعنصر الأخير فى مفهوم السلطة هو خصوصية المصالح الطبقية التى يتعين على السلطة تحقيقها. وإذا كانت المصالح الطبقية لا تنحصر فى الأبنية الاجتماعية، لأنها ليست «وضعا» طبقيا فى علاقات الإنتاج، وإنما هى حدود لمجال الممارسة الطبقية فى الميادين المختلفة، فمن المتصور أن يكون للطبقة مصالح متميزة، ومستقلة نسبيا، فى الميادين الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية. وتوجد السلطة فى مختلف ميادين الممارسة، طالما أن هناك مصالح طبقية، اقتصادية، وسياسية، وايديولوجية.

وفى التكوين الرأسمالى بالذات، وهو تكوين يتميز بالاستقلالية النوعية لكل مستوى من مستويات أبنيته، وممارساته، لمصالح كل طبقة من طبقاته؛ فى هذا التكوين، يمكننا أن نميز بوضوح بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية، والقوة الايديولوجية، التى تتوقف على قدرة كل الطبقة على تحقيق مصالحها، المستقلة نسبيا، فى كل ميدان من هذه الميادين[١٧]. وكما أن المصالح الطبقية لا تنحصر فى المجال الاقتصادى، كذلك لا تقتصر علاقات القوة على الميدان السياسى وحده، وترجع علاقات هذه القوى المختلفة - ومؤشر فاعليتها - إلى ترابط الممارسات الطبقية، المختلفة، أى الترابط بين المصالح الطبقية المختلفة، الذى يعكس ترابط أبنية التكوين الاجتماعى، فى

طور معين أو فى مرحلة معينة، من مراحل تطوره، دون أن يعنى هذا تطابقه معها.

وباختصار، ليست علاقات القوة - شأنها فى ذلك شأن الأبنية والممارسات - وحدة بسيطة واضحة المعالم. وإنما هى علاقات معقدة وغير متكافئة، تحددها فى نهاية المطاف القوة الاقتصادية : فليست القوى السياسية، أو الايديولوجية مجرد تعبير عن القوة الاقتصادية. ويمكننا أن نضرب أمثلة كثيرة، للحالة التى تكون فيها إحدى الطبقات هى الطبقة المسيطرة اقتصاديا، دون أن تكون الطبقة السائدة سياسيا(١٨). أو أن تكون الطبقة المسيطرة ايديولوجيا دون أن تكون لها الهيمنة السياسية أو الاقتصادية.. إلخ. وقد تكون الطبقة قادرة على تحقيق مصالحها الاقتصادية، ولكنها عاجزة عن تحقيق مصالحها السياسية فقد تكون للطبقة قوة اقتصادية، دون أن تكون لها قوة سياسية «تتناسب معها». بل قد تكون لها قوة سياسية «لا تقابلها» قوة اقتصادية.. إلخ.

بقيت ملاحظة أخيرة، تتعلق بقضية انتقال مركز الثقل فى الصراع الطبقى من مستوى إلى آخر، ومن موقع إلى آخر، من مواقع السيطرة الطبقية. فقد تختلف الطبقات التى تحتل مواقع السيطرة. وهذا لا يعنى أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة، و الطبقة أو الطبقات الحاكمة، فى تكوين اجتماعى معين. أى تحديد أى مواقع السيطرة هو الموقع المهيمن.

وإذا أخذنا مجمل هذه العلاقات المعقدة بعين الاعتبار، تبين لنا أن الطبقة أو الطبقات الحاكمة فى أى تكوين اجتماعى، هى فى نهاية الأمر، تلك التى تحتل مواقع السيطرة، فى المستوى الذى يلعب الدور الحاكم، فى الصراع الطبقى فى هذا التكوين، باعتباره وحدة معقدة التركيب. ففى هذا المستوى، توجد الطبقة أو الطبقات التى تملك القوة المهيمنة.

وكثيرا ما كان ماركس يصف البرجوازية - فى الظروف التى شهدتها بريطانيا قبل عام ١٦٨٨، والتى تميزت بانفصام مواقع السيطرة الطبقية - كثيرا ما كان يصفها بالطبقة الحاكمة، بالرغم من أنه لم تكن لها السيطرة المباشرة، أى بالرغم من أنها لم تكن الطبقة المسيطرة سياسيا : إذ كانت الغلبة للمستوى الاقتصادى فى هذا المثال الملموس.

أما فى بروسيا، فى آواخر عهد النظام البسماركى، الذى اتسم أيضا بانفسام مواقع السيطرة الطبقية، فقد كانت طبقة النبلاء ملاك الأراضى، هى التى تعتبر بوجه عام الطبقة الحاكمة، بحكم سيطرتها السياسية : فالمستوى السياسى هو المستوى السائد فى هذه الحالة[١٩].

٣ - سلطة الدولة وجهاز الدولة ومراكز القوة

وهكذا يمكننا، إذا ما سلمنا بهذا المفهوم للسلطة، إيضاح المقصود بتعبير «كسلطة الدولة»، وغيره من التعبيرات، التى يبدو أنها تضفى طابع السلطة على بعض المؤسسات.

ليس للمؤسسات المختلفة سلطة بالمعنى الحقيقى إذا نظرنا إليها فى ذاتها. وهذا يصدق بصفة خاصة على الدولة كمؤسسة فهى تستمد سلطتها من **الطبقات الاجتماعية الحائزة لها**. ويتجسد تنظيم ممارسة سلطة هذه الطبقات الاجتماعية فى مؤسسات خاصة، فى **مراكز القوة**. وتعتبر الدولة، فى هذا السياق، مركز ممارسة السلطة السياسية، غير أن هذا لا يعنى أن مراكز القوة. أى المؤسسات المختلفة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية، وغيرها، هى مجرد أدوات أو أجهزة لسلطة الطبقات الاجتماعية. فلهذه المؤسسات ذاتيتها واستقلاليتها، ولها **بنيتها** الخاصة، التى لا يمكن ردها مباشرة إلى السلطة إذا أردنا تحليلها[٢٠].

ومن ناحية أخرى، ينبغى عند بحث علاقة مؤسسات المجتمع المختلفة بالسلطة، من تناول هذه المؤسسات من زاوية مدى تأثيرها فى مجال الصراع الطبقى، طالما أن السلطة التى تتركز فى أية مؤسسة هى سلطة طبقية.

وبعبارة أخرى، لا ترجع الاستقلالية النسبية لمؤسسات المجتمع المختلفة - أى مراكز القوة المختلفة - بالنسبة للطبقات الاجتماعية إلى أن لها **سلطة خاصة**، ومتميزة عن السلطة الطبقية، وإنما ترجع إلى علاقة تلك المؤسسات بالأبنية الاجتماعية المختلفة.

وعلى ذلك، تعتبر المؤسسات المختلفة مراكز قوة، وليست مجرد «أجهزة للسلطة». أى مجرد أدوات أنشأتها الطبقة لتمارس السلطة من خلالها بكفاءة وفاعلية.

وبالتمييز بين أشكال السلطة المختلفة، يمكننا أن نتناول بالتحليل العينى ظاهرة تعدد مراكز القوة، أى ظاهرة تعدد المؤسسات القائمة : كالمشروعات الاقتصادية، والدولة، والمؤسسات الثقافية وغيرها.. و **تحليل ما بين تلك المؤسسات من علاقات فى ظل وضع محدد وفى لحظة معينة.** ومن الواضح أن علاقات القوى الطبقية فى أى مركز من مراكز القوة، أو فى أى مستوى من مستويات الصراع الطبقى، لا تنعكس ببساطة كما هى فى مراكز القوة، وفى مستويات الصراع الطبقى الأخرى، نظرا لما تتميز به مستويات الصراع الطبقى، وميادين السلطة المختلفة، من تفاوت وعدم تطابق. ومن الواضح أيضا أن التنظيم الهرمى لمراكز القوة يتوقف على الترابط بين المستويات المختلفة، وعلى علاقات القوى فى ميدان الصراع الطبقى. (تأمل مثلا الصور المختلفة للتركيبة التى تجمع ما بين الدولة والكنيسة. أو بين الدولة أو الكنيسة والمدرسة).

فى هذا الإطار، يمكننا التفرقة بين السلطة الرسمية، والسلطة الفعلية، وتلك التى يردها البعض إلى المؤسسات، أو مراكز القوة. تلك التفرقة، التى تناولها لينين فى تحليله النموذجى للسلطة السياسية فى روسيا[٢١]، وذلك فى كتاباته عن «ازدواج السلطة» سلطة الدولة البرجوازية، وسلطة السوفيات.

وليس المقصود بهذه التفرقة، التمييز بين مؤسستين للسلطة، إحداهما دون الأخرى هى التى تملك السلطة الفعلية. وإنما قصدنا أن نبين أن تغير علاقات القوى بين الطبقات، قد يؤدى إلى انتقال مركز الثقل فى السلطة من مركز إلى آخر من مراكز القوة، باعتباره المركز الذى تنعكس فيه أكثر من غيره، علاقات القوى الحقيقية بين الطبقات. ويتوقف الانتقال الفعلى لمركز الثقل من مركز إلى آخر من مراكز القوة على موقعه من أبنية التكوين الاجتماعى، كما يتوقف على علاقات القوة فى مجال الصراع الطبقى.

*

فى هذا السياق، يمكننا أن نفهم بدقة، تفرقة لينين بين **سلطة الدولة، وجهاز الدولة.**[٢٢] ويقصد لينين باصطلاح **جهاز الدولة** أمرين : (أ) الدور الذى يلعبه جهاز الدولة بين مجموع أبنية التكوين الاجتماعى. أى وظائف الدولة المختلفة: الاقتصادية - التكنيكية، والسياسية بالمعنى الضيق، والايديولوجية وغيرها.. (ب) **موظفو الدولة،** أى كوادر الإدارة، والبيروقراطية، والجيش إلخ..

أما اصطلاح سلطة الدولة، فيعنى به لينين **تلك الطبقة الاجتماعية أو ذلك القسم من الطبقة** fraction **الذى بيده السلطة.**

إن انتقال السلطة الفعلية فى جهاز الدولة (بمعناه الأول) من مركز إلى آخر من مراكز القوة (فى حال انتقالها من الدولة الرسمية إلى دولة السوفيتات) يعنى بالتحديد تغير الساحة التى تتركز فيها علاقات القوى السياسية الطبقية الحقيقية. غير أن هذا يرتبط بانتقال وظائف الأبنية الفوقية السياسية من مؤسسة إلى أخرى، ومن ثم بإعادة ترتيب وضع الدولة بين مجمل الأبنية الاجتماعية. أى أن هذا يرتبط بدور معين لمؤسسة «السلطة الفعلية» الجديدة بين باقى مراكز القوة[٢٣]. لقد أضحت السوفيتات «السلطة الفعلية»، طالما أنها أصبحت الدولة التى انتقلت إليها بعض وظائف جهاز الدولة الرسمى، وبالتالى أصبحت تتركز فيها علاقات القوى السياسية الطبقية الحقيقية.

ولقد أكد لينين على هذه القضية الهامة.

أما مفهوم جهاز الدولة بمعناه الثانى، أى موظفو الدولة، فيرتبط بقضية علاقة الطبقة الحاكمة بهؤلاء الموظفين الذين «بيدهم» الدولة "tenant" de "le'Etat" . كما يرتبط هذا المفهوم بقضية علاقة هؤلاء الموظفين بالدولة. وسنعود إلى هذه النقطة لنتناولها بالتفصيل فيما بعد. ويهمنا الآن، أن نشير إلى أنه لا ينبغى أن نختزل المفهوم اللينينى لجهاز الدولة، إلى مفهوم يرى فى الدولة مجرد جهاز أو أداة من أدوات السلطة. إذ يعرف المفهوم اللينينى البنية الفوقية السياسية إستنادا إلى وظيفتها، ومكانها بين مجموع الأبنية الاجتماعية.

٤ - مفهوم السلطة «كمحصلة صفرية»

La conception du pouvoir "somme zéro"

وفى ضوء هذه الملاحظات، يمكننا تحديد أهم المسلمات الخاطئة فى معظم نظريات السلطة المعاصرة. وسيفيدنا هذا التحديد، طالما أن العديد من النظريات التى تعالج قضايا المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، تنطوى على تلك المسلمات الخاطئة، كنظرية «الطبقات الحاكمة»، ونظرية «توازن السلطات» "pouvoirs - contre pouvoirs"، ونظرية «السلطة المعادلة».. pouvoirs compensateurs. وغيرها.

ولقد صاغ رايت ميلز Wright Mills[٢٤] تلك المسلمة صياغة واضحة المعالم، تتمثل فى مفهومه للسلطة، باعتبارها **محصلة صفرية** somme - zero . أى النظر إلى السلطة فى أى مجتمع باعتبارها **كماً محددا** إذا صح التعبير. ومن ثم **يكون لأى طبقة أو مجموعة اجتماعية من السلطة بقدر ما لا يكون لغيرها.** فأى نقص فى سلطة جماعة يعنى زيادة سلطة جماعة أخرى، وهلم جرا. وهكذا يتغير توزيع السلطة. أما السلطة ذاتها فتبقى دائما كماً ثابتا.

ويرجع هذا التصور، الذى تنطوى عليه من الاتجاهات الاصلاحية المعاصرة، إلى المسلمات الايديولوجية التى تقوم عليها نظريات السلطة التى عددناها. وسنتناول هذه القضية بمزيد من الإيضاح فى موضع آخر من هذا الكتاب.

وينبع هذا المفهوم للسلطة من التصور «الوظيفى للمجتمع، باعتباره وحدة متكاملة، تتألف من عناصر متكافئة، ترتبط بعلاقات التوازن الكلى. كما يصدر هذا المفهوم عن تجاهل تام لقضية الأبنية، التى منها يتشكل التكوين الاجتماعى. فلا وجود لهذه الأبنية الاجتماعية فى «التصور الوظيفى»، وبدلا منها نجد تصرفات، وسلوك الجماعات الاجتماعية، باعتبارها «العوامل الفاعلة» فى العملية الاجتماعية. فمحصلة القوى فى علاقات السلطة، رهن بتحدُّد سلوك كل جماعة بسلوك الجماعة الأخرى.

ولنرى، لماذا رفضنا مفهوم السلطة كمحصلة «صفرية» :

(أ) فإذا اعتبرنا السلطة إنعكاسا للأبنية الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى، لوجدنا أن قدرة أية طبقة على تحقيق مصالحها رهن بمقاومة الطبقات الأخرى، وهى بهذا إنما تتوقف على أبنية التكوين الاجتماعى باعتبارها حدودا لمجال الممارسات الطبقية. فطالما أن إعادة التوزيع المحتمل للقوة بين الطبقات يتوقف على تلك الأبنية، فإن تدهور قوة أية طبقة لا يعنى تزايد قوة الطبقات الأخرى تلقائيا. وهذا المعنى وارد فى عبارة لماركس فى كتابه «الحرب الأهلية فى فرنسا» حيث ارجع ظاهرة البونابرتية إلى واقع «أنها كانت الشكل الوحيد الممكن للحكم فى اللحظة التى فقدت فيها البرجوازية قدرتها على قيادة الأمة، فى حين أن البروليتاريا لم تكن قادرة بعد على التصدى للقيادة».

(ب) وإذا طبقنا مفهوم السلطة كمحصلة صفرية على التكوين الاجتماعى ككل، فإننا نجد أن هذا المفهوم يُغفل خصوصية الأشكال المختلفة للسلطة فى مستويات التكوين الاجتماعى المختلفة وعدم تطابقها. فإذا فقدت طبقة معينة بعض سلطتها (قوتها) فى الميدان الاقتصادى، إى إذا تناقصت قدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة، فإن هذا لا يؤدى تلقائيا إلى فقدان سلطتها (قوتها) السياسية، أو الايديولوجية، والعكس بالعكس، كما أن تزايد القوة الاقتصادية لطبقة ما، لا يعنى بذاته تزايد قوتها السياسية، أو الايديولوجية.

وعلى ذلك، إذا كان مفهوم المحصلة «الصفرية» للسلطة يعتبر مفهوما خاطئا، إذا ما طبقناه على أى مستوى نوعى من مستويات السلطة، سواء كان المستوى الاقتصادى، أو السياسى، أو الايديولوجى، فإنه يعتبر من باب أولى، مفهوما خاطئا، إذا طبق على السلطة على صعيد التكوين الاجتماعى ككل؛ نظرا لما تتسم به السلطة، من عدم التطابق، والتفاوت، بين مستوياتها المختلفة.

(جـ) وبصرف النظر عن الاعتراضات الموجهة إلى تصور السلطة كمحصلة صفرية، والتى تستند إلى القضية القائلة بأن حدود الممارسة الطبقية هى انعكاس للأبنية الاجتماعية فى مجال الصراع الطبقى. فلا ينبغى أن يغيب عنا، أن هذا التصور يرجع

إلى مفهوم للتمييز بين الجماعات أو الطبقات قائم على أساس علاقات السلطة. ونعنى به مفهوم فبر الذى أشرنا إليه والذى يقسم المجتمعات أو التنظيمات ذات الطابع السلطوى، تقسيما ثنائيا إلى جماعتين أساسيتين : جماعة مسيطرة، وأخرى خاضعة.

وتقسم هذه النظرية - فى صورتها المعدلة فى المذهب الوظيفى - الأدوار فى مجال السلطة، تقسيما ثنائيا، فهناك الأمر، وهناك الطاعة. هذا هو المنظور السائد فى معظم نظريات «الطبقة الحاكمة» فى الوقت الحاضر. وفى هذا السياق، يتمثل تغير السطة فى التنظيمات أو المجتمعات ذات الطابع السلطوى، فى تبادل للسلطة باعتبارها محصلة صفرية بين مجموعتين، أى نقص فى قوة إحداهما، يعنى زيادة قوة الأخرى. غير أن التكوين الاجتماعى، كما نعرف، معقد التركيب، فهو لا يتألف من طبقتين فحسب، بل من طبقات اجتماعية متعددة بتعدد أساليب الإنتاج المتشابكة. وعلى ذلك، لا يمكن القول بالثنائية فى علاقات السلطة فى أى مستوى من مستوياتها، باعتبارها محصلة صفرية. ففقدان الطبقة الحاكمة، أو القسم الحاكم من الطبقة المسيطرة، لبعض سلطتها، لا يقابله بالضرورة، تزايد فى قوة الطبقة العاملة. فقد يعنى ذلك زيادة قوة غيرها من الطبقات المحكومة. بل يحتمل أن يقابله تزايد فى قوة طبقة أخرى، أو قسم آخر من أقسام الطبقة الحاكمة ذاتها. وبعبارة أخرى، لا يعنى وضع خط فاصل بين السيطرة، والخضوع، فى علاقات السلطة، التى تتسم بالصراع، تقسيم الجماعات المتصارعة على السلطة إلى مجموعتين متصارعتين، تتبادلان السلطة باعتبارها محصلة صفرية.

(د) وأخيرا يتجاهل هذا المفهوم، وخاصة إذا ما طبقناه على السلطة السياسية، قضية وحدة السلطة السياسية، من حيث علاقتها بالدولة، باعتبارها عامل تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى. فالسلطة السياسية فى هذا المفهوم، عبارة عن مجموعة من «جزيئات» المستقلة عن بعضها البعض "parcelles" autonomes ، فإذا ظفرت الطبقة العاملة بجزء منها، فإن هذا يعنى أنه انتزع من سلطة البرجوازية، ليضاف إلى رصيد قوة الطبقة العاملة (وسنعالج هذه القضية فى الباب الثالث من هذا الكتاب).

(١) Mensch und Gesellschoft Vienne, 1952 Unodlungen der. mod-ernen yesellschaft Vienne, 1953.

(٢) Capitalisme, socialisme, et democratie op. cit.

(٣) op. cit.

(٤) راجع شرح دارندورف لهذه القضية. المرجع السابق ص ٢١.

(٥) وعن أهمية هذه القضية راجع :

- J. Lhomme, Pouvoir, et société economique Paris 1965, et suiv

- F. Perroux, Esquisse d'une theories de l'économie dominante in E. A., 1948. p. 243 et suiv.

- Morgenstern, The limits of Economies, 1937, p 67 et suiv.

- Boehm - Bauvers in Gesammelte Schriften, 1924, p. 100 et suiv.

وغيرهم.

(٦) لقد طرح رايت ميلز المشكلة بوضوح من خلال نقده للمفهوم الماركسى «للطبقة الحاكمة» "Classe dominante" فأوضح لماذا استبدل به اصطلاح «النخبة الحاكمة» "élites au pouvoir" فهو يرى أن اصطلاح «الطبقة الحاكمة» يحمل أكثر مما يحتمل «فالطبقة» اصطلاح اقتصادى أما «السيطرة» "domination" فهى اصطلاح سياسى. فعبارة الطبقة الحاكمة تنطوى إذن على مفهوم لطبقة اقتصادية تسيطر سياسيا..».

(٧) Lasswell etkaplan, Power, and Society, a Framework for scoial inquiry, 1950 p 70 et suiv.

(٨) W crtechaft und Gesellschaft, Tubingen, 1447p. 28 et suiv.

(٩) - Structure and process in modern Societies, Glencoe, 1960, p.

199 et suiv.

- "on The concept of power" in proceedings of the American Philosophical Society. Vol 107 No 3. 1988.

(١٠) وجدير بالذكر أن م. فبر قد أشار إلى اشكالية مفهوم السلطة باعتبارها علاقة نوعية تتميز بوجود حد فاصل بين مواقع التبعية، ومواقع السيطرة places de subordonation, et de domination. فى ظل الظروف الخاصة «بصراع» "conflit" معين.

"Wirchaft und Gesellschaft op. cit. p 50 et suiv".

وأطلق فبر على هذه العلاقة "Herrschaftsvrband" رابطة الحكم ومنها تنبع الشرعية Legitimité التى تولد علاقة «السلطة»، وهو الفرق بين هذه العلاقة والعلاقة العامة التى تنشأ بين «القادة، والتابعين» "dirigants - derigés" والتى نجدها فى أى تنظيم اجتماعى، ومفهوم علاقة السيطرة - التبعية لا يصلح أساسا لفهم هذه العلاقة. وإنما يمكننا فهم هذه العلاقة إستنادا إلى مفهوم «القوة» "macht" . إن ما يهمنا إضافته هنا ، هو أن ما يرسم حدود علاقة السيطرة - التبعية، ويحدد مفهوم «الصراع» "conflit" يقع فى الحقيقة خارج نطاق هذه العلاقة ذاتها. فالبنية الاجتماعية هى التى تحدد هذا الصراع. وعلى ذلك، فعلاقة «القادة بالتابعين»، لا تنطوى بالضرورة على «صراع» طبقى بالمعنى الماركسى : ومن ناحية أخرى يعتبر الصراع الطبقى - وهو الصراع النابع من البنية الاجتماعية - وحدة المجال الذى تنشأ فيه علاقة السيطرة - التبعية التى ينطبق عليها مفهوم السلطة.

(١١) ومن نافلة القول، الإشارة هنا ، إلى الخطأ الكبير الذى وقعت فيه مختلفة الايديولوجيات التى ترى فى السلطة ظاهرة من ظواهر العلاقات الشخصية inter - personnel ، أى العلاقات القائمة بين الأشخاص. وذلك ابتداء من ر.دال R. Dahl حتى ك. لوين K. Lewin ، ومرورا بمختلف التعريفات التى تركز على العامل السيكوسيولوجى فى السلطة، والتى تعرفها بإنها قدرة الشخص (أ) مثلا، على فرض شئ ما على الشخص (ب) لم يكن ليفعله لولا تدخله.

راجع R. Dahl : The concept of power in. Behaviaral Science,
ويمكن القول أن بوريكو Fr. Bourricaud ينتمى إلى هذا الاتجاه النظرى.

(١٢) R. Aron : Macht, Power, Puissance : Prose democratique ou poesie demoniaque ? in A.E.S. No 1, - 964, y lavau. "La dissociation du pouvoir" in Esprit juin 1953 nomero consacré la politique : "Pouvoir politique et pouvoir econonique".

(١٣) Lettre à Bolte de novembre 1971, à propos du programme de Gotha.

(١٤) وتجد هذا الاتجاه العام فى مؤلفات مارسونز Parsons وميرتون merton ود رندورف Dahrendof وغيرهم...

(١٥) وهذا واضح فى استخدام ر. ميرتون R. Merton لمفهومى «المصالح الظاهرة» «والمصالح المستترة» فى تحليل "Boss-politics" فى الولايات المتحدة - راجع :

Social theory and social stucture 1957 p. 43 et suiv.

(١٦) راجع بصفة خاصة M. Ginsberg : Sociology 1953 p. 40 et suiv.

(١٧) ولسنا هنا فى حاجة إلى تأكد وضوح التمييز بين المصالح الاقتصادية (لينين)، أو المصالح الاقتصادية - الطائفية (جرامشى)، أو المصالح الاقتصادية الخاصة (ماركس) من ناحية، والمصالح السياسية من ناحية أخرى عند ماركس، ولينين، وجرامشى، ويرتبط هذا التمييز بالتفرقة التى سبق أن أشرنا إليها بين النضال الاقتصادى والنضال السياسى.

(١٨) والبرجوازية الإنجليزية قبل عام ١٦٨٨، هى المثال الكلاسيكى لهذه الحالة. فقد كانت الطبقة المسيطرة اقتصاديا، بينما بقيت ارستقراطية ملاك الأراضى الطبقة السائدة سياسيا بالرغم من ثورة ١٦٤٠.

وفى عام ١٦٨٨ أصبحت البرجوازية الإنجليزية شريكا فى التكتل الطبقى الحاكم. وإن لم تكن لها فيه الكلمة العليا فهيمنتها لم تتأكد إلا بعد مضى وقت طويل ولنا عودة إلى هذا الموضوع. لقد عالجه ماركس فى هذا المقال كما تناوله انجلز بصفة خاصة فى مقدمة

الطبعة الإنجليزية الأولى (١٨٩٢ لكتاب : «الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية».
يضاف إلى ذلك كتابات انجلز الكثيرة عن الدولة الاستبدادية L'Etat absolutiste والتى تناول فيها هذا الموضوع بصفة عامة. وإذا كان انجلز يرى أن الدولة الاستبدادية بوجه عام هى انعكاس «للتوازن» بين طبقتين : طبقة ملاك الأراضى والبرجوازية فقد أضاف ماركس إلى هذا الرأى بعض التحديد والايضاح فيما يتعلق بانجلترا فى الفترة التى نتحدث عنها، فهو يرى أننا لسنا فى هذه الحالة بصدد «توازن» سياسى بين طبقتين كما هو الحال فى فرنسا فى الفترة السابقة على الثورة، وإنما بصدد ظاهرة عدم اجتماع «السلطة السياسية، والقوة الاقتصادية فى يد واحدة». (Oeuvres politiques op. cit.) t. II p. 18.

وهناك أيضا مثال بروسيا فى أواخر عهد الدولة البسماركية. راجع فى هذا الموضوع:

- Engles : La question de logement (1872).

- R. Meliband : "Marx and the State in Socialist Register 1964 p. 283 et suiv.

(١٩) راجع : نصوص ماركس وانجلز التى سبق أن أشرنا إليها.

(٢٠) البنية Structure ، والمؤسسة institution مفهومان لا بد من التمييز بينهما بوضوح. ونعنى بالمؤسسة ذلك النسق من الضوابط أو القواعد الملزمة اجتماعيا. فلا ينبغى أن يقتصر مفهوم المؤسسة على مؤسسات البنية الفوقية institutions superstructurelles أى على المؤسسات السياسية - القانونية وحدها. وهذا هو المعنى الشائع للمؤسسة، وهو أيضا المعنى المعترف به عادة فى الماركسية : فالمشروع الاقتصادى، والمدرسة، والكنيسة هى أيضا مؤسسات.

أما مفهوم البنية Structure فينطبق على المصفوفة المنظمة للمؤسسات La Matrice organisante des institutions ولا تظهر البنية الاجتماعية وتبقى دائما مختفية وراء نسق المؤسسات التى تنظمها هذه البنية ذاتها وبفضل الدور الذى يلعبه العامل الايديولوجى فى هذا المجال : وعلينا أن نأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار عند

استخدامنا لهذين المفهومين. بقيت ملاحظة أخيرة لا بد من إضافتها، وهى أن البنية ليست مجرد مبدأ تنظيمى مفروض على المؤسسة من خارجها، فالبنية ماثلة في المؤسسة ذاتها وإن كان ذلك بصورة مستترة ومعكوسة ومقنّعة، وقد يكون فى تكرار هذا الوضع مفتاحا لفهم طبيعة المؤسسات. وهذا ينبغى أيضا أن يوضع فى اعتبارنا، عند استخدامنا لمفهوم البنية لتحديد مجال المؤسسات.

(٢١) - Oeuvres, t. 25 "Une des questions fondomentale de la Revolution. "p. 398 et suiv".

- "A propos des mots d'ordre" po. 198 et suiv.

(٢٢) - Oeuvres, t 33, 284 et suiv, 440 et suiv. 501 et suiv.

(٢٣) وذلك على خلاف اللبس القديم الناجم عن إطلاق اصطلاح السلطة على وظائف الدولة.

(٢٤) The Power Elite, 1956 Introduction, Power, politics and people p 23 et suiv, p. 72 et suiv.

الباب الثانى

الدولة الرأسمالية

الفصل الأول

المشكلة

لدينا الآن العناصر اللازمة لتحليل الدولة الرأسمالية. والسمة الأساسية المميزة للدولة الرأسمالية هى أن الفاعلين لا يظهرون فيها باعتبارهم عوامل الإنتاج، وإنما «كأفراد» أو «مواطنين»، les sujets أى باعتبارهم «اشخاصا سياسية». وذلك على خلاف الحال فى ظل أنماط الدولة الأخرى. كما تتميز هذه الدولة الطبقية بعدم ظهور السيطرة الطبقية فى مؤسساتها، فتبدو دولة شعبية لا طبقية، تقوم مؤسساتها على مبادئ الحرية والمساواة بين «الأفراد» أو «الأشخاص السياسية». ولا تستمد هذه الدولة شرعيتها من المشيئة الإلهية، كما هو الحال فى النظام الملكى، وإنما تستمدها من إرادة مجموع الأفراد، باعتبارهم مواطنين أحرار متساوين من الناحية الشكلية. أى أن شرعيتها تستند إلى سيادة الشعب، ومسئولية الدولة العلمانية أمامه. وهكذا أصبح «الشعب» ذاته، المبدأ الذى يحكم الدولة، لا باعتباره مؤلفا من «عوامل الإنتاج»، الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وإنما باعتباره جمعا من الأفراد - المواطنين، الذين يساهمون فى

الحياة السياسية القومية المشتركة، عن طريق الاقتراع العام، الذى يعبر عن «الإرادة العامة». ويتميز النظام القانونى الحديث عن التنظيم الاقطاعى القائم على الامتيازات، بطابعه «المعيارى» "normatif"les sujets، الذى يتجلى فى مجموعة منسقة من القوانين، القائمة على مبادئ الحرية والمساواة : هذه هى سيادة «القانون». وتكمن الحرية، والمساواة بين الأفراد، كمواطنين فى علاقتهم بقوانين شكلية، ومجردة، يفترض إنها تعبر عن الإرادة العامة فى «دولة قانونية». وهكذا، تبدو الدولة الرأسمالية الحديثة كتجسيد للمصلحة العامة للمجتمع ككل. أى كتجسيد لمشيئة «كيان سياسى» معين هو «الأمة».

ولا يمكننا أن نرد هذه السمات الأساسية المميزة للدولة الرأسمالية إلى المستوى الايديولوجى وحده، فهى ترجع إلى مستوى ميدانى معين فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، هو المستوى السياسى - القانونى، الذى يتألف من المؤسسات المختلفة : كالتمثيل النيابى، والحريات السياسية، ومبدأ السيادة الشعبية وغيرها...

وليس معنى هذا، أن المستوى الايديولوجى لا يلعب هنا دورا رئيسيا. بل معناه أن هذا الدور أكثر تعقيدا مما نتصور. وأنه لا ينبغى الخلط بين هذا الدور، وبين وظيفة الأبنية المختلفة للدولة الرأسمالية.

*

تطرح قضية تحديد المبادئ التى تحكم تحليل الدولة الرأسمالية على علم الدولة الماركسى أسئلة كثيرة تدور كلها حول السؤال الآتى :

ما هى السمات الحقيقية المميزة للاقتصاد الرأسمالى التى اقتضت وجود الدولة الرأسمالية ؟

وأيا كانت أوجه الاختلاف بين الإجابات العديدة على هذا السؤال، فثمة شيئا ثابتا نلمحه فيها جميعا هو : الرجوع إلى مفهوم «المجتمع المدنى» وانفصاله عن الدولة. وذلك سواء عند القائلين بأن نقد فلسفة الدولة عند هجيل هو بداية الانقطاع فى أعمال ماركس التى تفصل بين مؤلفات الشباب ومؤلفات النضوج، كما هو الحال فى

التيار الماركسى الإيطالى، الذى يمثله جلفانوديللا فولب وسرونى وم. روسى، أو عند أولئك الذين ينكرون الانقطاع فى مؤلفات ماركس، كما هو الحال عند أصحاب الاتجاه التاريخى النموذجى : أمثال لوفيفر وروبل وماركوز.

ويجمع بين هذه الإجابات : القول بأن عوامل الإنتاج تظهر فى المستوى الاقتصادى من أسلوب الإنتاج الرأسمالى، بل وفى علاقات الإنتاج الرأسمالية **كأفراد**. أفلم يؤكد ماركس - وخاصة فى **مقدمة نقد الاقتصاد السياسى** (Grundrisse) على أن ظهور الأفراد - عوامل الإنتاج، أى ظهور **الأفراد المجردين** individus nus، هو السمة الحقيقية المميزة لكل من المنتج المباشر، أى «العامل الحر»، و «اللامنتج»، أى المالك، وأن هذه هى باختصار ، الصورة المميزة لهذين العنصرين، الذين تربطهما بوسائل الإنتاج علاقات الإنتاج .

ويشكل هذا التفرد individualisation لعوامل الإنتاج - باعتباره السمة الحقيقية المميزة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية - يشكل أساس أبنية الدولة الحديثة. ومن مجموع هؤلاء الأفراد - عوامل الإنتاج، يتكون المجتمع المدنى، أي المستوى الاقتصادى فى العلاقات الاجتماعية.

وهكذا يبين أنفصال المجتمع المدنى عن الدولة، دور البنية الفوقية السياسية، إزاء هؤلاء الأفراد الاقتصاديين، الأعضاء، فى مجتمع قائم على التبادل والمنافسة.

هذا المفهوم للمجتمع المدنى، مأخوذ عن هيجل، والنظرية السياسية السائدة فى القرن الثامن عشر. وهو يشير بالتحديد إلى «عالم الضرورات»، وينطوى على نظرة انثروبولوجية تعتبر «الفرد الملموس»، و «الإنسان كنوع» شخصا اقتصاديا. وهى نظرة ملازمة لإشكالية المذهب التاريخى. وتحليل الدولة الحديثة فى ضوء هذا المفهوم، انطلاقا من قضية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، يفضى إلى ذات النتيجة، التى انتهت إليها فكرة **الاغتراب** المفرطة فى التبسيط، أو إلى ذلك التصور المبسط لعلاقة الذات (أفراد محددين) بماهيتها المتشيئة (الدولة).

ولن نستطرد هنا، فى نقد هذا المفهوم. مكتفين بالإشارة إلى ما يترتب عليه من

نتائج خطيرة، يستحيل معها التناول العلمى لموضوع الدولة الحديثة :

(أ) فمفهوم المجتمع المدنى، يحول دون فهمنا لعلاقة الدولة بالصراع الطبقى. فمن ناحية يستحيل بناء مفهوم الطبقات الاجتماعية، إذا نظرنا إلى عوامل الإنتاج باعتبارهم حوامل للأبنية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يحول هذا المفهوم دون فهم علاقة الدولة بالطبقات والصراع الطبقى، طالما أن الدولة فى هذا المفهوم ترتبط من البداية بالأفراد باعتبارهم عوامل اقتصادية.

(ب) كما يخفى هذا المفهوم **مجموعة كاملة من القضايا الحقيقية**، التى يثيرها بحث موضوع الدولة الرأسمالية، وراء قناع اشكالية ايديولوجية، هى اشكالية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، فيستحيل على وجه التحديد، فهم قضية الاستقلالية المميزة للمستويين الاقتصادى، والسياسى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وتأثير العامل الايديولوجى فيهما، وانعكاس العلاقة بين الأبنية الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى... إلخ.

ولنحاول الآن، تحديد السمة الفريدة المميزة لعلاقة الدولة الرأسمالية بهياكل علاقات الإنتاج من ناحية، وبميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

١ - الدولة الرأسمالية وعلاقات الإنتاج

ولنبحث أولا، عما يعنيه ماركس «بالفرد المجرد»، باعتباره **مسلمة نظرية أولية، وشرطا تاريخيا لوجود** أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى كتابه «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى»، ولا سيما فى الفصل المعنون **«الاشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى»**.

ولا بد من الإشارة منذ البداية، إلى أن ماركس - على خلاف المفهوم التاريخى - لم يقصد باعتبار «الفرد المجرد» شرطا تاريخيا لقيام أسلوب الإنتاج الرأسمالى الإشارة إلى تاريخ نشأة هذا الأسلوب، وإنما قصد الإشارة إلى أصل بعض عناصره. فلا بد فى الحقيقة

من التمييز بين التاريخ السابق على نشأة أسلوب إنتاج معين، وبين هيكل هذا الأسلوب، طالما أن هناك عمليات مختلفة تتكون من خلالها تلك العناصر، وأن كان التأليف بينها - إذا ما تكونت - يولد دائما ذات البنية.

(أ) فماذا يقصد ماركس بظهور «الفرد المجرد»، كشرط تاريخي لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالي - ذلك الاصطلاح الذى اقترن بتعبير **«العامل الحر»** - عند الحديث عن المنتج المباشر، فى كتاب **«مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» ؟**

من الواضح أن هذا الاصطلاح، لا يعنى بحال، أن عوامل الإنتاج تظهر فى الواقع التاريخى الفعلى كأفراد، بالمعنى الحرفى للكلمة. لقد استخدم ماركس هذا الاصطلاح، من باب **الوصف المجازى** ، لبيان **انحلال** علاقة معينة، تربط ما بين **أبنية** أسلوب الإنتاج الاقطاعى الذى يتميز - فى رأى ماركس، **وعلى العكس** - من أسلوب الإنتاج الرأسمالى - **بامتزاج واختلاط** مستوياته. ومفهوم هذا الامتزاج أو الاختلاط، صادر عن تصور اسطورى - بكل ما فى هذه الكلمة من معنى - للارتباط «العضوى» بين تلك المستويات. وقد ساد هذا التصور الخاطئ فى كتابات ماركس حتى فى **رأس المال**. ولقد سبق أن أبدينا رأينا فى **تصور** ماركس لأسلوب الإنتاج الاقطاعى[1].

وما يعنينا هنا، هو أن نبين أن تعبير «الفرد المجرد» وتعبير «العامل الحر»، ليس إلا كلمات تصف بدقة تحرر عوامل الإنتاج من «روابط التبعية الشخصية»، بل و«الطبيعية» الاقطاعية، باعتبارها «مزيجا» من العوائق السياسية - الاقتصادية، التى تعوق سير العملية الإنتاجية.

وتصوير انحلال الأبنية الاقطاعية **كتعرية** dénuement أى كإفقار لعوامل الإنتاج، ليس إلا وصفا لنتائج هذا التحول الهيكلى بقصد إبراز هذا التحول.

فاصطلاح «الفرد المجرد»* كشرط تاريخى لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالى، لا يعنى إذن، **انشقاق** عوامل الإنتاج التى كانت مندمجة اندماجا عضويا فى وحدات

* أى الفرد المعدم المجرد من الملكية (المترجم).

اجتماعية - فى الواقع كأفراد متفرقين مفتتين، انخرطوا فى علاقات الإنتاج الرأسمالى، على اختلاف تركيباتها، لتتكون منهم تدريجيا الطبقات الاجتماعية، وإنما يشير هذا الاصطلاح إلى النتائج المترتبة على انحلال العلاقات الاقطاعية[٢]، والتى تبدو كتجريد و «تحرر» و«تفرد» لعوامل الإنتاج.

(ب) كما يستخدم اصطلاح «الفرد المجرد» باعتباره **الشرط النظرى الأولى،** الذى لا بد من توافره لقيام أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وهو هنا، يعبر أيضا تعبيرا مجازيا عن واقع مختلف، ولكنه واقع محدد. فهذا الاصطلاح يدل، سواء فى الفصل الخاص بـ **«الأشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى»،** أو فى **رأس المال،** على **علاقة العملة الفعلى،** وهى السمة المميزة، من الناحية النظرية، لأسلوب الإنتاج الرأسمالى : وتتميز هذه العلاقة **بانفصال المنتج المباشر عن شروط عمله «الطبيعية».** وكان ماركس يقصد بوصفه لعوامل الإنتاج «التجريد أو العرى»، انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج، فى مرحلة تاريخية محددة، هى مرحلة الصناعة الكبيرة، إيذانا ببدء تكرار الإنتاج الموسع لأسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ولا نريد أن نخوض هنا، فى أسباب هذا الاضطراب فى الاصطلاحات عند ماركس. فما يعنينا هنا، هو إيضاح أن «الفرد المجرد»، بالمعنى الثانى لهذا الاصطلاح، أى انفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه، وهو الشرط النظرى الأولى لقيام أسلوب الإنتاج الرأسمالى، لا يعنى بحال، أن عوامل الإنتاج **تنشأ فى الواقع الملموس** «كأفراد»، فلهذا الانفصال - كما نعلم - نتائج مختلفة تماما. فهو من ناحية، يؤدى إلى تحول عملية العمل إلى عملية جماعية، فأصبح العامل عضوا فى جهاز الإنتاج الجماعى، أى **أكتساب قوى الإنتاج طابعا اجتماعيا،** على حد تعبير ماركس. أما بالنسبة لملاك وسائل الإنتاج فهو يؤدى إلى عملية **تركز** رأس المال.

*

كذلك لا يمكن التسليم، فى الاشكالية الماركسية العلمية، بالقضية المشهورة القائلة بأن عوامل الإنتاج توجد فى الواقع كأفراد - أشخاص، تلك القضية التى تعتبر فى

النهاية، أساس اشكالية المجتمع المدنى، وانفصاله عن الدولة.

ويمكننا أن نفسر **الاستقلالية الخاصة** للدولة الرأسمالية بالنسبة للمستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، إذا ما نظرنا إليها باعتبارها مستوى ميدانى فى هذا الأسلوب، أى من زاوية صلاتها المعقدة بعلاقات الإنتاج.

ولقد أدى تبنى المدرسة الماركسية الإيطالية لقضية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة - وهو تصور ايديولوجى مبسط - إلى طمس القضية الحقيقية، قضية استقلالية كل من الأبنية السياسية، والاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. وترجع الاستقلالية المميزة لكل من المستويين السياسى، والاقتصادى - والتى أراد ماركس أن يبرزها فقارنها بذلك الاختلاط المزعوم بين المستويات المختلفة فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى - ترجع هذه الاستقلالية، فى نهاية المطاف، إلى انفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه. أى أنها ترجع إلى التركيبة المميزة لعلاقة التملك الفعلى ولعلاقة الملكية. وهنا يكمن، فى رأى ماركس، «السر» فى تكوين الابنية الفوقية.

هذا المفهوم، مفهوم انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج فى التركيبة التى تنظم وتحدد دور كل من الاقتصاد والسياسة، ومدى تدخل أى بنية ميدانية فى مجال الأخرى - هو مفهوم لا علاقة له البتة بظهور عوامل الإنتاج فى مجال علاقات الإنتاج «كأفراد» حقيقيين. بل أنه بالعكس، يكشف حقيقة عوامل الإنتاج كحوامل للأبنية الاجتماعية، وبهذا يفتح الباب أمام البحث العلمى لعلاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى.

ومن هذا يتضح أن الدور الذى لعبه مفهوم المجتمع المدنى فى النظرية الماركسية للدولة كان - فى أحسن الفروض - دورا **سلبيا**، ففكرة المجتمع المدنى تدل دلالة سلبية على الاستقلالية الخاصة للمستوى السياسى، ولكن لا يمكن اعتبارها بحال مفهوما ملائما للبنية الاقتصادية، أى لعلاقات الإنتاج.

وترتبط البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة الرأسمالية بهيكل علاقات الإنتاج. وهذا يتضح لنا إذا ما رجعنا إلى القانون الرأسمالى. حيث ينعكس انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج فى التنظيم القانونى لعوامل الإنتاج، باعتبارها أشخاصا

قانونية، أى باعتبارها أفرادا - وأشخاصا سياسية. وهذا كما يصدق على عقد العمل، أى شراء وبيع قوة العمل، يصدق أيضا على علاقات الملكية القانونية الشكلية لوسائل الإنتاج، وعلى علاقات القانون العام - السياسية. وهذا يعنى أن عوامل الإنتاج لا تظهر فى الحقيقة «كأفراد»، إلا فى علاقاتها فى مجال البنية الفوقية، أى فى ميدان العلاقات القانونية. فعقد العمل والملكية الشكلية لوسائل الإنتاج ينتميان إلى مجال العلاقات القانونية، لا إلى ميدان علاقات الإنتاج، بمعناها الضيق. ومن ثم ليس معنى ظهور «الفرد» كواقع قانونى، نتيجة لانفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه، ظهور عوامل الإنتاج كأفراد فى مجال علاقات الإنتاج ذاتها. بل بالعكس، **فالمطلوب هو تفسير كيف أن هذا الانفصال** الذى أدى على الصعيد الاقتصادى إلى تركز رأس المال، واكتساب عملية العمل الطابع الجماعى، قد تمخض فى نفس الوقت عن تحول عوامل الإنتاج فى الميدان السياسى - القانونى إلى «أفراد، إلى أشخاص» سياسية وقانونية مجردة من تحديدها الاقتصادى، وبالتالى من انتمائها الطبقى.

ولسنا هنا فى حاجة إلى التأكيد على ارتباط هذا الوضع الخاص الذى يتمتع به المستوى السياسى - القانونى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى **بايديولوجية قانونية وسياسية**، هى العنصر الغالب فى تكوين الايديولوجية السائدة فى ظل هذا الأسلوب الإنتاجى. فقد حلت محل الايديولوجية الدينية التى كانت سائدة فى ظل أسلوب الإنتاج الاقطاعى.

وفى الخطاب الايديولوجى discours ideologique ، يتخذ انفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه صورا بالغة التعقيد، تتمثل فى الشخصانية الفردية person-nalisme individualiste ، أى فى تحول عوامل الإنتاج إلى «أشخاص».

*

وإذا كان انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج فى علاقة التملك الفعلى، أى فى عملية العمل، وما ترتب على ذلك، من استقلالية خاصة للمستويين السياسى، والاقتصادى، إذا كان هذا الانفصال، هو الذى حتم تحول عوامل الإنتاج إلى «اشخاص»

قانونية - سياسية، فإنما كان ذلك من خلال تلك البنية المحددة التى فرضها على عملية العمل ذاتها. وهذا هو ما أشار إليه ماركس فى تحليلاته للسلطة، وقانون القيمة بقوله :

« لا تعتبر الأشياء التى لها قيمة استعمالية سلعا، إلا إذا كانت نتاجا لأعمال فردية ينفذ كل منها على حدة. »[٣]

والمقصود هنا، هو ذلك النوع من الترابط الموضوعى بين عمليات العمل المختلفة، الذى لا تظهر فيه التبعية الحقيقية، أى اعتماد المنتجين الحقيقيين على بعضهم البعض، الناجم عن تحول العمل إلى عمل جماعى، أى إلى عمل اجتماعى. ويجرى تنفيذ كل عمل من هذه الأعمال - موضوعيا وإلى حد ما - مستقلا عن غيره، فتعتبر هذه الأعمال أعمالا فردية، أى أعمالا يؤديها المنتجون **بغير حاجة إلى تنظيم مسبق للتعاون فيما بينهم**، وعندئذ يسود قانون القيمة. وتدل «التبعية والاستقلال» وهى الصفة المزدوجة المميزة للمنتجين لا «لأصحاب الملكية الخاصة»، والتى تخص انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج، فى علاقة التملك الفعلى، تدل إذن، على أن تبعية المنتجين، تفرض بالضرورة حدودا للاستقلال النسبى لعمليات العمل.

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أهمية هذه المسألة الجوهرية. ومع ذلك فلا بد أن نوجه النظر إلى أن :

(أ) هناك بنية موضوعية **لعملية العمل**، تحدد من ناحية **علاقة الملكية فى التركيبة الاقتصادية** لأسلوب الإنتاج الرأسمالى. وتحتم بالتالى التناقض المميز للاقتصاد فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، بين الطابع الجماعى لقوى الإنتاج، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وتقتضى هذه البنية، من ناحية أخرى، تحول عوامل الإنتاج إلى أشخاص فى مجال البنية الفوقية السياسية القانونية.

(ب) إن عوامل الإنتاج لا تظهر هنا باعتبارها «أشخاصا وأفرادا»، وإنما باعتبارها حوامل لهيكل عملية العمل، أى باعتبارها عوامل - إنتاجية ترتبط بأدوات العمل بعلاقات محددة.

ويحدد المستوى السياسى القانونى بنية عملية العمل فى نهاية المطاف: فهذه البنية،

تنعكس فى المستوى السياسى - القانونى، الذى يؤثر بدوره فى المستوى الاقتصادى، وهى بهذا تؤدى إلى سلسلة من النتائج الحتمية المعقدة فى مجال العلاقات الاجتماعية، أى فى مجال الصراع الطبقى.

٢ - الدولة الرأسمالية والصراع الطبقى

إننا لم نفرغ بعد من شرح المبادئ التى يقوم عليها تحليل الدولة الرأسمالية. فتحليل العلاقة بين الأبنية السياسية، وعلاقات الإنتاج، يقودنا فى الواقع إلى بحث علاقة الدولة **بميدان الصراع الطبقى**.

ويتمثل انعكاس استقلالية أبنية أسلوب الإنتاج الرأسمالى، السياسية والاقتصادية، فى مجال الصراع الطبقى، أى فى ميدان العلاقات الاجتماعية، يتمثل فى استقلالية العلاقات الاجتماعية السياسية، عن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. أى استقلالية النضال الاقتصادى، والكفاح السياسى الطبقى، بمعناه الدقيق، وهو ما أكد عليه ماركس، وانجلز، ولينين، وجرامشى.

يمكننا إذن، إذا استبعدنا مؤقتا، المجال الايديولوجى، أن نقسم بحثنا لعلاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى إلى قسمين : علاقة الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى من ناحية، وعلاقتها بالصراع الطبقى السياسى من ناحية أخرى.

فإذا حللنا الصراع الطبقى الاقتصادى، أى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فإننا نجد أنها تتسم بسمة أساسية فريدة، سوف نطلق عليها **«الأثر العازل»** "effetd'isolement" **للأبنية القانونية والايديولوجية،** التى يحددها هيكل عملية العمل فى نهاية المطاف. ويتمثل التأثير العازل لهذه الأبنية، فى مجال الصراع الطبقى الاقتصادى، فى تحول عوامل الإنتاج - الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة - إلى «أشخاص» قانونية وأيديولوجية فى الميدانين القانونى، والايديولوجى، وهكذا، تخفى تلك الأبنية، عن عوامل الإنتاج، ما بينها من علاقات طبقية، وتنعكس العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى وعيها، مفتتة مجزأة.

وكثيرا ما أشارات المؤلفات الماركسية الكلاسيكية إلى هذه الظاهرة، عند المقارنة بين النضال الاقتصادى، الذى يتسم بالطابع «الفردى»، و«المحلى» و «الجزئى» و «المتفرق»، وبين الكفاح السياسى الذى ينزع إلى «الوحدة» بل إلى الوحدة الطبقية. وعلى ذلك، يعتبر هذا التفرق أو الانعزال انعكاسا : (١) للمستوى القانونى و (٢) للايديولوجية القانونية - السياسية، (٣) للمستوى القانونى بصفة عامة، فى مجال العلاقات الاقتصادية الاجتماعية.

هذا «التأثير العازل»، واقع حقيقى ملموس : هو ما يسمى بالمنافسة. المنافسة سواء بين العمال الأجراء، أو بين الرأسماليين أصحاب الملكية الخاصة. إن تصور علاقات الإنتاج الرأسمالية كمبادلات يجريها الأفراد باعتبارهم عوامل إنتاج، هو فى الحقيقة تصور ايديولوجى. أما المنافسة، وهى أبعد ما تكون دلالة على بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية، فليست إلا انعكاسا للمستويين القانونى، والايديولوجى، في مجال العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

ومع ذلك، فلهذا التأثير العازل أهمية بالغة، تتمثل بالتحديد فى دوره فى إخفاء العلاقات الطبقية القائمة بين عوامل الإنتاج فى صراعها الاقتصادى عن عوامل الإنتاج ذاتها. ولا شك أن هذا هو أحد الأسباب التى دعت ماركس إلى اعتبار الصراع الطبقى السياسى دائما الميدان الذى تتكون فيه الطبقات، باعتبارها كذلك، فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى : وليس معنى هذا، أنه الميدان الوحيد الذى تتكون فيه الطبقات من «الأفراد باعتبارهم عوامل إنتاج».

إن عوامل الإنتاج التى عرفناها كأطراف لعقد العمل، فى الكتاب الأول من رأس المال، نجدها فى الكتاب الثالث، موزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ويحول تأثير المستويين القانونى، والايديولوجى فى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أى فى الصراع الاقتصادى، دون الوعى بالطبيعة الطبقية لهذا الصراع. ولا يقتصر تفرد عوامل إنتاج - باعتباره مظهرا من مظاهر هذا التأثير العازل أو المفتت للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية - على مستوى كل عامل من هذه العوامل على حدة، بل يمتد ليشمل

مجموعة كاملة من العلاقات الاجتماعية، ابتداء من علاقة العامل الأجير بالمالك الخاص الرأسمالى، وعلاقة العامل الأجير بالعامل الأجير، والرأسمالى الخاص بالرأسمالى الخاص، حتى علاقة العامل فى مصنع من المصانع، أو فى فرع من فروع الصناعة، أو فى منطقة من المناطق، بغيره من العمال. وعلاقة الرأسماليين فى فرع من فروع الصناعة، أو فى قطاع من قطاعات رأس المال، بالرأسماليين فى الفروع والقطاعات الأخرى. هذا التأثير العازل، هو ما يسمى اصطلاحا، بالمنافسة، ويشمل كافة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، يمكننا أن نلاحظ ظاهرة العزلة أو التفتت فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى بعض طبقات التكوين الرأسمالى التى تنتمى إلى أساليب أخرى فى الإنتاج، وتتعايش مع الأسلوب الرأسمالى فى هذا التكوين. كطبقة صغار الفلاحين. غير أن عزلة هؤلاء الفلاحين، وتفرقهم، ترجع إلى شروط حياتهم الاقتصادية، وبالتحديد إلى عدم انفصالهم عن وسائل الإنتاج، أما عزلة وتفرق الرأسماليين، والعمال الأجراء، فهى انعكاس لتأثير المستويين القانونى والايديولوجى. غير أن هذا «التأثير العازل» المميز لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، يمتد أيضا إلى الطبقات الأخرى، التى تنتمى إلى أساليب الإنتاج غير السائدة فى التكوين الرأسمالى، ليفعل فعله فيها **بطريقة معقدة***، وذلك بالإضافة إلى عزلتها وتفرقها، فى علاقاتها بالدولة الرأسمالية، والناجمة عن ظروف حياتها الاقتصادية.

وليس أدل على أن هذه السمات المميزة للصراع الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، هى انعكاس للمستويين القانونى والايديولوجى، من الحقيقة التالية :

عندما أراد ماركس التعبير عما يتميز به الصراع الاقتصادى من عزلة وتفرق، إذا ما قورن بالصراع السياسى، استخدم لفظ **«الخاص»** بالنسبة للصراع الاقتصادى، ويقابله **«العام»** الذى ينطبق على ميدان الصراع السياسى. وتتعلق هذه التفرقة بين الخاص

---

* أى غير مباشرة (المترجم)

والعام بالمجال السياسى - القانونى، حيث التعارض بين عوامل الإنتاج، باعتبارها أفرادا أى أشخاصا قانونية، وسياسية (الخاص)، وبين المؤسسات السياسية الممثلة لوحدتهم (العام). فماركس لم يقصد إذن، باستخدامه للفظ «الخاص» بهذا المعنى التمييز بين الأفراد باعتبارهم اشخاصا اقتصادية (الخاص)، ومجال السياسة، وإنما استخدم هذا اللفظ للدلالة على الانفرادية والعزلة، التى تتسم بها طائفة بأسرها من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، نتيجة لتأثير المستويين القانونى، والايديولوجى. وهذا هوى المعنى الذى ينبغى أن تحمل عليه ملاحظاته الآتية إذ يقول :

«ومهما يكن من شئ فإننا لن نستطيع بلوغ هذه الغاية (انقاص يوم العمل) عن طريق تسوية خاصة تتم بين العمال والرأسماليين فضرورة العمل السياسى العام ذاتها هى خير دليل على أن رأس المال هو الأقوى فى مجال النشاط الاقتصادى البحت»[٤].

«لقد دفعت هذه الهزيمة بالبرولتاريا إلى مؤخرة مسرح الثورة.. لقد استسلمت لحركة تخلت فيها عن تغيير العالم القديم، باستخدام الوسائل الكبرى التى اتاحها، وسعت بدلا من ذلك إلى تحقيق تحررها. بطريقة خاصة، وفى الحدود الضيقة التى تمليها شروط وجودها ولهذا كان اخفاقها أمرا محتوما»[٥].

ويقول ماركس عن الطبقة البروجوازية :

«إن النضال من أجل الدفاع عن مصالحها العامة، عن مصالحها الطبقية، أى عن سلطتها السياسية يضايقها ويزعجها، لأنه يعرقل سير شئونها ومصالحها الخاصة». «تلك البرجوازية التى تضحى فى كل لحظة بمصالحها الطبقية العامة، أى بمصلحتها السياسية فى سبيل أضيق وأتفه مصالحها الخاصة والفردية..»[٦].

*

ولهذا الملاحظات أهميتها، فى التحديد الدقيق لعلاقة الدولة الرأسمالية بالصراع

الطبقى الاقتصادى.

ونعود ونكرر، إنه لا ينبغى الخلط بين هذه العلاقة، وعلاقة أبنية الدولة الرأسمالية بعلاقات الإنتاج، لمجرد أن هذه الأخيرة هى التى تحدد علاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى.

وترتبط الدولة الرأسمالية فى الواقع بما تتسم به العلاقات الاقتصادية الاجتماعية من تفتت وانعزال، هو انعكاس للمستويين الايديولوجى والقانونى، طالما أننا نعتبر العلاقات الاقتصادية الاجتماعية ممارسات طبقية، وبل حركة حقيقية لعوامل الإنتاج، الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، فى المجال الاقتصادى. وهى حركة خاضعة لحتمية معقدة، أى أن هذه الممارسات الطبقية ليست «مجردة»، فهى واقع ملموس تحكمه حتمية معقدة، فالدولة الرأسمالية تتحدد إذن، بوظيفتها فى مجال الصراع الطبقى الاقتصادى، الذى يتسم بالتفتت والانعزال، على النحو الذى أشرنا إليه.

ولهذا، تبدو الدولة الرأسمالية دائما، كتعبير عن الوحدة السياسية فى صراع اقتصادى يتميز بطبيعته بالتفتت والانعزال. فهى تدعى تمثيل «المصلحة العامة» لجميع المصالح الاقتصادية المتباينة والمتنافسة وهى بذلك تحول دون وعى عوامل الإنتاج بطبيعتها الطبقية.

وهكذا، تخفى الدولة الرأسمالية، بانتظام، الطبيعة السياسية الطبقية لمؤسساتها السياسية. وهذا، يتحقق أيضا، من خلال الدور المعقد، الذى يلعبه العامل الايديولوجى فى هذا المجال : أننا بصدد دولة شعبية - قومية - طبقية بمعنى الكلمة، دولة تدعى أنها تجسيد للإرادة الشعبية، أى إرادة الشعب - الأمة، الذى يعرفه القانون، بأنه مجموع «المواطنين»، «الأفراد»، الذين تمثل الدولة وحدتهم، والأساس الحقيقى لهذا الدور هو التفتت والانعزال، الذى يتجلى فى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

غير أن هناك بلا شك، سلسلة من العمليات الايديولوجية، تتدخل في ذلك الدور الذى تلعبه الدولة فى مجال الصراع الطبقى الاقتصادى. وهذا لا يعنى بحال، أن نرد أبنية الدولة، التى تؤدى ذلك الدور فى ميدان العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، إلى العامل الايديولوجى وحده. فهذه الأبنية، تسمح بقيام مؤسسات حقيقية، هى جزء لا يتجزأ من الدولة، باعتبارها مستوى ميدانى. وهنا يتدخل المستوى الايديولوجى، سواء بتأثيره المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أو فى موقف الدولة الملموس من هذا التأثير. وهذا لا يقلل بحال، من شأن مؤسسات لها هذا الوجود الحقيقى، كالتمثيل النيابى، والسيادة الشعبية، والاقتراع العام، وغيرها...

إن للبنية الفوقية السياسية - القانونية إذن، وظيفة مزدوجة، يمكننا إيضاحها استنادا إلى الملاحظتين الآتيتين :

(١) فهى تؤدى، وخاصة باعتبارها نسقا من القواعد القانونية، أى كواقع قانونى، إلى تفتيت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، لأنها تجعل من عوامل الإنتاج الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، اشخاصا قانونية - سياسية.

(٢) وهى من ناحية أخرى، تقوم بدور الممثل لوحدة هذه العلاقات الاقتصادية الاجتماعية التى تتسم بالتفتت والانعزال. وتتمثل هذه الوحدة، فى ذلك الكيان السياسى الذى يطلق عليه الشعب - الأمة، أى أن الدولة تمثل الوحدة بعد التفرق، وهو تفرق من صنعها هى إلى حد كبير لأن العامل الايديولوجى يساهم أيضا فى أحداثه.

وتنعكس هذه الوظيفة المزدوجة : تفتيت الوحدة وتمثيلها، فى التناقضات الداخلية لأبنية الدولة المختلفة، وتتجلى فى التناقض بين الخاص، والعام، بين الأفراد باعتبارهم أشخاصا سياسية، والمؤسسات الممثلة للشعب - الأمة. بل فى التناقض بين القانون الخاص، والقانون العام. بين الحريات السياسية، والمصلحة العامة.. إلخ.

ومع ذلك، فليس هدفنا الرئيسى، تحليل تنظيم أبنية الدولة استنادا إلى تحليل

علاقات الإنتاج، أو إلقاء الضوء على تناقضاتها الداخلية. فهذا أدخل فى باب الدراسة المتعمقة لعلاقة النظام القانونى بهكيل عملية العمل التى أشرنا إليها. وإنما نريد أن نبين دور تلك الأبنية فى الصراع الطبقى. وهذا يعنى بحث تأثيرها العازل أو المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية، باعتبارها حقيقة واقعة، حتى يتسنى لنا بيان موقف الدولة السياسى منها، وبالتالى موقفها من الصراع الطبقى السياسى.

ولقضية علاقة الدولة الرأسمالية بالعلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أى بالصراع الطبقى الاقتصادى اهميتها، ولهذا حرص ماركس على إبرازها.

غير أنه كان يستخدم فى هذا الصدد عادة، إما ألفاظ للإيضاح، كالمجتمع أو تعبيرات تنتمى إلى اشكالية شبابه problématique de la jeunesse ، كتعبير المجتمع المدنى، مما أدى إلى التفسيرات الخاطئة التى أشرنا إليها.

فكان ماركس يقصد باصطلاح «المجتمع» فى مؤلفاته السياسية - ومنها ١٨ برومير - العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أى الصراع الطبقى الاقتصادى، باعتباره مظهرا للتفتت والانعزال. وفى موضع آخر يدل هذا الاصطلاح على العلاقات الاجتماعية، وعلى مجال العلاقات الطبقية بصفة عامة.

بل ذهب ماركس، أحيانا، إلى حد العودة إلى استخدام تعبير المجتمع المدنى، فيظن المرء أنه عاد إلى التمسك باشكالية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة. فهو يقول :

> «وبدلا من ان يكتسب المجتمع ذاته مضمونا جديدا، نجد أن الدولة هى التى تبدو وكأنها قد عادت إلى صورتها الأولى»(٧)

> ويقول: «أليس من المحتمل أن يجد الشارب، والبدلة الرسمية «البوليس» رمز حكمة المجتمع السامية - الذى يحتفى به بانتظام - أنه من الأفضل تحرير المجتمع المدنى من عبء حكم نفسه بنفسه»(٨).

ويقول أيضا :

«من البديهى فى بلد كفرنسا... حيث تحاصر الدولة المجتمع المدنى من كل جانب، وتهيمن عليه، وتضبط حركته، وتشرف على أموره وتضعه تحت وصايتها، من البديهى ألا يكون للجمعية الوطنية فى بلد كهذا أى نفوذ حقيقى، متى فقدت سلطاتها على المناصب الوزارية، ما لم تسمح للمجتمع المدنى، وللرأى العام، بخلق مؤسساتهما الخاصة..»[٩].

ويقول :

«فكانت أية مصلحة مشتركة: تفصل فورا عن المجتمع، وتوضع فى مقابله، بدعوى أنها مصلحة عليا، أى مصلحة عامة لا ينبغى تركها لمبادرة أفراد المجتمع فتصبح موضوعا للنشاط الحكومى... ولم تبد الدولة مستقلة تماما إلا فى عهد بونابرت الثانى..»[١٠].

«لقد كانت مهزلة محاكاة الامبراطورية لازمة لكى: تتحرر الغالبية الساحقة من أبناء الأمة الفرنسية من أثقال التقليد الموروث، ولتعرى بضوح التناقض الصارخ بين الدولة والمجتمع».

ونكتفى بهذا القدر : فهناك نصوص أخرى كثيرة يمكننا أن نستشهد بها فى هذا المقام من : **صراع الطبقات فى فرنسا. والحرب الأهلية فى فرنسا، ونقد برنامج جوتا** وغيرها.

وإذا نظرنا إلى تحليلات ماركس هذه، فى ضوء ملاحظاتنا السابقة، لتبين لنا بوضوح، أنها ليست مجرد صدى لاشكالية قديمة. وإن هذه التحليلات لم تعد تمت بصلة إلى ذلك التصور المبسط القائل بانفصال الدولة عن المجتمع، فهى تنطوى فى الحقيقة على مشكلة جديدة تماما، صيغت فى عبارات مستعارة من اشكالية قديمة. إن «التناقض» بين الدولة، والمجتمع، أو المجتمع المدنى، أو «انفصالها» أو «استقلالها» عنه، إنما يعنى على وجه التحديد :

إن انعكاس الاستقلالية المميزة للدولة الرأسمالية، ولعلاقات الإنتاج فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ميدان الصراع الطبقى، يتجلى فى استقلالية الصراع الطبقى الاقتصادى، والصراع الطبقى السياسى. وهذا ما يعبر عن تفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، الذى تتخذ منه الدولة موقفا يتميز بالاستقالية، عندما تدعى تمثيلها لوحدة الشعب - الأمة، ذلك الكيان السياسى، القائم على تفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

ولا يمكن أن يكون المقصود بهذه استقلالية، التى تتمتع بها الأبنية والممارسات، فى كتابات ماركس الناضجة، انفصال المجتمع المدنى عن الدولة[١١]. اللهم إلا إذا اغفلنا تغير الاشكالية فى مولفات ماركس، ولجأنا إلى التلاعب بالألفاظ، كما هو الحال فى المدرسة الماركسية الإيطالية بالذات. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف صراحة بفضلها. فقد تصدت لشرح أفكار ماركس التى تضمنتها مؤلفاته الهامة، والتى تعالج أساسا، قضايا علم السياسة الماركسى، مترسمة خطى جلفانو ديللافولب Galvono della Volpe فكان لها دور نقدى هام، إذ تحدت بصورة جذرية ذلك التصور المبتذل للدولة، الذى يعتبرها مجرد وسيلة، أو أداة، فى يد الطبقة الحاكمة، كما لو كانت الدولة شخصا.

ولا شك أن هذه المدرسة، قد طرحت أيضا مشاكل فريدة، تتعلق بقضية الاستقلالية النوعية للأبنية، والممارسات الطبقية، فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، غير أنها كانت تعتبر الجديد فى فكر ماركس بالنسبة لهيجل، هو نقده لنزعة هيجل التأملية التجريبية، باعتبارها العنصر الثابت فى اشكاليته[١٢] (وذلك فى مؤلفات ماركس المتعلقة بنظرية هيجل فى الدولة)، فى حين أن هذا النقد ليس فى الحقيقة إلا ترديدا لنقد فيورباخ لهيجل. كما أدى تبنى هذه المدرسة لفكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة إلى طمس لمعالم القضايا الحقيقية، مما أفضى إلى سلسلة من النتائج الخاطئة، وهو ما سنعود إليه عند تناولنا للقضايا الملموسة[١٣].

ولهذه الملاحظات أهميتها أيضا، بالنسبة لقضية علاقة الدولة الرأسمالية بالصراع الطبقى السياسى. فلهذا التأثير المفتت للصراع الطبقى الاقتصادى انعكاساته على حركة

الصراع الطبقى السياسى، المتميزة، فى التكوين الرأسمالى. ومن سمات هذا الصراع السياسى - المستقل نسبيا عن الصراع الاقتصادى - الاتجاه إلى تكوين **الوحدة الطبقية** انطلاقا من التفتت المميز للصراع الاقتصادى. وهو ما حرصت كلاسيكيات الماركسية دائما على إبرازه. ولهذا الأمر أهمية خاصة فى فهم **علاقة ممارسة الطبقات الحاكمة للصراع الطبقى بالدولة الرأسمالية.** باعتبار أن هدف هذه الممارسة المميز لها، هو المحافظة على هذه الدولة، واستخدامها للمحافظة على العلاقات الاجتماعية القائمة.

وعلى هذه الممارسة السياسية الطبقية أن تحقق وحدة الطبقة أو الطبقات الحاكمة، انطلاقا من التفتت المميز لكفاحها الاقتصادى، بل وأن تضفى أيضا على مصالحها السياسية الخاصة، طابع المصلحة العامة، مصلحة الشعب - الأمة، وذلك من خلال الدور الذى يلعبه العامل الايديولوجى - السياسى. وهذا أمر ضرورى، تمليه طبيعة علاقة أبنية الدولة الرأسمالية بالصراع الطبقى الاقتصادى. وهو أيضا أمر ممكن، نظرا للتفتت المميز للنضال الاقتصادى للطبقات المحكومة.

إن تحليل هذه العملية المعقدة، هو الذى يمكننا من تحديد علاقة هذه الدولة القومية - الشعبية - الطبقية بالطبقة، أو الطبقات المسيطرة سياسيا فى تكوين رأسمالى معين.

٣ - حول مفهوم الهيمنة (أو القيادة) :

هذا هو بالتحديد الإطار الذى سوف نستخدم فيه مفهوم الهيمنة (أو القيادة) (hégémonie): إذ يتسع مجال الاستخدام هذا المفهوم ليشمل الصراع الطبقى السياسى فى التكوين الرأسمالى، والممارسات السياسية للطبقات الحاكمة فيه بوجه خاص. وعلى ذلك يمكن القول، عند تحديدنا لعلاقة الدولة الرأسمالية **بالطبقات المسيطرة سياسيا، بأنها دولة ذات قيادة خاضعة لهيمنة طبقية.**

وجرامشى هو الذى ابتدع مفهوم الهيمنة (القيادة). غير أن هذا المفهوم قد بقى عنده فى مستوى التطبيق العملى من ناحية، وغامضا شديد الغموض من ناحية أخرى، نظرا لاتساع مجال استخدامه. ولهذا لا بد أولا من تقديم بعض الإيضاحات والتحديدات.

لقد كان جرامشى يعتقد دائما - بحكم علاقته الخاصة بالاشكالية اللينينية - أنه وقع على هذا المفهوم فى كتابات لينين، ولا سيما ما تعلق منها بالتنظيم الايديولوجى للطبقة العاملة، ودورها فى قيادة النضال السياسى للطبقات المقهورة. ولكننا فى الواقع، بصدد مفهوم جديد تماما، قد يساعدنا على فهم **الممارسات السياسية للطبقات الحاكمة فى التكوينات الرأسمالية المتقدمة.** وهو أيضا، المجال الذى استخدم فيه جرامشى هذا المفهوم. وإن كان قد أسرف فى التوسع فى استخدامه ليشمل أبنية الدولة الرأسمالية. ومع ذلك، فلتحليلاته فى هذا الخصوص، أهمية بالغة، وخاصة إذا ما حددنا بدقة المجال الذى نشأ وطبق فيه هذا المفهوم : فهو يتناول فى هذه التحليلات الوضع الملموس لتلك التكوينات، مستخدما المبادئ التى استحدثها لينين، عندما حلل موضوعا محددا مختلفا : عندما حلل الوضع فى روسيا.

وتثير تحليلات جرامشى هذه، مشكلة كبرى إذا ما أخذنا فى الاعتبار ما كان لنزعة كروتشه ولابريولا[١٤] التاريخية، من أثر عميق فى تفكيره. غير أن المشكلة هى من الاتساع بحيث يتعذر الخوض هنا فى صميم الجدل الدائر حولها. ولهذا نكتفى بالإشارة إلى أنه يمكننا أن نحدد بوضوح الخط الفاصل فى فكر جرامشى، بين مؤلفات شبابه ومنها مقالاته فى: l'ordine Nuovo

ومنها :

II mateiralismo storico e la filosofie di Benedetto Croce

وهى نموذج لتأثره بالنزعة التاريخية، ومؤلفات النضوج التى تضمنت نظريته السياسية : كراسات السجن quaderni di carcere ومنها «مكيافيللى» وغيرها وهى بالتحديد الكتابات التى صاغ فيها مفهومه للهيمنة (القيادة)[١٥].

ويتضح هذا الخط الفاصل، متى قرأنا تلك النصوص قراءة تشخيصية، عندئذ تبرز إشكالية جرامشى اللينينية، بينما يختفى ذلك الخط الفاصل، فى القراءات التى تحاول اكتشاف العلاقة النظرية بين جرامشى ولينين. وهى قراءات كثيرا ما تأثرت بالنزعة التاريخية[١٦].

وإن كان الكثير من مخلفات هذه النزعة التاريخية لا يزال عاتقا بمؤلفات جرامشى الناضجة ذاتها.

ويبدو من القراءة الأولى لمؤلفات جرامشى، إن مفهوم الهيمنة (القيادة) عنده يشير إلى ذلك الوضع التاريخى، الذى لا تقتصر فيه السيطرة الطبقية على مجرد استخدام العنف، والقوة، بل تشمل وظيفة القيادة كما تشمل أيضا وظيفة ايديولوجية من نوع خاص. تضمنان قيام العلاقة بين الحاكمين، والمحكومين على أساس من «الرضاء الايجابى» . من جانب الطبقات المقهورة[١٧]. وهو مفهوم غامض يمت على ما يبدو لأول وهلة، إلى مفهوم لوكاش للوعى الطبقى، باعتباره تصورا للعالم، والذى ينتمى بدوره إلى اشكالية الفاعل عند هيجل. ولقد أدت هذه الاشكالية، التى نقلت إلى الماركسية نقلا، إلى نشأة مفهوم الطبقة صانعة التاريخ. وهنا يلعب الوعى الطبقى دور المفهوم عند هيجل، فتصبح الطبقة علة تطور التكوين الاجتماعى، ووحدة مستوياته.

فى هذا السياق، تعتبر «ايديولوجية» الطبقة صانعة التاريخ، أى «وعى» و«تصور» الطبقة المهيمنة للعالم، أساس وحدة التكوين الاجتماعى، وذلك بقدر ما تضمن هذه الايديولوجية ولاء الطبقات المحكومة، وخضوعها لنظام معين للسيطرة[١٨].

ولذلك يهمنا أن نشير إلى أن جرامشى قد طمس - باستخدامه لمفهوم الهيمنة على هذا النحو - القضايا الحقيقية التى تناولها بالتحليل، والتى تندرج تحت فكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، فى حين أنها تفترض فى الحقيقة الاستقلالية النوعية لمستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى، والتأثير المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجال الاقتصادى. ويستند هذا «الانفصال»، انفصال المجتمع المدنى عن الدولة إلى

تصور جرامشى، وماركس فى شبابه، للعلاقات الاقطاعية، باعتبارها علاقات تتميز «بامتزاج» مستوياتها : وهذا يتجلى فى مقولة «الطائفى - الاقتصادى» "Léconomico - corporatif" وهى إحدى مقولات جرامشى الرئيسية. ولهذا استخدم جرامشى مفهوم الهيمنة للتمييز بين التكوينين الاجتماعيين: الرأسمالى، والاقطاعى، ذى الطابع «الطائفى - الاقتصادى»[١٩]. والمقصود بالطابع «الطائفى - الاقتصادى» الإشارة إلى ما تتسم به العلاقات الاجتماعية الاقطاعية من تداخل شديد بين السياسة والاقتصاد، حيث «الاقتصاد مُطَعَّم بالسياسة» على حد تعبير جرامشى. ولقد كان انتقال دويلات عصر النهضة الإيطالية من الاقطاع إلى الرأسمالية، هو الإطار الذى اختاره جرامشى لتحليلاته المتعلقة بالدولة الحديثة «القومية - الشعبية». ولقد اتاح له اختيار هذا الإطار، تحليل الدور القيادى للدولة الحديثة فى تحقيق الوحدة، وترتبط هذه الوظيفة «بتفتت» المجتمع المدنى، الذى يشكل أساس الشعب الأمة.

لم يعجب جرامشى بمكيافيللى لمجرد أنه كان من المنظرين الأوائل للعمل السياسى، بل لأنه فطن إلى وظيفة الدولة الحديثة فى توحيد «الجماهير الشعبية»، التى تعتبر هنا، نتاجا لانحلال العلاقات الاقطاعية. وهذا واضح كل الوضوح فى تحليل جرامشى لأسباب أخفاق المحاولات الأولى لتكوين تلك الدولة فى إيطاليا إذ يقول :

«ينبغى البحث عن السبب فى فشل المحاولات المتتالية لخلق إرادة شعبية - قومية موحدة، فى وجود جماعات معينة (لها سمات ووظائف الكوميونات فى العصور الوسطى).. فنشأ عن ذلك وضع داخلى يمكننا أن نصفه بالوضع «الطائفى - الاقتصادى» وهو ما يعتبر - من الناحية السياسية - أسوأ صور المجتمع الاقطاعى..»[٢٠].

ولتعبير الطائفى - الاقتصادى léconomico - corparatif عند جرامشى، معنى آخر فدلالته لا تقتصر على «امتزاج» العلاقات الاقتصادية، والسياسية فى التكوين الاقطاعى، فهو يدل أيضا على تميز «الاقتصاد» عن السياسة فى التكوينات الرأسمالية. ولهذا التردد فى استخدام المصطلحات مغزاه. وهو أن دل على شئ، فإنما يدل

على تأثر تحليلات جرامشى فى معظمها بالنزعة التاريخية.

ويرى جرامشى أن السمة المشتركة، بين العلاقات الطائفية - الاقتصادية «المختلطة» فى التكوينات الاقطاعية، والعلاقات الاقتصادية المتميزة عن العلاقات السياسية فى التكوينات الرأسمالية، هى تميزها عن العلاقات «السياسية بمعناها الدقيق» فى التكوينات الرأسمالية.

*

وهكذا تبدو مخلفات النزعة التاريخية واضحة فى تحليلات جرامشى. ومع ذلك، سنحاول تنقيتها. وعندئذ سيتضح لنا أن القضايا الحقيقية، التى تطرحها هذه التحليلات، لا علاقة لها البتة بانفصال الدولة الرأسمالية عن المجتمع المدنى، المحكوم عليه بالتفتت، باعتباره نتاجا للعلاقات المختلطة أو العضوية الاقطاعية. وإنما تتصل هذه القضايا، بالاستقلالية النوعية لمستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وبالتأثير العازل أو المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى هذا الأسلوب، وبعلاقة «الدولة» والممارسات السياسية للطبقات الحاكمة بهذا التفتت.

وسنقصر استخدامنا لمفهوم الهيمنة (القيادة) على مجال الممارسات السياسية للطبقات الحاكمة. فلن سنتخدمه بالنسبة للدولة.

ولمفهوم الهيمنة معنيان :

(١) فهو يعنى اعتبار المصالح السياسية للطبقات الحاكمة فى علاقاتها بالدولة الرأسمالية - ممثلة «للمصلحة العامة» «للشعب - الأمة»، ذلك الكيان السياسى القائم على التفتت، والانعزال، فى المجال الاقتصادى.

ويتضمن النص التالى لجرامشى هذا المعنى، فلنتأمله فى ضوء ملاحظاتنا السابقة إذ يقول :

«أما المرحلة الثالثة، فهى مرحلة وعى الطبقة بأن مصالحها الطائفية الخاصة، تتجاوز فى تطورها الحاضر، والمستقبل، حدود الطائفة أى حدود الجماعة الاقتصادية البحتة.

فهذه المصالح يمكن، بل ينبغى أن تصبح مصالح الجماعات الأخرى المحكومة. إنها المرحلة التى تتحول فيها الايديولوجيات التى ولدت فى مرحلة سابقة إلى «أحزاب» تتبارى، وتتصارع إلى أن يسود أحدها أو ائتلاف من بينها. وعندئذ يبسط سيطرته على مناخ المجتمع محددا.. أيضا وحدته الفكرية والمعنوية، أو يطرح كافة القضايا التى يحتدم حولها الصراع، لا على الصعيد الطائفى بل على الصعيد «العام»، وبهذا يضمن هيمنة الجماعة الاجتماعية الأساسية (الحاكمة) على الجماعات التابعة (المحكومة). صحيح أن الدولة هى جهاز لجماعة معينة، يستهدف تهيئة الظروف المواتية لتوسعها ونموها إلى أقصى حد. غير أن هذا النمو يصور على أنه القوة المحركة لتوسع عام، أى باعتباره القوة الدافعة لكل الطاقات «الوطنية». وبعبارة أخرى. توائم الجماعة الحاكمة بين مصالحها الملموسة، وبين المصالح العامة للجماعات المحكومة. فحياة الدولة هى محاولة مستمرة لتحقيق توازنات غير مستقرة (فى حدود القانون) بين مصالح الجماعات الأساسية، ومصالح الجماعات التابعة، وتجاوز هذه التوازنات، وهى توازنات لا تسود فيها مصالح الجماعة الحاكمة على طول الخط، بل إلى حد معين، وليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية - الطائفية الضيقة فحسب»(٢١).

*

(٢) ولمفهوم الهيمنة معنى آخر، لم يشر إليه جرامشى فى الواقع. فالدولة الرأسمالية، والسمات المميزة للصراع الطبقى فى التكوين الرأسمالى، تفسح مجال الحركة أمام الكتلة الحاكمة، التى تتألف من الطبقات، أو الأقسام السائدة سياسيا، وثمة طبقة من هذه الطبقات أو قسما من هذه الأقسام هو الذى يلعب الدور الوسيط. وهو دور خاص يمكننا أن نصفه بالدور القيادى أو الدور المهيمن. ويشمل مفهوم الهيمنة بهذا المعنى الثانى، ما لطبقة من الطبقات أو لقسم من الأقسام الحاكمة من سيطرة خاصة على سائر الطبقات، والأقسام الحاكمة، فى تكوين اجتماعى رأسمالى معين.

ويمكننا مفهوم اليهمنة، بالتحديد، من فهم العلاقة بين هاتين السمتين المميزتين لنمط السيطرة السياسية الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية. فالطبقة المهيمنة، هى تلك الطبقة

التى تلعب وحدها فى الساحة السياسية ذلك الدور المزدوج. فهى تمثل المصلحة العامة للشعب - الأمة، وهى صاحبة الكلمة الأولى بين الطبقات، والأقسام الحاكمة : وذلك بحكم علاقتها الخاصة بالدولة الرأسمالية.

الهوامش

(١) راجع المدخل.

(٢) وهذا هو فى الحقيقة، ما يقصده ماركس، عندما تحدث عن «كتلة» «العمال الأحرار» La masse" des "travailleurs libres' الذين أصبحوا تدريجيا طبقة اجتماعية. ولقد سبق أن أبدينا رأينا فى هذا التصور فى الفصل الخاص بالطبقات الاجتماعية.

(٣) راجع فى هذا الموضوع : Le Capital, T. I, p 85. M. Bettelheim : Le Contenu du calcul économique social.

(٤) راجع دستور الدولية الأولى. وقرارات مؤتمرها الأول - فيما يتعلق بالنقابات - ومجموعة نصوص ماركس المتعلقة بالكفاح النقابى.

(٥) 18 Brunmaire,ed. Sociales pp. 20, 21.

(٦) Op. cit. p 88 et suiv.

(٧) Le 18 Brumaire. ed. Sociales p 16.

(٨) Op. cit p. 27.

(٩) Op. cité p. 52.

(١٠) Op. cité pp 102-103.

(١١) ومثال ذلك فى فرنسا :

- H. Lefebrre : La sociologie de Marx, Paris, le chapitre : La théorie

de l'Etat.

وكذلك :

- M. Rubel : Marx devant le Bonapartisme Paris - la Haye 1960.

(١٢) راجع بصفة خاصة :

Galvono della volpe, Rousseau e Marx 1964 p 22. et suiv,etp 46 et suiv.

Umanisimo positivo e emaniziposione marxista, 1964, p.27 et suiv. et 57 et suiv.

- Umberto Cerroni, Marx e il diritto moderno 1963 passim.

- Mario Rossi, Marx e la dialitica hegcliana 0961 t II passim.

(١٣) فجلفانوو ديللا فولب مثلا، يرى أن قضية استقلالية الاقتصاد والسياسية، والعلاقة بينهما ترجع إلى نقد ماركس الشاب لنزعة هيجل «التأملية التجريبية» فقد كان ماركس يأخذ على هيجل خلطه بين الاقتصاد والسياسة بدعوى التأليف بينهما، طالما أن تصوره «التأملى» للدولة بالذات يقحم الواقع التجريبى المباشر «كما هو» على المفهوم المجرد، إذ كان ماركس ينظر إلى المستوى الاقتصادى l'économique «كواقع مألوف» علينا أن نكتشف «توسطاته» "mediations" التى تجعل منه فى المجتمع البرجوازى مستوا سياسيا بمعني الكلمة. أما مفهوم هيجل للدولة، فينتهى فى رأى ماركس إلى وجود تعايش وتجاور بين الاقتصاد والسياسة، الذى ينطوى عليه الطابع «الكلى» للطبقة البرجوازية «كوسيط» "médiation" كما تجاوز هذا الانفصال بإلغاء السياسة - وهو ما يتجلى فى الطابع «الكلى الملموس» للبروليتاريا : هذا المفهوم «للكلية» "universalité" يحاكى النموذج الانثروبولوجى le modéle anthropoligique للإنسان كنوع l'hommegénerique إن تصور علاقة الاقتصاد بالسياسة فى النموذج الانثروبولوجى باعتبارها علاقة بين الماهية، والتشيوء، والاغتراب - essence - objectivation alienation على غرار علاقة الواقع الملموس بالتجريد التأملى، أن هذا التصور لا يخرج عن مفهوم ماركس الشاب فى نقده لهيجل، فمفهوم ماركس الشاب للسياسة هو مفهوم

انثروبولوجى يحاول تجاوز مفهوم هيجل «التجريبى - التأملى» فالسياسة عند ماركس هى الاقتصاد منظورا إليه من زاوية «توسطاته» "l'économique "mediatisé

(١٤) عن «نزعة» جرامشى التاريخية» راجع .Althusser : Lire le Capital t, II

(١٥) راجع فى هذا الموضوع :

L. Paggi : "Studi einterpretazipni recenti du Gramsci" in critica marxist, mai - juin 1966 p 151, et suiv.

(١٦) ومثال ذلك :

Togliatti : le leninismo nel pensiero et nell'azcone di gramsci" et "gramsci e il leninismo" in Studi gramsciani, Roma, 1958.

M. Spinella : "A. gramsci : Elementi di politica" Roma 19.

ونجده نموذجا لهذه النزعة التاريخية فى تفسير كتابات جرامشى عند :

J. Texier : A. gramsci, Seghers, 1967. Note sul MAchinvellie ta.

(١٧) La Stato moderno, Enaudi, op cit, p 87, et suiv et p 125 et suiv.

(١٨) ومن ناحية أخرى، استخدم جرامشى مفهوم الهيمنة فى مجال الممارسات السياسية للطبقات المحكومة، وخاصة الطبقة العاملة، وهو ما سنعود إليه.

(١٩) راجع :

- Lettres de prison, ed. Sociales p 212 et suiv.

- gliintellettuali e l'organisatione della cultura, Einaudi, p. 8 et suiv.

(٢٠) II Risorgimento ... Einaudi, p. 35 et suiv. Ed. Passim.

(٢١) راجع : .Machiavelli... p. 40 et suiv

الفصل الثانى
قضية أنماط الدولة
ونمط الدولة الرأسمالية

يمكننا الآن، أن نحدد فى ضوء الملاحظات السابقة، «نمط» الدولة الرأسمالية.

لقد ميّز علم السياسة الماركسى بين بعض أنماط الدولة. فميز بين الدولة الاستبدادية، والدولة العبيدية، والدولة الاقطاعية، والدولة الرأسمالية، التى يلائم كل منها أسلوبا معينا فى الإنتاج.

كما ميز ماركس، وانجلز، ولينين فى كل نمط من هذه الأنماط النوعية بين «أشكال الدولة»، و«أشكال الحكم».

إن حل مشكلة تحديد نمط البنية الفوقية يقتضى إذن أمرين :

(أ) أن تصبح البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، باعتبارها أحد

المستويات الميدانية فى أسلوب معين فى الإنتاج، موضوعا للبحث النظرى.

وهذا يقتضى، من وجهة نظر العلم الماركسى، تناول هذا «الموضوع» أولا من زاوية وحدته وخصوصيته، فإذا ما تحددت الأبنية المميزة له على هذا النحو، أمكننا تحديد مكانه، ووظيفته داخل الوحدة المعقدة لهذا الأسلوب الإنتاجى.

(ب) إن نستند فى بنائنا لهذا الموضوع الفريد إلى بعض المبادئ النظرية، كأن نعتمد على تركيب هذا الموضوع، فى تفسير ما يمكننا أن نسميه مؤقتا التحولات التى تطرأ عليه.

فماذا يعنى انتماء أشكال الدولة الرأسمالية المختلفة مثلا، إلى نمط الدولة الرأسمالية؟.. وإلى أى حد تعبر هذه الأشكال المختلفة عن «أطوار» أو «مراحل» مختلفة فى تطور تكوين اجتماعى يسود فيه أسلوب الإنتاج الرأسمالى؟.. هنا تختلط قضية التصنيف بقضية تقسيم التطور إلى مراحل مختلفة la periodi-sation.

وثمة ملاحظة أولية، تفرض نفسها هنا، وهى : إنه لا يجوز أن نرد قضية تصنيف الأنماط المختلفة لمستوى معين فى أسلوب معين للإنتاج إلى قضية الأصل التاريخى لهذا المستوى. فالقضية التى نحن بصددها، ليست قضية أصل الدولة الرأسمالية الحديثة. إن المشكلة التى تواجهنا الآن، هى ذات المشكلة التى واجهتنا عندما تناولنا قضية الانتقال من تكوين اجتماعى إلى تكوين اجتماعى آخر.

ولتحديد خصوصية أية بنية ميدانية من أبنية أسلوب الإنتاج، كالدولة الرأسمالية مثلا، فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، لا بد من تحديد مكانها داخل المصفوفة المميزة لهذا الأسلوب : فهذا وحده هو السبيل إلى بناء مفهوم هذا الميدان.

ونعنى بالاستقلالية المميزة لمستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى، التى تحدد دور الدولة فى هذا الأسلوب «فى صورته الخالصة»، نعنى بها على وجه التحديد، الاستقلالية النوعية لهذه الدولة بالنسبة للاقتصاد : فهى التى تحكم، باعتبارها عاملا

ثابتا لا يتغير، تدخل أو عدم تدخل السياسة فى الاقتصاد، أو الاقتصاد فى السياسة، على اختلاف صوره وأشكاله[1].

غير أن هذه الاعتبارات، لا تكفى وحدها، لتحديد مفهوم الدولة الرأسمالية.

ولهذه الملاحظة أهميتها البالغة. فلا بد أيضا، من تحديد معالم الأبنية المميزة للدولة الرأسمالية، سواء **من حيث دورها أو من حيث علاقتها بميدان الصراع الطبقى** في هذا الأسلوب الإنتاجى.

وإذا كان تحديد المكان الذى تحتله الدولة بين مجموع الأبنية الاجتماعية، كاف لتكوين تصور مبسط للدولة، فهو غير كاف لبناء مفهوم الدولة الرأسمالية. فلا بد أولا من تحليل علاقة هذه الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى من ناحية، وبالصراع الطبقى السياسى من ناحية أخرى. أى أنه لا بد لتكوين مفهوم معين لنمط الدولة الرأسمالية من تحديد دورها، الذى يتمثل فى تأثيرها، وذلك بتحديد علاقتها بميدان الصراع الطبقى.

فنمط الدولة الرأسمالية يرتبط إذن، فى المقام الأول، بالاستقلالية المميزة لابنيتها، وللصراع الطبقى الاقتصادى. وذلك فى مجال علاقة هذه الدولة بتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. ولكى نكون أكثر وضوحا وتحديدا، سوف نشير إلى هذه العلاقة باعتبارها علاقة بين الدولة وهذا التفتت.

وأخيرا، لا بد من بحث هذا النمط من أنماط الدولة من زاوية علاقته بالصراع الطبقى السياسى، ولا سيما علاقته بالممارسات السياسية للطبقات الحاكمة فى ظل هذا الأسلوب الإنتاجى. وما يعنينا هنا، هو علاقة الدولة بالهيمنة الطبقية، أى بتحول طبقة من الطبقات، إلى طبقة مهيمنة (قائدة)، سواء بالنسبة للشعب - الأمة، أو بالنسبة للكتلة الحاكمة، التى يتفق تكوينها مع نمط الدولة الرأسمالية.

*

فما هى علاقة هذا النمط من الدولة، بدولة بعينها، فى تكوين اجتماعى بعينه ؟.

إن أى تكوين اجتماعى محدد تاريخيا، يقوم كما نعرف، على التعايش بين أساليب إنتاج متعددة. ولهذا تكون الدولة فى هذا التكوين مزيجا من أنماط مختلفة يرجع كل

منها إلى أسلوب مختلف عن أساليب الإنتاج، التى يتألف منها التكوين الاجتماعى.

وفى التكوين الاجتماعى الملموس، الذى يسود فيه أسلوب لإنتاج الرأسمالى، قد تكتسب الدولة الرأسمالية الحقيقية سمات أخرى كثيرة، هى سمات الأنماط من الدولة، تتفق مع أساليب الإنتاج الأخرى المتعايشة فى هذا التكوين، ولا تعتبر هذه السمات، مجرد «مخلفات أو شوائب» فى هذه الدولة، فهى جزء لا يتجزأ منها. ومع ذلك نقول إنها دولة رأسمالية، عندما يصبح النمط الرأسمالى هو النمط الغالب فيها.

ولا بد هنا، من الإشارة إلى أن سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى التكوين الاجتماعى، لا تستتبع بالضرورة أن يصبح النمط الرأسمالى للدولة هو النمط الغالب على صعيد البنية الفوقية السياسية. نظرا لما يتميز به التكوين الاجتماعى من تعقيد، فضلا عن تباين وعدم تطابق مستوياته المختلفة. فثمة تكوين رأسمالى بالمعنى الدقيق، أى تكوين يسود فيه أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ومع ذلك، الدولة فيه ذات طابع اقطاعى، لأنه الطابع الغالب. وهذا هو بالتحديد، المعنى المستفاد من كتابات ماركس وانجلز عن البسماركية، التى تناولت بالتحليل ظاهرة وجود دولة يغلب عليها النمط الاقطاعى فى تكوين رأسمالى.

وفى هذا المثال، ترجع هذه الظاهرة إلى الاستقالية التى تتميز بها مستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى المختلفة، والتى يضفيها هذا الأسلوب على التكوين الرأسمالى. فهذه الاستقلالية هى التى تسمح - على الصعيد السياسى - بوجود دولة يغلب عليها نمط آخر غير النمط الرأسمالى.

إن أسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد **يطبع النظام** كله بطابعه، ويبدل من شروط عمل أساليب الإنتاج الأخرى الخاضعة له. وفى هذه الحالة، **قد تستعير** الدولة الاقطاعية - بالرغم من أبنيتها الاقطاعية - **وظائف** مماثلة لوظائف الدولة الرأسمالية. وهذا يرجع إلى سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ذلك التكوين، وإلى الدور الذى يحدده لهذه الدولة الاقطاعية التى يمكنها أن تضطلع به، بالرغم من سماتها الاقطاعية. وذلك بفضل الاستقلالية النسبية المميزة للدولة ذات النمط الرأسمالى، ولهذا أمكن

لبسمارك، فى هذا المثال الملموس - البسماركية - إلقيام «بثورة من أعلى».

ويمكننا أن نصف دور النظام البسماركى، بأنه دور مستعار بالمعنى الذى أشرنا إليه، طالما أنه لا يرجع إلى تعايش بين السمات المميزة لنمط الدولة الاقطاعية، والسمات المميزة لنمط الدولة الرأسمالية فى الدولة البسماركية. إذ لا يكاد أن يكون لهذه الأخيرة وجود فى دولة بسمارك. غير أن هذا الانفصام بين أبنية، ووظائف مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى، هو أمر استثنائى نادر الحدوث.

١ - تصنيف ماكس فبر

ويمكن القول، استنادا إلى التحليلات السابقة، أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الاشكالية الماركسية فى التصنيف، التى تهدف إلى إنشاء مفهوم نظرى لمستوى من مستويات التكوين الاجتماعى، ليس هناك ما هو أبعد عنها، من ذلك التصنيف الذى يعتمد على «التصورات المبسطة» و «النماذج» و «الأنماط المثالية»، القائمة على تصور لعلاقة المجرد بالعينى إنه ينتمى إلى اشكالية تجريبية فى المعرفة فبناء النمط المثالى عند ماكس فبر مثلا، يكون بتحديد أوجه التباين والاختلاف بين عدد من الظواهر «العينية» التى تنتمى إلى ذات النمط «المجرد»[٢].

وتتمثل القيمة العملية لهذا النمط المثالى فى أنه يلقى الضوء على الواقع الملموس للظواهر التى تتطابق مع هذا النمط المجرد من وجوه كثيرة[٣]. ويرجع النظر إلى التصنيف باعتباره تبسيطا للواقع، أى باعتباره فى نهاية الأمر، تجريدا وتعميما لهذا الواقع، يرجع إلى مفهوم تجريبى للمعرفة، لا يعترف بأن للنظرية ذاتيتها، واستقلاليتها، فهو يفترض التسليم بوجود توافق مسبق بين ما هو «مجرد»، وما هو «عينى»، طالما أن التجريد الذى يتطلبه التصنيف النمطى يكمن فى مقارنة النموذج المجرد بالواقع الملموس، الذى يستنبط منه، والذى لا يتطابق معه.

أما فى الاشكالية الماركسية فى النظرية، فالأمر على العكس من ذلك تماما.

فالمطلوب هو إنشاء مفهوم لمستوى ميدانى معين، فى أسلوب محدد للإنتاج. وهذا لا يتأتى بالتجريد انطلاقا من الظواهر الحقيقية الملموسة للتكوين الاجتماعى. وإنما يكون ذلك، بالبناء النظرى لمفهوم هذا الأسلوب الإنتاجى، ونوع الترابط بين مستوياته المختلفة، وهو ما يحدده ويعينه.

ويؤدى العلم القائم على النماذج، أو التصورات المبسطة إلى أفكار لا تصلح لفهم موضوع أى علم من العلوم. فليس موضوع العلم ذلك التصور المبسط للواقع الملموس، بل ذلك المفهوم الذى يبنى بناء نظريا.

ولأنماط فبر وتصنيفاته أهميتها الخاصة، كمثال يكشف بوضوح علاقة المفهوم التجريبى للمعرفة بما يفترضه هذا المفهوم من مسلمات، هى ذات مسلمات أشكالية المذهب التاريخى. وهو ما يظهر فى مفهوم فبر «للإدراك». وهو مفهوم يفترض فى المعرفة التطابق الجزئى بين الذات والموضوع. ويرى فبر أن قيم الباحث هى المبادئ المعرفية التى يعتمد عليها فى تقطيع الواقع الملموس إلى أنماط مثالية، طالما أن الباحث يعتبر نفسه جزءا لا يتجزأ من المجتمع والتاريخ، ومن موضوع «العلوم الإنسانية» التى يساهم فى صنعها. وهكذا، يصبح الواقع الملموس - موضوع العلم - نتاجا لموقف الباحث، الذى ينخرط فى مشروع جماعى. وهو موقف ينطلق من قيم معينة، هى فى نفس الوقت، المبادئ التى يعتمد عليها فى تقطيع هذا الواقع الملموس إلى تصورات مبسطة. ويرجع التطابق الوجودى هنا بين التصور المبسط والواقع الملموس إلى العالِم، باعتباره الشخص المركزى صانع المجتمع، والتاريخ والعلم[٤].

ويكتسب هذا المفهوم - الذى سبق أن تعرضنا لعلاقته بالاشكالية الهيجيلية - أهمية خاصة، إذا ما تذكرنا ما كان له من تأثير فى كتاب لوكاش «التاريخ والوعى الطبقى»، حيث نجد مفهوم الطبقة صانعة المجتمع والتاريخ، والمعرفة.

لقد صنف فبر الأبنية الفوقية السياسية - القانونية، بصفة عامة، (من حيث شرعيتها) على أساس ما يظهر فى تركيبها من عناصر عقلانية، وصوفية. ففيما يتعلق بأنماط السلطة، فرق فبر بين النمط القانونى - العقلانى، والنمط التقليدى، والنمط

الكاريزمى للسلطة[٥]. وتجرى صياغة هذه الأنماط - موضوع العلم - حسب قيم ومثل صانعيها، بل حسب **الدوافع المحركة** لمشروعات الناس الذين يصنعون المجتمع، فضلا عن أنها تقوم على ضوء قيم الباحث الخاصة.

وخير مثال، يوضح أرتباط العلاقة بين الأنماط المثالية، والواقع العينى - من الناحية المعرفية - باشكالية المذهب التاريخى، هو المفهوم الذى صاغه فبر بوضوح لتلك الأنماط المثالية، باعتبارها تصورات مبسطة قابلة للتحقق فى الواقع التاريخى الملموس. هذه النماذج المجردة ليست إلا قيم الأفراد الذين يصنعون التاريخ ويخلقون الواقع الملموس، والعالم هو واحد منهم. أى أن هذه النماذج المجردة، تعبر فى النهاية، عن تشيؤ علاقة الذات بالماهية.

فإذا انتقلنا إلى الأنماط المثالية للسلطة، والدولة، فإننا نجد أنها لا تنطبق على الأبنية، بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح، فهى فى نهاية المطاف، انماط للدوافع التى تحرك تصرفات «الناس وسلوكهم».

وتتجلى اشكالية فبر، فى مفهومه للسلطة، وفى مفهومه «لروح الرأسمالية»، أى فى السلوك الرشيد، كما تتجلى فى مفهومه للبيروقراطية، صانعة العقلانية، والنمط الرشيد للدولة.. إلخ.

وليس معنى هذا، أن أوجه الاختلاف بين السلطة التقليدية. والسلطة الكاريزمية، والسلطة العقلانية، التى حددها فبر، ليست سمات حقيقية تميز أنماط الدولة المختلفة. فنمط الدولة الرأسمالية يكشف فى الحقيقة عن سمات، هى إلى حد ما، السمات التى حددها فبر للنمط «القانونى - العقلانى» للسلطة : وعلى ذلك يمكن اعتبار هذه السمات، جزءا لا يتجزأ من مفهوم الدولة الرأسمالية[٦].

٢ - أنماط الدولة وأشكالها وقضية تقسيم مراحل تطور التكوين الاجتماعى

وبهذا نصل إلى القضية الحاسمة، قضية العلاقة بين أنماط الدولة واشكال الدولة،

واشكال الحكم، وهى ذات التعبيرات التى كان يستخدمها ماركس، وانجلز، ولينين. وهى أولا قضية تتعلق بالاصطلاحات. فقد كان هؤلاء الماركسيون الكلاسيكيون يستخدمون عادة إصطلاحى اشكال الدولة، وأشكال الحكم بمعنى واحد، عند الإشارة مثلا إلى «الجمهورية البرلمانية». و«الملكية الدستورية».. إلخ[٧].

ولنطرح أولا القضية التالية : إلى أى حد يمكن التمييز بين **أشكال الدولة** المختلفة، التى تنتمى إلى **نمط واحد من أنماط الدولة** ؟ وهى قضية مماثلة لقضية تحديد نمط الدولة.

فالمطلوب هو تصنيف **أشكال الدولة** تصنيفا يسمح بتحديد مكانها فى العلاقة بين مستويات التكوين الاجتماعى وميدان الصراع الطبقى فيه، وبحيث تبدو فى نفس الوقت، أشكالا لنمط واحد. إنها إذن مهمة مزدوجة، تقتضى :

(أ) تحديد نمط الدولة، على نحو يسمح بتفسير اختلاف وتباين أشكالها، باعتبارها أشكالا مختلفة لذات النمط. ويمكن ارجاع هذا التباين فى أشكال الدولة، إلى التغيرات التى تطرأ على العلاقات المكونة لهذا النمط.

(ب) إثبات أن هذه التغيرات لا تمس مصفوفة هذه العلاقات، وإنما هى أشكال متباينة لها.

ولما كان نمط الدولة الرأسمالية، يعنى فى المقام الأول، الاستقلالية النوعية لكل من الأبنية الاقتصادية، والسياسية. وهو ما نلمسه فى استقلالية الدولة، واستقلالية العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، فإنه يتعين النظر إلى الاشكال المختلفة لنمط الدولة الرأسمالى من زاوية التغيرات التى تطرأ على علاقة الدولة بالعلاقات الاقتصادية الاجتماعية. غير أن هذه التغيرات تقع فى حدود الاستقلالية المميزة لكل منهما. ومن ثم فهى لا تؤثر تأثيرا جوهريا فى طرفى هذه العلاقة وهما : أبنية الدولة وما للاقتصاد من تأثير عازل أو مفتت للعلاقات الاجتماعية. وهكذا، يتوقف شكل الدولة على درجة استقلاليتها، ونوع هذه الاستقلالية، وعلى هذا الأساس يمكن بناء نظرية للنمط

الرأسمالى للدولة، وما يتخذه هذا النمط من أشكال مختلفة، عندما نتناول علاقة ذلك **بالصراع الطبقى الاقتصادى**. وهى ذات المشكلة التى سنواجهها عندما نتناول علاقاة الدولة **بالصراع الطبقى السياسى**، ولا سيما علاقة الهيمنة الطبقية بالكتلة الحاكمة.

فما يثير الأشكال هنا، هو ما يطرأ على الدولة الرأسمالية من تحولات، باعتبارها مستوى ميدان فى التكوين الاجتماعى. إذ كيف يمكن فهم هذه التحولات مع بقاء هذا المستوى كما هو ؟ وهذا يصدق أيضا على قضية تحديد مراحل تطور الأبنية، والممارسات السياسية، وهى قضية جوهرية. فهل يمكننا تحديد «المراحل» المميزة لتطور تكوين اجتماعى معين، وهى مراحل لكل منها إيقاعه الخاص، وشكل الدولة الذى يلائمه؟

لا بد أولا، من استبعاد التطور التطورى، والتاريخى، الذى يفترض زمنا خطيا واحدا، سواء لتعاقب أساليب الإنتاج، أو لـ «مراحل» تطور التكوين الاجتماعى، أو للأشكال التى يتخذها أحد مستوياته الميدانية. ولقد أدى هذا التصور إلى **تقسيم التطور على أساس التسلسل الزمنى أو التاريخى وقد أشاع هذا التصور الاضطراب** فى ميدان العلوم الاجتماعية. وتمثل أشكال الدولة الرأسمالية المختلفة - وفقا لما انتهى إليه هذا التصور - مراحل متعاقبة فى تحولها، تقابل مراحل التطور البسيط للتكوينات الرأسمالية.

غير أن قضية التحولات التى تطرأ على مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى - هو فى حالتنا أشكال الدولة الرأسمالية - ينبغى ردها إلى قضية تقسيم تطور التكوين الاجتماعى فى مجموعه إلى أطوار phases، ومراحل stades على ما أوضحه شارل بتلهايم بقوله :

«يبدو أن هناك ما يبرر الاحتفاظ باصطلاح «الأطوار» للدلالة على اللحظتين الرئيسيتين فى تطور التكوين الاجتماعى وهما :

(أ) طور الارهاصات والبدايات الأولى، أى طور الانتقال بمعناه الدقيق.

(ب) طور إعادة الإنتاج الموسع للبنية الاجتماعية.

ويتميز كل من هذين الطورين، بترابط نوعى بين مستويات التكوين الاجتماعى المختلفة وتناقضاتها. ومن ثم يتميز كل منهما، بنمط خاص من التطور غير المتكافئ لهذه التناقضات.

وخلال الطور الواحد، يصبح ما كان تناقضا رئيسيا فى لحظة معينة، تناقضا ثانونيا، بل ويتحول الوجه الثانوى للتناقض، ليصبح الوجه الرئيسى . ويحدد هذا التبدل الذى يطرأ على التناقضات إيقاع المراحل المختلفة لطور معين... تتميز بتغير العلاقات بين الطبقات، أو بين شرائح الطبقة الواحدة، ونعنى بها تلك «المراحل المميزة» لطور معين[٨].

ومع تمسكنا بهذين الاصطلاحين، الأطوار، والمراحل، نود أن نضيف هنا بعض الايضاحات. أن الأطوار، والمراحل، التى تعنينا هنا، هى أطوار، ومراحل **تطور تكوين اجتماعى** معين : إنها - فى المثال الذى نحن بصدده - مراحل تطور تكرار الإنتاج الموسع لتكوين يسوده أسلوب الإنتاج الرأسمالى. وهى مع ذلك، تتميز بالتعايش الحقيقى بين **الأشكال** النوعية المختلفة **لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»**. وتنطوى هذه الاشكال على حقائق اقتصادية متباينة تباينا عميقا، ابتداء من الإنتاج السلعى البسيط حتى رأسمالية الدولة الاحتكارية، مرورا بالإنتاج الرأسمالى الخاص، والإنتاج الرأسمالى الذى يعتمد على الشركات المساهمة، والرأسمالية الاحتكارية»[٩]. **هذه الأشكال التى يتخذها النظام الرأسمالى، هى أشكال لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»**، وهو ما عبر عنه لينين فى كتابه **«الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»** بقوله :

«ليست الامبريالية، والرأسمالية المالية، إلا أبنية فوقية للرأسمالية القديمة. فإذا ازلنا هذا الجزء العلوى، ظهرت الرأسمالية

القديمة»...

وتتميز هذه الأشكال، التى يتخذها أسلوب الإنتاج الرأسمالى - من الناحية النظرية - باختلاف صور الترابط بين مستوياتها، وذلك فى إطار مصفوفة واحدة، هى مصفوفة هذا الأسلوب الإنتاجى. وهى أيضا، تعبير عن الاتجاه لتكوين توليفات cambinaisons مختلفة، تضم أسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب الإنتاج الأخرى فى التكوين الرأسمالى، وتجمع بين أشكال المختلفة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى وحده المصفوفة. ويفرق ويميز بينها التغيرات التى تطرأ على الترابط بين المستويات المختلفة التى تضمها تلك المصفوفة ويفترض أسلوب الإنتاج الرأسمالى - فى هذه الحالة - الاستقلالية النوعية للدولة، والاقتصاد. وهذا يعنى وجود نوع من الترابط بين السياسة، والاقتصاد. أى نوع من التأثير لكل من هذين المستويين فى الحدود التى يسمح بها المستوى الآخر. إن كل الأشكال التى يتخذها أسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»، تفترض من الناحية النظرية، استقلالية نسبية للسياسة عن الاقتصاد، ومع ذلك، فهناك نظام الرأسمالية الخاصة، الذى يفترض وجود دولة تأخذ بمبدأ عدم التدخل فى الحياة الاقتصادية، بينما يفترض النظام الرأسمالى الاحتكارى وجود دولة تدخلية.

ويرجع هذا الاختلاف فى أشكال الدولة إلى اختلاف الصور النوعية التى تتخذها علاقة الاقتصاد بالسياسة، وهما مستويان مستقلان نسبيا، إن هذه الأشكال المختلفة، **هى متغيرات لثابت نوعى.**

لنرجع إلى قضية مراحل تطور التكوين الاجتماعى، الذى يسوده أسلوب الإنتاج الرأسمالى. فى هذا التكوين، نجد إلى جانب التعايش بين أساليب الإنتاج المختلفة، تعايشا بين أشكال «خالصة» عديدة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى : كالرأسمالية الخاصة، والرأسمالية الاحتكارية، ورأسمالية الدولة الاحتكارية وغيرها.. وكما يرتبط طور تكرار الإنتاج الموسع لتكوين معين بغلبة أسلوب معين فى الإنتاج - هو فى حالتنا - أسلوب الإنتاج الرأسمالى، كذلك ترتبط كل مرحلة من مراحل هذا الطور، بسيادة شكل معين من أشكال هذا الأسلوب «الخالص»، وهذا يستتبع ظهور

تركيبة عينية تضم أسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب إنتاج أخرى. وعلى ذلك، يمكن القول، بأن هناك مرحلة الرأسمالية الخاصة، ومرحلة رأسمالية الشركات المساهمة، ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية، ومرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. ويتوقف شكل الدولة فى كل مرحلة من مراحل تطور التكوين الرأسمالى على شكل أسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد فيها، فلكل منها شكل الدولة الذى يلائمه.

وهكذا تتميز هذه الأشكال، التى تتخذها الدولة، فى تكوين اجتماعى معين، بالتحول النوعى، الذى يطرأ على علاقة السياسة بالاقتصاد. وهو تحول مؤثر، يمكننا أن نلمس انعكاساته فى ميدان الصراع الطبقى. وعلى وجه التحديد :

(١) علاقة الدولة بتفتت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أى علاقة الدولة بالصراع الاقتصادى، ويتمخض التحول الذى يطرأ على هذه العلاقة عن سلسلة من النتائج الملموسة تتمثل فيما يحدث فى الشرعية من تغير يتمثل فى تغير العلاقة بين السلطتين التنفيذية، والتشريعية... إلخ.

(٢) علاقة الدولة بالهيمنة الطبقية وبالكتلة الحاكمة. أى علاقة الدولة بالصراع السياسى، إذ يتلاءم شكل الدولة، فى كل مرحلة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى، مع التركيبة المميزة للكتلة الحاكمة. ولهذا سنقسم كل مرحلة من هذه المراحل المختلفة، على أساس التغيرات، التى تطرأ على تلك الكتلة[١٠].

*

بقيت كلمة أخيرا، نتناول فيها علاقة الاقتصاد بالسياسة، وهى العلاقة التى تطبع أشكال الدولة المختلفة بطابعها. ونتناول فيها أيضا، الصور المختلفة لتدخل كل من الاقتصاد، والسياسة فى مجال الآخر، فى المراحل المختلفة لتطور التكوين الرأسمالى. وهذا لازم، لإزالة بعض اللبس، وسوء الفهم. ففى النظرية السياسية، تراث كامل يخلط بين تلك الاستقلالية، وبين عدم تدخل السياسة فى الاقتصاد. وهو ما تتميز به الدولة اللبرالية، ونظام الرأسمالية الخاصة، ذلك أن هذا التراث ينطلق فى تحديده لاستقلالية

الاقتصاد والسياسة من منطلق ايديولوجى، يتمثل فى التقليد النظرى الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر، والذى يفترض فكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة. ويرى فى تدخل الدولة المعاصرة، الملحوظ، فى الميدان الاقتصادى - فى ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية الغاء لاستقلالية الدولة، والاقتصاد، كسمة مميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى والنتيجة هى اعتبار شكل الدولة فى ظل نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية، **شكلا انتقاليا**، لأنه ينطوى على إلغاء هذه الاستقلالية.

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على عدم دقة هذا المفهوم. طالما أن الاشكال المختلفة لتدخل أو لعدم تدخل الدولة الرأسمالية فى الاقتصاد - التى تطبع بطابعها هذه الدولة على اختلاف أشكالها - يفترض الاستقلالية النوعية للسياسة، والاقتصاد. ويحكم العلاقة بين هذين الميدانين، وما يطرأ عليها من تغيرات، مدى تأثير أحدهما فى الآخر، فى إطار هذه الاستقلالية، وهو **إطار ثابت لا يتغير**. فالدولة التى تأخذ بمبدأ التدخل فى النشاط الاقتصادى، تمارس هذا التدخل فى إطار استقلاليتها بالنسبة للميدان الاقتصادى، وما تتخذه هذه الاستقلالية من أشكال خاصة. أى فى إطار مصفوفة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى لا يتغير، وهذا ما يتضح من القراءة المستفيضة **لرأس المال**، الذى يعتبره البعض دراسة للرأسمالية الخاصة. فهم يرون فيه وصفا لما تتميز به الدولة الليبرالية من عدم التدخل فى المجال الاقتصادى، فى حين أن **رأس المال** يعطينا، فى الحقيقة، مفاتيح خلق مفهوم الدولة الرأسمالية. فما يستوقفنا فى **رأس المال**، هو فكرة استقلالية الاقتصاد، والسياسة المميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، وليس ما تتميز به الدولة الليبرالية فى مرحلة الرأسمالية الخاصة، من عدم التدخل فى الاقتصاد. وعلى ذلك فما يعتبر عادة - فى **رأس المال** - وصفا لعدم تدخل الدولة الليبرالية فى النشاط الاقتصادى فى ظل الرأسمالية الخاصة، ليس فى الحقيقة إلا تحليلا لظاهرة استقلالية **الدولة الرأسمالية**، والاقتصاد باعتبارها **الشرط الأولى** لجميع صور تدخل الدولة فى مرحلة معينة، فى الحدود التى يسمح بها أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

وقد نشأ عن هذا القول سوء فهم آخر، فيقال : إن **رأس المال** لم يعالج أصلا قضية تدخل هذا النمط من أنماط الدولة فى الميدان الاقتصادى. وهذا غير صحيح. فقد أفرد ماركس لهذا الموضوع مكانا خاصا فى **رأس المال**، وإن لم يتناوله بشكل مباشر إلا فى الفقرة الخاصة بتشريع المصانع، وهذا يرجع إلى غلبة المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وإلى الاستقلالية النوعية لمستوياته. فكما أننا لا نجد فى **رأس المال** دراسة لنمط الدولة الرأسمالية، كذلك لا نجد فيه دراسة لمظاهر تدخلها المختلفة فى المجال الاقتصادى. فما نجده فى **رأس المال** هو بالتحديد دراسة لوحدة هيكل أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وأثرها فى بنية الميدان الاقتصادى. فلا نعثر فيه على دراسة لانعكاسات تلك الوحدة على بنية الميادين الأخرى. بل نجد فيه دراسة لمصفوفة استقلاليتها النوعية، وهى مصفوفة ثابتة لا تتغير. ومن باب أولى، لا نقع فى رأس المال على دراسة للتأثير المتبادل لهذه الأبنية المختلفة فى إطار وحدتها، بل دراسة انعكاس هذا التأثير المتبادل فى الميدان الاقتصادى.

وإذا كان البعض يستخلص من تحليل **رأس المال** لمصفوفة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ومن تناوله غير المباشر لتدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى، وصفا لأسلوب فى الإنتاج لا تتدخل الدولة فى ظله فى الاقتصاد، فإنه يقع فى خطأ بالغ، يؤدى إما إلى اعتبار **رأس المال** وصفا لمرحلة من مراحل تطور التكوين الرأسمالى، هى مرحلة الرأسمالية الخاصة، أو اعتباره تحليلا لأسلوب إنتاج «تجاوزته» التحولات المعاصرة. ولهذا يطلق عليها البعض مرحلة انتقال غير أن تصور ماركس فى **رأس المال** لمكان وحدود الاقتصاد، والسياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، يتسع ليشمل عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وهو ما يميز الدولة الليبرالية. كما يشمل تدخل مختلف أشكال الدولة الرأسمالية، بما فى ذلك تدخل الدولة فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية.

٣ - اشكال النظم السياسية، وتحديد مراحل التطور السياسى

ومع ذلك، ينبغى أن نفرق بين أشكال الدولة formes d'Etat واشكال النظم

السياسية formes de regimes ، وهو ما لم يفعله الماركسيون الكلاسيكيون. وسوف نستخدم اصطلاح اشكال النظم السياسية، بدلا من اصطلاح أشكال الحكم الغامض formes de gouvernement . قد يتخذ أى شكل من أشكال الدولة صورا متباينة من النظم السياسية، فالدولة الليبرالية مثلا، قد تتخذ شكل النظام الملكى الدستورى (بريطانيا)، أو شكل النظام الجمهورى البرلمانى «فرنسا». كما أن هناك صورا مختلفة للدولة التى تأخذ بمبدأ التدخل فى النشاط الاقتصادى، تتمثل فى النظم السياسية المختلفة التى تعبر عنها، كالنظام الرئاسى الأمريكى، والنظام البرلمانى الانجليزى القائم على وجود حزبين، والنظام البرلمانى الأوروبى القائم على تعدد الأحزاب. هذا التباين فى النظم السياسية لا يمكن رده مباشرة إلى اختلاف مراحل تطور تكوين اجتماعى معين، ذلك أن تقسيم تطور هذا التكوين إلى مراحل يشمل العلاقات بين جميع مستوياته : **وإنما يرجع هذا الاختلاف أن للمستوى السياسى زمن خاص، ومن ثم فهو يرتبط بأبنيته النوعية،** فلهذا المستوى، المستقل نسبيا، زمنه **وإيقاعه الخاص،** الذى يشكل فى ارتباطه بأزمنة المستويات الأخرى، مرحلة تاريخية معينة، فى تطور التكوين الاجتماعى. ويعتمد التحليل العينى لوضع سياسى ملموس على الجمع بين تحديد مراحل تطور المستوى السياسى، وتحديد مراحل حقبة تاريخية متميزة. ويعتمد التمييز بين النظم السياسية، التى تنتمى إلى شكل معين من أشكال الدولة على تحديد احداثيات المستوى السياسى، وعلى سبيل المثال، تحديد «الكتلة الحاكمة»، وتحديد الوضع الملموس لتمثيل الأحزاب السياسية للطبقات، ولأقسامها المختلفة، على «المسرح السياسى». وهكذا، تبدو النظم السياسية كمتغيرات فى الحدود التى يمليها شكل الدولة، فى مرحلة متميزة، من مراحل تطور التكوين الاجتماعى. كما يبدو النشاط الملموس للأحزاب السياسية، وعلاقاتها، كمتغيرات فى ظل نظام سياسى معين، كمتغيرات فى الحدود الملائمة للكتلة الحاكمة، ولشكل الدولة فى تلك المرحلة.

والآن يمكننا أن نستخلص بعض النتائج، فيما يتعلق بقضية تحديد مراحل التطور:

(١) إنه لا يمكن إجراء هذا التقسيم لمراحل تطور التكوين الاجتماعى، استنادا إلى النموذج التطورى، القائم على التسلسل الزمنى أو التاريخى. فليس هناك ترتيبا زمنيا لتعاقب مراحل التطور الاجتماعى، أو خطا واحدا لنشأة وتعاقب أشكال الدولة المختلفة. ولما كان التكوين الرأسمالى، هو تكوين تتعايش فيه مختلف أساليب الإنتاج، ومختلف أشكال أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ويتميز بالترابط المعقد بين مستوياته، التى لكل منها زمنه الخاص، ويسود فيه شكل معين من أشكال أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فإن تطور مثل هذا التكوين، لا يمكن أن يكون تطورا بسيطا. فقد تسبق المرحلة التى تسود فيها الرأسمالية الاحتكارية والدولة التدخلية - فى تطور تكوين اجتماعى معين - المرحلة التى تسود فيها الرأسمالية الخاصة، والدولة الليبرالية. مثال ذلك : فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فى البلدان الغربية، وهى الفترة القصيرة نسبيا، التى اعقبت «اقتصاد الحرب»، والتى كانت الغلبة فيها للرأسمالية الخاصة، والدولة الليبرالية. ثانيا - أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم فى أغلب الأحيان دون المرور بمرحلة وسيطة، وهى تعتبر مرحلة حتمية، إذا أخذنا بالتصور الخطى للقانون النظرى الذى يحكم التطور، قانون ميل مراحل التطور إلى التعاقب. مثال ذلك : انتقال بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية من مرحلة الرأسمالية الخاصة، الدولة الليبرالية التى عرفتها قبل الحرب، إلى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، و«الدولة القوية»، دون المرور بمرحلة الرأسمالية الاحتكارية والدولة التدخلية، وذلك على خلاف الحال فى فرنسا.

ثالثا - إن ملاحظاتنا السابقة، حول أنماط الدولة، تصدق أيضا على أشكال الدولة : فإذا كانت الدولة تكتسب فى هذه المرحلة من تطور التكوين الاجتماعى، السمات المميزة لاشكال مختلفة، فهذا يرجع بالتحديد إلى تعدد أشكال أسلوب الإنتاج الرأسمالى، التى توجد جنبا إلى جنب فى تلك المرحلة. وتكون الغلبة لشكل معين من بين هذه الأشكال المتعددة، داخل الوحدة المعقدة لهذه الدولة، هو الذى يضفى عليها ملامحه الملموسة.

(٢) ولا بد من الإشارة، عند الحديث عن أشكال الدولة، إلى ما نجده من مظاهر التفاوت، وانعدام التطابق، سواء فى مجال العلاقات بين الأبنية أو فى مجال العلاقة بين

البنية الفوقية السياسية - القانونية - وميدان الممارسات الطبقية، أى ميدان الصراع الطبقي. فهذا التفاوت، هو الذى يفسر لنا مثلا، غلبة الشكل الليبرالى للدولة فى **الطور الاحتكارى** من تطور تكوين اجتماعى معين كما هو الحال فى المثال الأول : فشكل الدولة لا يكفى لتحديد المرحلة التى نحن بصددها، وإن كان أحد العناصر اللازمة لهذا التحديد، الذى يعتمد على مختلف العناصر، وما بينها من علاقات، متى بلغت **درجة معينة من النضج، تكتسب عندها** سمات **مرحلة** رأسمالية الدولة الاحتكارية **كمرحلة متميزة**. وهذا يكفى لتحديد طبيعة التكوين الاجتماعى. وقد يصل هذا التفاوت إلى حد **تنافر** العلاقة بين **أبنية** تلك الدولة **ووظائفها**. فهذه الدولة الليبرالية النموذجية، تجد نفسها مدعوة للقيام بوظائف الدولة التدخلية Eratin-tervrentioniste، وقد يصل هذا التنافر إلى حد **انفصام** الأبنية عن الوظائف، «فتستعير» بعض الأبنية وظائف «ملائمة» لأبنية أخرى، كما هو الحال فى ظاهرة البسماركية، التى سبق أن التقينا بها عند تناولنا لأنماط الدولة.

وهنا تظهر بجلاء أوجه الاختلاف بين ما يمكننا أن نطلق عليهَ عدم **التطابق الوظيفى وعدم التطابق الانفصامى** décalage dẹ rupture.

والماركسية تعتبر الانفصام بين الأبنية فى الحالة الأولى، أحد العناصر المكونة لوحدة طور متميز من أطوار تطور التكوين الاجتماعى. وذلك على خلاف مفهوم المذهب الوظيفى لهذا الانفصام. وعدم التطابق الوظيفى الذى يعنينا هنا، هو ذلك الذى يبدأ بالتماثل أو التجانس وينتهى بالتنافر بين البنية والوظيفة. ولكن هذا التفاوت، يصبح تفاوتا انفصاميا إذا ما تجاوز عتبة معينة. وهذا الانفصام غير متصور إذا استخدمنا تعبير «المخلفات» الذى درجت الكتابات الماركسية المبسّطة على استخدامه. فهذا المستوى الذى لا يتطابق، إلى حد الانفصام، مع سائر مستويات التكوين الاجتماعى، لا يمكن اعتباره فرعا ميتا، أو «زائدة طفيلية»، بالنسبة للوحدة. فهو يبقى ليؤدى فيها وظائف معينة. ولهذا يعتبر عنصرا يعتد به، عند تقسيم تطور التكوين الاجتماعى إلى أطوار محددة. بل وأكثر من هذا : فهو يؤدى فى الحقيقة وظائف جديدة لا تمت لأبنيته

بصلة. وبعبارة أخرى، يظل هذا التفاوت أو عدم التطابق، الذى يتجاوز عتبة معينة، يفعل فعله فى حدود وحدة التكوين الاجتماعى حتى وإن كان تفاوتا انفصاميا، فهذا الانفصام محكوم دائما بحدود تلك الوحدة(١١).

وقد يحدث هذا التفاوت فى أى مرحلة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى بين أبنية هذا التكوين، وميدان الممارسات الطبقية. غير أن ما يعنينا هنا، هو التفاوت أو عدم التطابق بين أشكال الدولة والتركيب الملموس للكتلة الحاكمة، فى المراحل المختلفة لتطور تكوين اجتماعى معين.

*

لن نستطرد هنا، فى معالجة القضايا الملموسة المتعلقة بتصنيف أشكال الدولة الرأسمالية، وأشكال النظم السياسية، فسنعود لنتناولها عندما تتوفر لدينا جميع العناصر اللازمة،. وبعد تحديد السمات المميزة للنمط الرأسمالى للدولة فى ضوء الخط النظرى الذى حددناه. فلقد كان من الضرورى أن نطرح أولا وبوضوح قضية علاقة مفهوم الدولة الرأسمالية بأشكال الدولة، وأشكال النظم السياسية، وذلك فى إطار اشكالية تقسيم وتحديد مراحل التطور.

الهوامش :

(١) رأينا فى الفصل الأول من هذا الكتاب، أن بناء مفهوم الدولة فى أساليب الإنتاج المختلفة، أى تحديد أنماط الدولة المختلفة، يتوقف على الأشكال المختلفة التى تتخذها الوظيفة العامة للدولة فى ظل تلك الأساليب، باعتبارها العامل الذى يضمن تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى : فقد أكدنا فى ذلك الفصل - بالتحديد - على أن تلك الأشكال المختلفة، تتوقف على موقع الدولة، ودورها فى أساليب الإنتاج المختلفة. وأثبتنا أن هذه الوظيفة قد اصبحت وظيفة مميزة للدولة الرأسمالية، وذلك بالتحديد، لاستقلالية كل من الاقتصاد

والسياسة، وهو ما يميز أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وبهذا سنعتمد في معالجتنا لقضية تصنيف أنماط الدولة على تحليلنا لهذه الاستقلالية، مرجئين بحث تأثيرها في الأشكال الملموسة التي تتخذها وظيفة الدولة الرأسمالية، باعتبارها عامل تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي الرأسمالي إلى الجزء الثالث في هذا الكتاب.

(٢) وفيما يتعلق بماكس فبر، الذي لا يزال إنتاجه غير معروف إلى حد كبير في فرنسا، لا بد من الرجوع إلى مقالات J.M. Vincent الرئيسية لا سيما ما نشر منها في مجلة : L'homme et la societé No 3 et 4

وكذلك كتاب : J. Freund : la sociologie de M. Weber 1966.

ونجد نقدا رائعا للأنماط المثالية قدمه : R. Establet

في كتاب : Lire le Capital : t II p. 338.

(٣) وتعتبر هذه المشكلة الأساسية، القضية الأولى في الجدل الراهن الدائر حول مناهج العلوم الاجتماعية. والمناقشات الدائرة في فرنسا حول هذا الموضع لا تزال في بدايتها الأولى ولهذا أشير إلى كتاب:

Logik der sozialurssenshaften, koln,Berlin, 1965, Edité par E. Topsitch.

ففي هذا الكتاب، نجد نصوص المواجهة الشهيرة بين ك. بوبر K. Poper وادورنو .The Adorno حول هذا الموضوع (المرجع السابق ص ١١٣ وما بعدها، من ٣٢١ وما بعدها) كما نجد فيه عرضا وافيا لتلك القضية في علم السياسة بقلم لاسويل H. Lassiwel بعنوان :

Das qualitative und das quantitative (p 464 et suiv).

(٤) وعن العلاقة بين مفهوم «المتغيرات» والنمط المثالي راجع :

gesammette aufsatze zur religionssozioliogie. Tubingen 1932-23. t I. p 21 et suiv, 37 et suiv 233 et suiv.

فضلا عن أفكار فبر المنهجية العامة عن النمط المثالى المنتشرة فى مؤلفاته.

ونجد العلاقة بين «تاريخه القيم، و «النموذج» واضحة فى تحليلات ت . بارسونز T. Por-sons السياسية. راجع :

Voting and the equibrium of the american political system 1954.

وهذا التيار الذى يمثله بارسونز، هو نتاج لانتساب المذهب الوظيفى مباشرة إلى. فبر.

(٥) المرجع السابق الجزء الثانى الفصل السابع Wirtsehaft und gesellschaft

انظر مجموعة كتابات فبر :

Reschtssoziolgie Ed. J. Unickelmann Berlin-Neuild 1960 Pos-sim.

(٦) ويتخذ هذا المفهوم التجريبى الوضعى للمعرفة، والمرتبط باشكالية المذهب التاريخى، يتخذ هذا المفهوم صورة أخرى عند ج. وديللا فولب، وذلك فى مفهومه للنموذج «المجرد - المجدد» modele "abstrait - determiné"

(٧) كما هو الحال فى النصوص السياسية لماركس وانجلز. وفى «كاوتسكى المرتد»، و«الدولة والثورة» للينين.. إلخ.

(٨) Ch. Bettelheim : la Transition vers l'économie socialiste. Ed. maspero 1968.

(٩) Bettelheim : "la construction du socialisme..." in la Pensée No. 126 Arril 1966 p. 58 et suiv.

وفى هذا المقال يتحدث بتلهام عن طور الانتقال، وعن طور تكرار الإنتاج الموسع أى عن مجمل المراحل المختلفة لتطور النظام الرأسمالى.

(١٠) وسنتناول هذه النقاط فيما بعد بالتفصيل. ولهذا سنكتفى هنا بالتأكيد على أن علاقة الدولة بالصراع الطبقى، هى المجال الملائم لتحديد التغيرات التى تطرأ على أشكال الدولة الرأسمالية، وما تتميز به من ترابط نوعى بين أبنيتها الاقتصادية، والسياسية. ومن ثم اختلاف صور تدخل الاقتصاد فى السياسة، أو السياسة فى الاقتصاد، ضمن ذات الإطار، الذى يظل كما هو لا يتغير. وإذا نظرنا مثلا، إلى العلاقة بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية، وهى علاقة تختلف، فى رأى ماركس، باختلاف أشكال الدولة الرأسمالية، فإننا نجد أن تغير هذه العلاقة، لا يتوقف فقط على صور تدخل أى بنية ميدانية structure Régionale فى الحدود التى تسمح بها بنية أخرى. فمثلا القول، بأن الغلبة تكون حتما للسلطة التنفيذية فى الدولة التى تتدخل فى الاقتصاد على نطاق واسع، هذا القول، يخلط بين ما يعتبر علاقة ضرورية بين ظاهرتين correlation ، وبين تفسير هذه العلاقة، فضلا عن خطئه فى أغلب الأحيان، فالقضية أكثر تعقيدا من هذا بكثير. ولتحديد أهمية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كمؤشر، لا بد من تحليل علاقة الدولة بتفتت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية - (ونعنى بهذا قضية تغير أشكال المشروعية) وبالهيمنة الطبقية داخل الكتلة الحاكمة.

(١١) والتفاوت الذى نتحدث عنه هنا هو التفاوت الانفصامى، وهذا التعبير ينطبق على أى عنصر من عناصر البناء الاجتماعى الشامل، أو بنية أى ميدان un structure Ré-gionale من الميادين، التى تتألف منها وحدة هذا البناء. ولا ينبغى أن نخلط بين هذا النوع من الانفصام، وبين الوضع الذى تتصدع فيه وحدة التكوين الجتماعى ككل. فهذه الوحدة تعتبر فى هذه الحالة «وحدة انفصامية "unité de Rupture" وتكون بصدد وضع ثورى Situation révolutionaire ففى هذه الحالة الأخيرة، تندمج كافة تناقضات التكوين الجتماعى فى لحظة واحدة بفعل التطور غير المتكافئ لأبنيته الميدانية مما يقتضى التغبير الشامل لتلك الوحدة. راجع :

L. Althusser : "Contradiction et sur determination" in Pour Marx. أما فى حالة التفاوت الانفصامى بين مستويات أحد الأبنية الميدانية، تبقى وحدة التكوين الاجتماعى كما هى، محتفظة باطبعها المتيمز. وبعبارة أخرى، لا يرجع الوضع الثورى فى «الوحدة الانفصامية» إلى تناقض بسيط بين «الأساس» "base" و«البناء الفوقى» "superstructure" الذى لم يعد يتطابق معه.

الفصل الثالث

الدولة الإستبدادية هى دولة انتقالية

١ - نمط الدولة وقضايا مرحلة الانتقال

يمكننا الآن، إبداء بعض الملاحظات حول الانتقال من النمط الاقطاعى إلى النمط الرأسمالى للدولة.ويكفى أن نذكر - دون الخوض فى قضية مراحل الانتقال بصفة عامة - إن اشكالية مراحل الانتقال، هى اشكالية خاصة، لا يمكن اختزالها إلى اشكالية أصل أسلوب الإنتاج، كما فعل المذهب التاريخى. فليست نظرية مراحل الانتقال، نظرية لأصل العناصر المكونة للبنية الجديدة، وجذورها، وإنما هى نظرية لارهاصات، وبدايات هذه البنية الجديدة. فلكل مرحلة من مراحل الانتقال نمط خاص، يتمثل فى ترابط نوعى بين مستويات التكوين الاجتماعى الانتقالى، يرجع إلى التعايش المعقد بين أساليب الإنتاج

المختلفة فى هذا التكوين، وإلى انتقال مؤشر السيطرة باستمرار من أسلوب إلى آخر من أساليب الإنتاج، بصورة مستترة فى أغلب الأحيان.

وتطرح الدولة الاستبدادية، التى نعتبرها هنا دولة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا الغربية، قضايا من نوع خاص. إن غالبية المؤرخين متفقون على أن نشأة الدولة الاستبدادية، هى نقطة التحول الحاسمة، فى الانتقال من الدولة الاقطاعية إلى الدولة الرأسمالية، وليس ظهور تلك الدولة، التى تعبر عن رسوخ السيطرة السياسية للطبقة البرجوازية التى تعتبر الدولة، والتى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، مثلا نموذجيا لها. فالمشكلة إذن هى : إن الدولة خلال مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، تكشف فعلا عن سمات تبرر اعتبارها - من ناحية التصنيف - دولة من النمط الرأسمالى. وإن كانت تحمل الكثير من ملامح الدولة الاقطاعية، فى حين أن فترة الانتقال تتميز بعدم «رسوخ» سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى. ومن هذا يتضح بجلاء، أن عدم التطابق بين البنية الفوقية السياسية، والمستوى الاقتصادى، هو السمة الخاصة المميزة لمرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية.

ومن هذا يتضح أيضا، مدى تعقد المشكلة التى نحن بصددها، وإن كان البعض يميل عادة إلى تبسيطها. فلقد ذهب هؤلاء - استنادا إلى الرأى القائل بأن الدولة هى نتاج للطبقة الحاكمة وذيل لها - إلى أن مرحلة الانتقال، التى أشرنا إليها، تتميز بتحول البرجوازية أولا إلى طبقة مسيطرة اقتصاديا، ثم تصبح فيما بعد، نتيجة لقيام الدولة البرجوازية، الطبقة المسيطرة سياسيا. والدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، هى المثل النموذجى لهذه الحالة. ولئن صحت هذه التأكيدات من حيث دلالتها على عدم التطابق بين الدولة الانتقالية، وميدان الصراع الطبقى، إلا أنها لا تصدق على علاقة البنية الفوقية للدولة بسائر الأبنية الاجتماعية، لأنها تؤدى إلى اعتبار الدولة الاستبدادية شكلا من أشكال الدولة الاقطاعية.. غير أن دولة الانتقال الاستبدادية تتسم بصفة عامة ببعض السمات الرئيسية المميزة لنمط الدولة الرأسمالية. وهذا دليل على انسلاخها تماما عن نمط الدولة الاقطاعية، فى حين أن البرجوازية لم تكن قد أصبحت بعد

الطبقة المسيطرة سياسيا. ونود أن نؤكد هنا، على أن اكتساب الدولة الاستبدادية للطابع المميز لنمط الدولة الرأسمالية، لا يرجع إلى قيام تحالف سياسى بين طبقة النبلاء السائدة سياسيا، والبرجوازية المسيطرة اقتصاديا. فالتناقض الرئيسى، خلال تلك المرحلة، كان بالتحديد بين النبلاء والبرجوازية(١).

غير أن بنية مرحلة الانتقال، أى الهيكل النظرى للانتقال، على حد تعبير بتلهايم، يتميز، بصفة عامة، بعدم التطابق بين **علاقة الملكية** و **علاقة التملك الفعلى**(٢) وهو السمة المميزة للصناعة اليدوية «المانيفاكتورة»، التى تعتبر الشكل الملموس للانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، وهذا ما عبر عنه ماركس بقوله :

> **«يستحوذ رأس المال فى البداية على العمل فى الظروف التكنيكية التى أوجدها التطور التاريخى، وذلك دون إحداث تغيير فورى فى أسلوب الإنتاج.»(٣).**

وتتميز الصناعة اليدوية، على وجه التحديد، بأن أسلوب الملكية فى ظلها قد أصبح فعلا الشكل - الرأسمالى للملكية : ففى ظل هذه العلاقة، علاقة الملكية الرأسمالية تم «اخضاع» العامل رسميا لرأس المال وتتجلى هذه العلاقة فى الشكل التنظيمى الجديد - الشكل الرأسمالى - لتنظيم العمل داخل الصناعة اليدوية ذاتها.

أما عملية العمل، أى التملك الفعلى للطبيعة عن طريق الإنتاج، فهى فى الصناعة اليديوية لا تتميز بانفصال العامل عن وسائل الإنتاج بل باتحادهما. فهذا الانفصال لم يحدث إلا مع قيام **الصناعة الكبيرة**، حيث يتحقق التجانس بين الملكية والتملك الفعلى.

ويتجلى عدم التطابق بين الملكية، والتملك الفعلى، الذى تتميز به مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوربا الغربية، فى التفاوت الزمنى فى التطور بين الأشكال القانونية، والبنية الفوقية السياسية للدولة من ناحية، والهيكل الاقتصادى من ناحية أخرى. ويتفق هذا التفاوت الزمنى فى التطور، بين المستوى السياسى -

القانونى، والمستوى الاقتصادى، مع التفاوت الزمنى فى التطور، بين علاقة الملكية المتميزة عن تعبيرها القانونى، وبين علاقة التملك الفعلى، فى التركيبة الاقتصادية التى تضمهما. لقد نشأ رأس المال باعتبارها ملكية اقتصادية، قبل «إخضاع» العامل «فعلا» لرأس المال[٤] وهو يفترض انفصال العامل عن وسائل الإنتاج : وهذا يصدق على علاقات الملكية الخاصة القانونية الشكلية، كما يصدق على الدولة الانتقالية. لقد كان الشكل القانونى للملكية فى مرحلة الانتقال شكلا رأسماليا. وكان الشكل المؤسسى للسيطرة السياسية، المتمثل فى الدولة الاستبدادية، شكلا رأسماليا، حتى قبل أن ينفصل المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه، أى قبل أن يتحقق الشرط النظرى الأولى لقيام علاقات الإنتاج الرأسمالية. وإذا حللنا أصل أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فإننا نجد فى الصناعة اليدوية أيضا، تلك «الشروط» التى لخصها ماركس فى كتابه... (Grundrisse) فى تعبير «الفرد المعدم» أو «العامل الحر»، ووهو تعبير له دلالته ومغزاه.

ولما كانت نظرية الانتقال، لا تعتبر بحثا فى أصل العناصر المكونة للنبية الاجتماعية الجديدة، وإنما هى نظرية فى أرهاصاتها، وبداياتها الأولى، فلا يتصور **نظريا**، ارجاع الأبنية الرأسمالية للدولة الاستبدادية، ولا الملكية الشكلية الرأسمالية، إلى تحقق تلك الشروط التاريخية بالفعل. فلكى نفهم طبيعة الدولة الاستبدادية، والملكية الشكلية الرأسمالية، لا بد أن نضعهما فى الإطار المميز لمرحلة الانتقال، أى فى إطار عدم التطابق بين علاقة الملكية وعلاقة التملك الفعلى، الذى أشرنا إليه.

ومع ذلك، فلا بد هنا، من إبداء ملاحظة إضافية، وهى ملاحظة تقودنا إلى تفرقة لها أهميتها. وهى أنه إذا كان انعدام التطابق، هو فى الواقع، سمة مشتركة، يتميز بها **الانتقال بصفة عامة**، تتمثل فى التفاوت الزمنى بين علاقة الملكية، وعلاقة التملك الفعلى من حيث التطور، فإنه ينبغى دائما التفرقة بين علاقة الملكية كعلاقة اقتصادية، والملكية القانونية، حتى يمكننا إلقاء الضوء على الصورة المعقدة لهذا التفاوت الزمنى، خلال الانتقال من تكوين اجتماعى معين إلى تكوين آخر. وبهذا يمكننا تحديد مراحل الانتقال المختلفة. إن ما يميز الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا الغربية، هو

تقدم علاقة الملكية - سواء فى ذلك الملكية الاقتصادية، أى تنظيم العمل فى الصناعة اليدوية، أو الشكل القانونى النظامى الذى يعبر عنها - بالنسبة لعملية العمل. أى أن هناك تطابقا، وإن اختلفت درجته، من مرحلة إلى أخرى، بين علاقتى الملكية الاقتصادية والقانونية، المتقدمين، بالنسبة لعملية العمل. أما فى الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، فيتخذ عدم التطابق صور مختلفة تماما. وهذا يرجع إلى الفارق الجوهرى بين الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، والانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. ولقد أكد الماركسيون الكلاسيكيون على هذه القضية وإن لم يعمقوها :

فأسلوب الإنتاج الرأسمالى، قد نما على أرضية الملكية الخاصة، التى كانت قد استقرت فى ظل أسلوب الإنتاج الاقطاعى، والتى تحولت إلى ملكية خاصة رأسمالية. أما الاشتراكية، فتعنى أن يصبح المنتجون أنفسهم مسئولين عن وسائل الإنتاج. وهو ما لا يمكن تحقيقه فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

كما أن لظاهرة عدم التطابق أهميتها، فى تفسير ما تتميز به هذه الدولة الانتقالية، من وجود أبنية رأسمالية، بالرغم من أنها كانت لا تزال تحمل الكثير من السمات الاقطاعية وكان لهذه السمات أثرها الفعال فى تلك الدولة.

وتتمتع الدولة الاستبدادية، بالنسبة لعلاقات الإنتاج، بالاستقلالية المميزة للدولة الرأسمالية، بالرغم من عدم تحقق الشروط النظرية لهذه الاستقلالية، التى تتمثل فى انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج كما تتسم هذه الدولة الاستبدادية، بما تتسم به الدولة الرأسمالية، من تأثير مفتت للعلاقات الاجتماعية، حتى قبل أن تتوافر الشروط الأولية لهذا التأثير، فى صورته الرأسمالية.

ويمكن تفسير ظاهرة عدم التطابق، إذا ما فهمنا وظيفة الدولة الانتقالية. وهنا تجدر الإشارة إلى تحليلات ماركس المتعلقة بالتراكم الأولى لرأس المال. ولم يكن المقصود بهذه التحليلات وضع نظرية للانتقال، بل بحث أصل العناصر المكونة للبنية الاجتماعية الجديدة.

إن وظيفة الدولة الاستبدادية غير محدودة بحدود أسلوب الإنتاج القائم. فوظيفتها هى خلق علاقات إنتاج لم تكن قائمة من قبل، هى العلاقات الرأسمالية، وتصفية علاقات الإنتاج الاقطاعية، أى تغيير حدود أسلوب الإنتاج القائم، ورسم حدود أسلوب الإنتاج الجديد.

وترجع وظيفة هذه الدولة الانتقالية فى تحقيق التراكم الأولى إلى ما للعامل السياسى من فاعلية خاصة فى المرحلة الأولى من مراحل الانتقال. ويتوقف مدى تدخل الدولة الاستبدادية فى الاقتصاد، واشكال هذا التدخل، بالدرجة الأولى، على الشروط التاريخية الملموسة اللازمة لنشأة الرأسمالية فى التكوينات الاجتماعية المختلفة.

٢ - الدولة الاستبدادية هى دولة رأسمالية

تختلف نشأة الدولة الاستبدادية - فى أوربا الغربية - من بلد إلى آخر، نتيجة للتطور غير المتكافئ للتجمعات القومية المختلفة. وترجع نشأة الدولة الاستبدادية - وفقا للتحديد المتفق عليه بين المؤرخين للمرحلة الاقطاعية - إلى زمن «الأزمة الكبرى» للنظام الاقطاعى خلال القرنين الرابع عشر، والخامس عشر.

وتميزت تلك الأزمة بانهيار الزراعة الاقطاعية على نطاق واسع، وظهور الصناعات الحرفية، وانخفاض عدد السكان.. إلخ. ولقد تدعمت تلك الدولة خلال فترة التوسع الجديدة، التى امتدت من منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، خالقة بذلك «أزمة شاملة» لعلاقات الإنتاج الاقطاعية مؤذنة - كما قال ماركس - ببداية عصر الرأسمالية»[٥].

ويمكننا أن نتبين معالم تلك الدولة، فى صورتها الحقيقية، فى الإمارات الإيطالية فى القرن الخامس عشر. ونجدها فى فرنسا، فى عهد لوى الثالث عشر، وريشيليو كما نجدها فى إسبانيا، فى عهد الملك فرديناند، والملكة ايزابلا الكاثوليكيين[٦]. أما فى إنجلترا فقد، كان الوضع الملموس فيها مختلفا، إذ جاء الانتقال من الدولة الاقطاعية إلى الدولة

الاستبدادية فيها هشا، وهزيلا. وهذا هو أيضا - الحال فى بلاد الأراضى الواطئة[٧].

وتتميز الدولة الاستبدادية بتركز سلطة الدولة فى يد من يتولاها، وهو الملك عادة. وهى سلطة لا تخضع لرقابة المؤسسات الأخرى، ولا يتقيد الملك فى ممارستها بأى قيد تشريعى، سواء كان قانونا وضعيا أم قانونا طبيعيا - الهيا. فصاحب السلطة هو المشرع الأوحد. فسلطة الدولة الاستبدادية، تبدو شديدة التركز، وذلك على خلاف النمط الاقطاعى للدولة، حيث تتقيد سلطة الدولة بالقانون الالهى، باعتبارها مظهرا من مظاهر النظام الكونى - الالهى. كما تقيدها امتيازات الطوائف الاقطاعية المختلفة، طالما أن الروابط الاقطاعية تمثل هرما متدرجا من السلطات المطلقة، التى يمارسها الاقطاعيون على الأرض التى يملكونها، وعلى الناس الذين يرتبطون بها.

وفى الوقت الذى أخذت تتصدع فيه مجالس الطوائف على اختلافها، كالمجالس العامة، والدايت.. وغيرها التى كان نشاطها يحد من السلطة المركزية، برزت الدولة كمؤسسة مركزية، هى مصدر لكل سلطة «سياسية» داخل إطار إقليم وطنى محدد. وهكذا، تكونت تدريجيا فكرة سيادة الدولة، التى تعبر عن السيطرة العامة النظامية المطلقة، والمنفردة، على مجموعة اقليمية - قومية معينة، وعن الممارسة الفعلية للسلطة المركزية المتحررة من «القيود غير السياسية»، القانونية، والأخلاقية والكنسية، التى كانت تميز الدولة الاقطاعية.

وهكذا، تكشف الدولة الاستبدادية عن استقلاليتها بالنسبة للميدان الاقتصادى، وتحل «العلاقات السياسية بمعناها الدقيق» محل الروابط الاقطاعية، التى كانت تصطبغ بصبغة مقدسة فى ظل الدولة الاقطاعية. وتكتسب السلطة المركزية طابعا عاما، بانسلاخها عن الميدان الخاص. وأصبحت تمارس، وقد تحررت من القيود «غير السياسية» الدينية، والأخلاقية، على نحو «مطلق، على مجموعة قومية - شعبية محددة. وهذا يعنى انهيار الحواجز التى كانت تحول دون قيام السلطة المركزية، والتى تتمثل فى الولايات الاقطاعية. ونشهد ولادة مفهوم «الشعب»، ومفهوم «الأمة»، وهما المبدءان اللذان قامت عليهما الدولة، التى يفترض أنها تمثل «المصلحة العامة».

ومن ناحية أخرى نشهد، عملية الصياغة القانونية للأفراد على غرار ما يحدث فى الميدان الخاص، باعتبارهم «رعايا خاضعين للدولة». صحيح أن السلطة المركزية ذات السيادة لا تفترض التقيد بأى قانون بالمعنى الاقطاعى لهذه الكلمة، غير أن ثمة **نظاما قانونيا مكتوبا** قد أخذ يحل - مع ميلاد تلك السلطة - محل **امتيازات العصور الوسطى** العرفية، أو المكتوبة. ويتمثل هذا النظام القانونى فى قواعد القانون «العام» التى تنظم علاقة رعايا الدولة بالسلطة المركزية. وقد اكتسبت هذه القواعد سمات التجريد والعمومية، والشكلية، المميزة للنظام القانونى الحديث. وتحددت أوضاع المواطنين فى مؤسسات الدولة السياسية على غرار الأوضاع القائمة فى مجال العلاقات الخاصة. فالسلطة المركزية تحترم عادة القوانين التى تضعها، وهى تتروى قبل أن تتدخل فى المجال الخاص.

وترتبط سيادة الدولة فى تصور بودان Bodin بقضية وحدة السلطة «السياسية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة» : فهذه السلطة تمثل السلطة «السياسية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة» : فهى تمثل وحدة المواطنين فى الميدان العام، وتعتبر الدولة تجسيدا للمصلحة العامة، التى أضحت موضوع الساعة[٨] : فهى جوهر وأصل فكرة «**المصلحة العليا**»[٩]، التى طالما استخدمتها الدولة ذريعة لتبرير تصرفاتها المنافية للقانون والعدالة. وهى تعنى استقلال سلطة الدولة المتحررة من كافة القيود غير السياسية، **طالما** انها تمثل الصالح العام. وهكذا ظهرت أول صياغة لنظريات العقد الاجتماعى، التى تعد فى صورتها اللاحقة والمكتملة، التى عرفها القرن الثامن عشر، تعبيرا نظريا عن استقلالية المستويين الاقتصادى، والسياسى. ويرجع الفضل فى تمهيد الأرضية النظرية لظهور مفهوم العقد الاجتماعى إلى جهود أولئك الفقهاء الذين انجبتهم الجامعات، التى تأسست منذ القرن الثالث عشر : فقد أرسى هؤلاء الفقهاء أسس نظرية **ميثاق السيطرة السياسية**، مستلهمين كتابات آباء الكنيسة، وبعض فصول القانون الكنسى، التى تعتبر الينابيع الأولى **لنظرية العقد العام**، التى عرفتها الامبراطورية البيزنطية.

وتقوم السلطة المطلقة، وفقا لهذه النظرية، على افتراض وجود عقد بين المحكومين يخرجون بمقتضاه من «عزلتهم»، الخاصة ليشكلوا كيانا سياسيا، فيخضعون بهذا العمل ذاته للسلطة العامة، «للحكومة».

ويبدو أن قضية الأمة قد لعبت، هي أيضا، دورا رئيسيا في عملية تكوين الدولة الاستبدادية، باعتبارها دولة ذات سيادة، سواء داخل أو خارج «حدودها الطبيعية»[١٠].

كما أننا نعرف الدور الذي لعبه الجيش، والبيروقراطية في تكوين جهاز الدولة الاستبدادية : ذلك الدور الذي استندت إليه محاولات كثيرة لتفنيد المفهوم الماركسي للدولة من حيث ارتباطها بأسلوب محدد في الإنتاج. ولتحليل هذا الدور، لا بد من فهم الوظيفة الخاصة للجيش، والبيروقراطية، في مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية : ذلك أن أبنية الدولة الاستبدادية - المرتبطة بذات الاحداثيات Les même coordonnées المحددة لوظيفة الجيش، والبيروقراطية - هي التي ترسم لكل منهما دوره في جهاز تلك الدولة. والسلطة المركزية هي التي تحدد دور الجيش في ذلك الجهاز، بعد أن أصبح لها جيشها الخاص الذي تنفق عليه، وبعد أن أصبحت الخدمة العسكرية لا تعتمد على الروابط الاقطاعية، بل على الجنود المأجورين، الذين يعملون في خدمة سلطة سياسية متحررة إلى حد ما من قيوم الروابط الاقطاعية[١١]. وفي مقابل الفرسان النبلاء، تلعب قوات المشاة الدور الرئيسي في هذا الجيش المأجور. وهي تضم في صفوفها طبقات اجتماعية عديدة، مما يضفي على هذا الجيش أحيانا طابع الجيش الشعبي. جيش دولة تمثل وحدة الشعب : وتمثل هذه الفكرة أحد العناصر الهامة في تحليلات ماكيافيللي.

وهذا يبدو أكثر وضوحا في حالة البيروقراطية. فيمكننا تحديد وظيفتها في ضوء الاحداثيات العديدة لمرحلة الانتقال. وإن كان دورها في جهاز الدولة محكوم بالأبنية الرأسمالية للدولة الاستبدادية. حيث نشهد ميلاد البيروقراطية بالمعنى الحديث لهذه الكلمة[١٢].

فلم تعد الوظائف العامة، على اختلافها، ترتبط ارتباطا مباشرا بصفة من يتولونها، من حيث اعتبارهم أعضاء فى طبقات «طوائف مغلقة»، بل أخذت شيئا فشيئا تكتسب طابع وظائف الدولة السياسية.

ولم يعد مضمون اختصاصات تلك الهيئات (الجيش والبيروقراطية) - التى أصبحت أجهزة حقيقية للسلطة - يتوقف على ارتباطاتها «السياسية - الاقتصادية» بهذا الجزء أو ذلك من إقليم الدولة، بل أصبح يكمن فى ممارسة الدولة لسلطتها. وهكذا لم يعد الهدف من ممارسة تلك الوظائف تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للقائمين بها، بل تحقيق المصلحة العامة التى تمثلها الدولة. وأضحت الوظيفة هى التى تضفى على صاحبها انتماء طبقيا[١٣] كما هو الحال فى طبقة النبلاء الجدد، التى تشكلت من كبار الموظفين: ولقد أشار ماكس فبر Max Weber فى تحليلاته لنمط السلطة القانونى - العقلانى، المميز للدولة الحديثة، إلى علاقة البيروقراطية، من حيث هى وظيفة، بنشأة فكرة «المصلحة العامة» التى تمثلها الدولة الاستبدادية.

*

وقد يفسر الدور الذى لعبته وظائف الدولة فى عملية التراكم الأولى لرأس المال، التفاوت بين الدولة الاستبدادية، والمستوى الاقتصادى، من حيث التطور التاريخى فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، والذى يرجع إلى ظاهرة عدم التطابق بين علاقات الملكية، وعلاقات التملك الفعلى التى أشرنا إليها.

إن تجريد صغار الملاك من ممتلكاتهم، وفرض الضرائب وتحطيم الحواجز التى تقف فى طريق التجارة داخل الإقليم الوطنى، هى وظائف لا يمكن أن تقوم بها إلا دولة ذات طبيعة رأسمالية، أى سلطة عامة مركزية ذات طابع سياسى. ولقد اتاح الطابع «القومى - الشعبى» لمؤسساتها، إلى حد كبير، فرصة العمل ضد مصالح طبقة النبلاء، فى وقت لم تكن فيه بعد قادرة على الاعتماد بشكل حاسم على البرجوازية. ولا يمكننا فهم الدور الذى لعبته الدولة «كقوة» لصالح «البرجوازية الوليدة» -- كما وصفه ماركس - إلا إذا نظرنا إليه باعتباره «تدخلا» من جانب الدولة الاستبدادية الانتقالية. أى أن استخدام

«القوة» فى تحديد معالم أسلوب الإنتاج الجديد، ورسم حدوده، ليس بالدور الذى تستطيع أية دولة القيام به. وإذا كانت مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية قد فرضت على الدولة القيام بتلك الوظائف، فلا يتصور أن تضطلع بها إلا دولة ذات طبيعة رأسمالية.

بقيت ملاحظة أخيرة، عن علاقة هذه الدولة الانتقالية بالصراع الطبقى. أيمكننا أن نرد مما تتميز به الدولة الاستبدادية من استقلالية، سواء بالنسبة للميدان الاقتصادى، أو بالنسبة لساحة الصراع الطبقى، والتى اتاحت لهذه الدولة امكانية العمل على تحقيق التراكم الأولى لرأس المال، أيمكننا أن نرد هذه الاستقلالية إلى مجرد وجود «توازن» فى القوى بين طبقة النبلاء، والبرجوازية، كما قال انجلز ؟

إن تفسير ظاهرة الاستقلالية النسبية للدولة استنادا إلى وجود «توازن» بين القوى الاجتماعية الماثلة، هو كما سنرى تفسير عام، ومبسط وغير كاف، خاصة إذا كنا بصدد دولة ذات قسمات رأسمالية واضحة. فظاهرة الدولة الاستبدادية لا ترتبط - على الأقل - فى جميع مراحل الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية بوجود توازن فى القوى بين طبقة النبلاء السائدة سياسيا، والبرجوازية المسيطرة اقتصاديا : فالبرجوازية لم تحقق سيطرتها الاقتصادية إلا تدريجيا، ونادرا ما تكافأت مع ثقل السيطرة السياسية لطبقة النبلاء، كما هو الحال فى فرنسا فى آواخر عهد النظام القديم(١٤). وإذا كانت مراحل الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، قد شهدت تغير الوجه الرئيسى للتناقض، بل تغير التناقض الرئيسى ذاته، عندما أصبح التناقض الرئيسى بين طبقة النبلاء، والبرجوازية، فهذا لا يدل تلقائيا على وجود توازن فى القوى بين هاتين الطبقتين. فقد كان التحالف بين النبلاء، والبرجوازية يتسم فى أغلب الأحيان بهيمنة طبقة النبلاء بشكل حاسم.

إن الاستقلالية النسبية للدولة الاستبدادية ترجع إلى طبيعتها الرأسمالية، ودورها، فى مرحلة الانتقال من ناحية، وإلى علاقتها المعقدة بميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

فما يميز أولى مراحل الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية - فيما يتعلق بالدولة - هو

اكتساب الدولة فى تلك المرحلة، ملامح رأسمالية واضحة، فى حين أن البرجوازية لم تكن قد أصبحت بعد الطبقة السائدة سياسيا، بل إنها لم تكن فى أغلب الأحيان الطبقة المسيطرة اقتصاديا : أى أن هذه **المرحلة الأولية** لا ترتبط بوجود توازن فى القوى بين البرجوازية والنبلاء.

وتستمر مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية حتى بعد وصول البرجوازية إلى السلطة - (دون أن يعنى هذا بالضرورة تحقق هيمنتها السياسية) - إلى أن يتدعم أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وحتى بداية طور تكرار الإنتاج الموسع لهذا الأسلوب : لقد كانت الدولة الليبرالية، التى عرفتها أوربا الغربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، هى الدولة الملائمة - بدرجة تختلف من بلد إلى آخر - للمرحلة الأولى من طور تكرار الإنتاج الموسع لأسلوب الإنتاج الرأسمالى[١٥].

الهوامش :

(١) ولما كانت هذه الملاحظات محدودة بطبيعتها، فلا يمكننا أن نميز هنا بين مختلف أطوار مرحلة الانتقال بين الاقطاع إلى الرأسمالية. فهذا يتطلب تحليلا عينيا لأوضاع محددة، لتحديد الخط الفاصل coupure بين وحدة تكوين أجتماعى فى وضع انتقالى تتوافر فيه الشروط التاريخية للانتقال، وهو ما يدخل فى نظرية أصل وجذور أسلوب الإنتاج الذى يعنينا theorie des originrs d'un mode de production وبين وحدة التكوين الاجتماعى فى مرحلة الانتقال، بمعناها الضيق، أى غداة التحول الحاسم، وهو ما يدخل فى نظرية البدايات الأولى لأسلوب الإنتاج الذى نحن بصدده.

(٢) فى هذه القضايا راجع : بتلهايم : المرجع السابق Bulibar in Lirc le Capital t II p, 207 et suiv.

(٣) راجع Lc Capital, I, p. 303.

(٤) وهو ما أشار إليه ماركس فى الفصل الخاص بالريع من كتاب رأس المال.

(٥) فى هذا الموضوع راجع :

M. Dobb et E. Hobsbawn : "Du Feudalisme au capitalisme" in Recherches Internationales à ia iumiére du marxisme : Le a Symposium be P. Suwezy Z H. Takahashi, M. dobb, R. Hilton, ohr, Hill-london, Fore Publications.

(٦) أما ألمانيا فهى حالة خاصة : فهى لم تمر بمرحلة الدولة الاستبدادية بالمعنى المقصود فى هذا التحليل على خلاف الظاهر. فقد كانت الغلبة للأبنية الاقطاعية حتى فى الدولة البسماركية (ومن ذلك غياب السلطة المركزية، وتشتت السلطة .. إلخ). صحيح أن انجلز يصف نظام بسمارك Le Besmark, kisme بالدولة الاستبدادية وتصور من صور «البونابرتية» "Bonapartisme" فى نفس الوقت.

راجع فى La question de logement chaps II & 2. غير أن هذا يرجع، كما سنرى، إلى أن انجلز كان ينظر إلى استقلالية الدولة من زاوية توازن القوى الطبقية القائمة.

(٧) وعن موضوع الدولة الحديثة عامة، والدولة الاستبدادية خاصة راجع :

O K Hintze, Staat und Verfassung, 1962 pp. 470-446.

R, M. Maclver, The modern State, 1926.

F. Oppenheimer, The State: its History and development viewed sociologically, 1914, Kionast. "Die anfauge des europaischen Stats - System em spâteren Mittelalter" in Historische Deitsehrift, 153 (1938) p 229 et Suve

R Mounniér : Les XVI, et XVIII, Siecles, 1954.

R. Mousmir, "Quelques problemes concurnant la monarchie absolue", rapport au x e Congrés international des siences historiques, Vol ep. y. Lefevrè : le déspotisms éclairé" in Annales

hést. dé la Revolution Francaise. No 21, 1949.

ويبقى أن نشير هنا أيضا إلى مقالات :

New Cambridge modern History:

(٨) راجع

J. Ritter ; Die Neugstaltung Europas in XVI Jahrhundert p. et Suiv.

(٩) راجع

F. Meinecke, Die édée der Staatarason in der neurren qeschichte, 1924.

(١٠) راجع

- H. Hauser, La modernité du XVI' Sciécle, paris 1930

- E. Chabod, Contribution au Actes du colloque sur la Renaissance, t - it unorganisé par la Societé d'histoire moderne 1958 : y - a - Etat de la renaissance ?"

(١١) راجع :

J. Pan Doorn : "The officer Corps ... a fusion of proffession and organisation" in European Journal of Sociology, VI, 1965 p. 262 et suve.

(١٢) راجع : - Santoro, gli offici del domini sforzeseo. (1450 - 1550) 1948.

- R. Mounnier : La venalité des offices sous Henri IV et Louis XII, 1946.

- K. E. Swort, Sale of offices in Seventeen th Century, 1949

وسنعود إلى تحليلات ماكس فبر بهذا الشأن، وذلك فى الفصل الخاص بالبيروقراطية.

(١٣) ولا بد هنا من إبداء الملاحظة التالية : إن عدم اتساق طبيعة الدولة الاستبدادية مع طبيعة المستوى الاقتصادى فى التكوين الاجتماعى، يطرح قصة الدور الذى لعبته الدولة الاستبدادية لصالح أسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى لم يكن قد أصبح بعد أسلوب الإنتاج السائد. وكما أننا لا نجد تفسيرا مباشرا لهذه المسألة فى اشتراك البرجوازية مع طبقة النبلاء ملاك الأراضى فى السيطرة السياسية Co - domination politique ، أى فى تحالفهما، كذلك لا نجد تفسيرا مباشرا لها فى إمساك البرجوازية بزمام جهاز الدولة الاستبدادية. صحيح أن «قمم» "les hauteurs" الإدارة، والبيروقراطية، كانت فى فرنسا، فى ظل النظام القديم، فى يد طبقة «النبلاء الجدد»، التى تضم كبار الموظفين la :noblesse de robe" ومع ذلك، ينبغى ألا ننسى الدور الطبيعى الذى لعبه هؤلاء والذى جعلهم أقرب إلى طبقة النبلاء ملاك الأراضى، وذلك على ما أوضحه مانييه mathiez . أما بالنسبة لبريطانيا، فقد بين ماركس بجلاء فى مقالاته فى نيويورك ديلى تريبيون، ولا سيما فى كتاباته عن حزب المحافظين القديم "Whig" ، إن السيطرة على قمم جهاز الدولة، كانت من نصيب قسم من طبقة النبلاء ملاك الأراضى. وهذا هو رأى ماركس أيضا بالنسبة لإسبانيا.

(Oeuvres politiques, Costes t VIIII la Révolution Espagnole" p. 1331 et Suv.)

وعلى ذلك لا يمكننا إرجاع الدور الذى لعبته الدولة الاستبدادية لصالح أسلوب الإنتاج الرأسمالى مباشرة، إلى الموقع الذى كانت تحتله البرجوازية فى ساح الصراع الطبقى. أو إلى الانتماء الطبقى لجهاز الدولة، فلا بد أن نأخذ أيضا فى اعتبارنا طبيعة أبنية الدولة الاستبدادية بالنسبة للمستوى الاقتصادى، والتى ترجع إلى طبيعة أبنيتها، هى التى أتاحت لجهاز الدولة القيام بدور «مستقل» بل ومناف لطبيعة انتمائه الطبقى.

وباختصار، لا بد لإيضاح علاقة السيطرة الاقتصادية للبورجوازية - وهى سيطرة لم تكن قد تدعمت بعد - بدور الدولة الاستبدادية لا بد من إلقاء الضوء على كل مظاهر التفاوت والمفارقة بين مستويات التكوين الاجتماعى من ناحية، وبينها وبين ميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

(١٤) راجع أيضا فى هذا الموضوع :

M. Dobb : Studies in the developoment of Capitalisme, 1963. p. 83 et Suiv.

(١٥) ينبغى إذن التفرقة بين ظاهرة «البونابرتية» وهى من ظواهر مراحل الانتقال. بمعناها الدقيق، وبين الملكية المطلقة. أقول هذا لأن انجلز كان يميل احيانا إلى استخدام تعبيرات تاريخية تطمس الفارق النظرى بين هاتين الظاهرتين، وخاصة فى كتابه «قضية الإسكان» إذ كان يعتبر البونابرتية استمرارا وامتدادا للظاهرة الدولة الاستبدادية. وهذا يرجع إلى حقيقتين سبق أن أشرنا إليهما (أ) فقد كان انجلز يميل إلى اعتبار البسماركية ظاهرة بونابرتية (ب) وكان يرى أن للبسماركية دورا مماثلا لدور الدولة الاستبدادية، ولذا كان يشببها بها. وهذا ينطوى على خطأ مزدوج لأن البونابرتية ليست شكلا انتقاليا للدولة إذا أردنا المحافظة على دقة هذا الاصطلاح. كما أن ارهاصات البسماركية تميزت بظهور «نمط» من الدولة الاقطاعية يشبه فى جانب منه الدولة الرأسمالية الانتقالية. وهنا تكمن المشكلة كلها. وهذا الخطأ المزدوج هو الذى جعل انجلز ينظر إليه البونابرتية - التى شببها بالبسماركية - باعتبارها استمرارا وامتدادا للدولة الاستبدادية (البسماركية = الدولة الاستبدادية).

الفصل الرابع
حول نماذج الثورة البرجوازية

عرضنا فيما تقدم لبعض السمات العامة **لاتجاهات** مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا الغربية، موضحين اختلاف خصائص هذه المرحلة الانتقالية، باختلاف التجمعات القومية موضوع البحث والتى اخذت تتوحد هنا مع التكوينات الاجتماعية الملموسة. وهنا، يطرح السؤال الهام التالى نفسه : هل يمكن القول بوجود **نموذج نمطى** «للثورة البرجوازية»، على خلاف التصور الشائع الذى يرى فى الثورة الفرنسية نموذجا للثورات البرجوازية ؟ سنحاول فى إجابتنا على هذا السؤال، أن نثبت أنه لا وجود لهذه النماذج فى الواقع. وذلك من خلال دراستنا لثلاث أمثلة : بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا.

وإذا كان للانتقال عامة - أى الانتقال من الناحية النظرية - سمات عامة، فإن قضية الثورة البرجوازية تتوقف - إذا ما ارجعناها إلى قضية الشكل الملموس الذى يتخذه

الانتقال - على ظروف التكوين الاجتماعى فى تفرده التاريخى، وأصالته الدائمة.. ، وإذا أردنا أن نضع إشكالية نماذج الثورة البرجوازية فى مكانها الصحيح، فينبغى أن ننظر إليها من زاوية التطور غير المتكافئ، والتباين بين نسقين من العلاقات غير المتطابقة، التى أشرنا إليه، أى من زاوية عدم التطابق بين الأبنية الاجتماعية، وميدان الصراع الطبقى.

وسنلتزم فيما يلى بالخطوط النظرية المستخصلة من تحليلات ماركس وانجلز السياسية محاولين إكمالها. ولن نشير هنا إلى المراجع، فما يعنينا هو التأليف بين ملاحظاتهما الدقيقة، التى سنتناولها تفصيلا فى مختلف أقسام هذا الكتاب.

١ - مثال انجلترا

عرفت بريطانيا الثورة البرجوازية فى القرن السابع عشر، فى عام ١٦٤٠، وكذلك فى عام ١٦٨٨ الذى يبدو كمنعطف فى ذات العملية الثورية. وتطرح هذه العملية الثورية بوضوح، قضية العلاقات بين الصناعة، والزراعة : وهى قضية لم تنل ما تستحقه من الاهتمام، نتيجة للتفسير الخاطئ لتحليلات ماركس النظرية - فى **رأس المال** - لأصل الريع العقارى، والذى يعتبرها مجرد تحليلات تاريخية.

ويتمثل الطابع الطبقى تلك العملية الثورية، ولثورة ١٦٤٠ على وجه الخصوص، فى إنها تحدد بوضوح بداية عملية بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وذلك **بتحويل الريع العقارى إلى رأس مال**[1] :

إننا بصدد مثال يبين لنا الدور الملموس الذى لعبته طبقة ملاك الأراضى، التى تعتمد على الريع العقارى، فثورة ١٦٤٠، ومنعطف ١٦٨٨ يحددان بجلاء، بداية تحول قسم من طبقة النبلاء الاقطاعيين إلى طبقة رأسمالية. ويبدو لأول وهلة، أن هذه الثورة - وهى ثورة برجوازية بمعنى الكلمة - تتسم بالالتباس والغموض. فقد اتخذت شكل التناقض الرئيسى بين أقسام طبقة النبلاء الاقطاعية، فلم تلعب البرجوازية التجارية فيها

إلا دورا ثانويا. ويرجع اللبس فى هذه الحالة إلى طبيعة الطبقة التى تقود العملية الثورية : طبقة النبلاء الاقطاعيين الآخذة فى التحول إلى طبقة برجوازية، التى أصبحت تشكل، فيما يبدو، بفضل استثمارها للريع العقارى، نواة البرجوازية الصناعية.

وقد تبدو هذه الثورة سابقة لأوانها، إذا نظرنا إليها من الزاوية السياسية وحدها. فلم يكن للبرجوازية الصناعية وجود يذكر. ولم تكن البرجوازية التجارية قد نمت بدرجة كافية، حتى يمكنها التصدى لقيادة العملية الثورية. أما إذا أخذنا فى الاعتبار مجمل علاقات التكوين الاجتماعى الإنجليزى، أمكننا أن نقول إن هذه الثورة قد جاءت فى وقتها تماما : فقد أتاحت الحل النهائى لمشكلة بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى على أساليب الإنتاج الأخرى فى الزراعة. أى باختصار تصفية الحساب مع أسلوب الإنتاج الصغير.

وبعبارة أدق، فرضت الثورة الإنجليزية على عملية سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الريف، أى على عملية انحلال أسلوب الإنتاج الأبوى، وتدميره، إيقاعا سريعا، طابعا وجذريا.

ويبدو أن هذه المشكلة، لم تكن لِتُحل - فى البلد الذى نحن بصدده - ويتم الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، إلا من خلال تلك العملية الثورية التى بدأت مشوشة فى الظاهر، وتحت قيادة قسم من البرجوازية، لا يزال فى دور التكوين، وينتمى إلى طبقة النبلاء، ويعتمد على الريع العقارى. أى تحت قيادة تعتبر سياسيا، جزءا لا يتجزأ من طبقة النبلاء[٢]. وفى بروسيا كانت عملية بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى البداية، لصالح قسم من طبقة النبلاء، مما يجعلها - من الناحية الشكليـة - أقرب إلى ما كان عليه الحال فى بريطانيا، غير أن هؤلاء النبلاء لم يتحولوا إلى صفوف البرجوازية، عن طريق استثمارهم للريع العقارى، كما حدث فى بريطانيا. وإذا كانت الثورة البرجوازية فى بريطانيا، قد انجزت على يد طبقة كبار الملاك، التى كانت تعتمد على الريع العقارى، والتى شكلت فيما بعد نواة البرجوازية الصناعية، فقد تم انجازها فى فرنسا على يد قسم من البرجوازية - التى كانت قد تكونت بالفعل -

وذلك بمصادرة أملاك الارستقراطية.

وتتمثل النتيجة الرئيسية للثورة الإنجليزية، فى مجال علاقات الإنتاج، فى خلق زراعة رأسمالية، تتميز بنظام ثلاثى الأطراف يضم : كبار الملاك العقاريين وهم القلة التى تحتكر ملكية الأرض، والمزارعون الذين يستأجرونها، والعمال الزراعيون، وهم الغالبية الساحقة. فلقد اندثرت طبقة المستأجرين الاقطاعيين - التى بقيت مخلفاتها فى بروسيا الشرقية لفترة طويلة ـ كما اختفت طبقة ملاك الأراضى المتوسطة، ولا سيما صغار الملاك، وأصحاب الحيازات المفتتة، الذيني شكلون قطاع الإنتاج الصغير. ومنذ ذلك الحين لم يعد «للفلاحين» الانجليز وجود كقوة اجتماعية على مسرح التطورات السياسية فى البلاد. أما فى فرنسا، فتعد تلك الطبقة، النتاج المميز للثورة الفرنسية ولقد طبعت هذه الطبقة التطورات السياسية التى شهدتها فرنسا فيما بعد بطابعها.

لقد افضت هذه العملية الفريدة، عملية بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى - بتدميرها لاحتمالات نمو الإنتاج الصغير فى الزراعة - إلى نمو غير عادى للبرجوازية التجارية، والصناعية، ثم المالية ولم تقتصر نتائج هذ العملية على الريف، فقد أوصدت أبواب الأمل أمام الإنتاج الصغير فى بريطانيا، وهذا يصدق أيضا على البرجوازية الصغيرة ويهمنا أن نشير هنا، إلى أن البرجوازية الصغيرة بصفة عامة لم تكن تشكل قوة اجتماعية، فهى لم تظهر فى أى وقت صراحة على السرح السياسى، فهى مثلا، لم تشكل لنفسها حزبا سياسيا.

غير أن هذا النجاح الباهر الذى حققه أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى بسط سيطرته، قد انعكس فى الميادن السياسى، بصورة تبدو فيها مفارقة، إذا أغفلنا خصوصية هذه العملية فى بريطانيا، وما نجم عنها من مفارقات. فثورة ١٦٤٠، وإن كانت قد ارست دعائم سيطرة البرجوازية سياسيا، لم تسفر عن تسليمها زمام السلطة السياسية لقد تمت السيطرة الاقتصادية للطبقة البرجوازية فى بادئ الأمر (البرجوازية التجارية وطبقة الملاك التى تعتمد على الريع العقارى) فى كنف الهيمنة السياسية لطبقة النبلاء ملاك الأراضى. وهو وضع يشبه، من هذه الناحية، ما حدث فى فرنسا قبل الثورة. ثم تمكنت

البرجوازية من الوصول - عبر مراحل ومنعطفات مختلفة - إلى السلطة، فى ظل هيمنة طبقة النبلاء فى البداية، وبعد صدور قانون الإصلاح عام ١٨٣٢ أصبحت صاحبة الكلمة الأولى داخل الكتلة الحاكمة.

وتفسر لنا هذه العملية، فى مجملها، تواجد البرجوازية على المسرح السياسى - منذ البداية - أى منذ وصولها إلى السلطة - من خلال طبقة النبلاء، التى تمثل ملاك الأراضى، الذين يعتمدون على الريع العقارى، والبرجوازية التجارية. كما تفسر هذه العملية استمرار الدور الذى لعبته طبقة الملاك العقاريين - حزب الأحرار - كممثل للبرجوازية، حتى بعد أن أصبحت لها الهيمنة. وبعد أن أضحت الغلبة فى صفوفها للبرجوازية الصناعية، والمالية. أى أنها تفسر الدور الذى لعبته تلك الطبقة، لفترة طويلة، كقسم من البرجوازية، له استقلاليته وذاتيه، أى باعتبارها قوة اجتماعية. وهكذا بقيت هيمنة البرجوازية الصناعية، والمالية ذاتها مقنعة، لا تظهر صراحة على المسرح السياسى. هذا الوضع يعقد بلا شك مهمة مؤرخى التكوين الاجتماعى البريطانى.

ولم تكن تلك السمات الخاصة، أقل وضوحا على الصعيد السياسى - القانونى. بالرغم من أن ثورة ١٦٤٠ قد غيرت النظام القانونى للملكية، ودور النظام الملكى، فقد بقى النمط الاقطاعى، النمط الغالب للدولة على حساب النمط الرأسمالى. وهذا يظهر فى الدور الهام لمجلس اللوردات، ودور قضاة المقاطعات، باعتبارهم مراكز للسلطة المحلية.. إلخ..

وهنا، نجد أنفسنا أمام ظاهرة عدم اتساق النظام القانونى مع طبيعة الدولة القائمة، وهى ظاهرة شائعة فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. وتتجلى هذه المفارقة فى ظهور القانون (الرأسمالى) قبل الدولة الرأسمالية. فقد كان القانون الإنجليزى - على خلاف الحال فى أوروبا - قانونا غير مكتوب، وبقى كذلك دون تقنين، ولذلك بقى الطابع الاقطاعى، الطابع الغالب للدولة، حتى بعد وصول البرجوازية إلى السلطة السياسية، وهذا مثال نموذجى لعدم اتساق أبنية الدولة مع طبيعة سلطة

الدولة. كما تتمثل هذه المفارقة فى بقاء تلك السمات الاقطاعية حتى بعد أن أصبحت البرجوازية الإنجليزية الطبقة المهيمنة. وما صاحب ذلك من استمرار دور طبقة الملاك التى تعتمد على الريع العقارى، ومن بقاء هيمنة البرجوازية مقنعة، لا تظهر صراحة على المسرح السياسى. لقد كان جهاز الدولة ذاته، الجيش، والإدارة - ينتمى طبقيا فى «قمته» إلى طبقة النبلاء، وذلك على خلاف الحال فى فرنسا، ولهذا كانت طبقة الملاك العقاريين هى الطبقة المستفيدة من التجديد النسبى الذى حدث فى جهاز الدولة.

أما فيما يتعلق بوظائف الدولة[٣] ذاتها، فلا بد من الإشارة إلى أن السمات الخاصة بعملية الانتقال فى بريطانيا، وغلبة الطابع الاقطاعى على أبنية الدولة، هى التى مكنت الدولة من القيام بدورها فى تحقيق التراكم الأولى، لصالح طبقة كبار ملاك الأراضى، فلم تكن هناك حاجة للمرور بمرحلة الدولة الاستبدادية. بل يمكن القول، بأن الجانب الأكبر من هذا التراكم، قد تحقق بعد الثورة، على خلاف الحال فى فرنسا. أضف إلى ذلك، أن وظيفة الدولة الاقتصادية اقتصرت على دورها العام فى تحقيق التراكم. فلم تتطلب عملية الانتقال تدخل الدولة اللاحق فى عملية التصنيع، وذلك على خلاف ما حدث فى فرنسا فى ظل الدولة الاستبدادية، أو فى بروسيا فى عهد بسمارك. لقد حلت الدولة الليبرالية، التى تتسم بعدم التدخل فى الاقتصاد، محل الدولة ذات الأبنية الاقطاعية الرأسمالية المتوازنة، التى عرفتها انجلترا فى آخر مراحل الانتقال : وهذا يفسر لنا بقاء السمات الاقطاعية، لفترة طويلة، فى ظل هذا الشكل الليبرالى للدولة الإنجليزية. أما فى فرنسا، فقد كانت مظاهر تدخل الدولة الليبرالية فى الاقتصاد أهم من ذلك بكثير، وهى استمرار لدور الدولة الاستبدادية. ويفسر لنا هذا الدور الفريد، الذى لعبته الدولة، والذى اقترن بسحق الإنتاج الصغير وصغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، لماذا لم يقم جهاز الدولة فى بريطانيا - الجيش، والبيروقراطية الإدارية - بالدور الذى كان عليه أن يضطلع به فى فرنسا، وألمانيا، وذلك بالرغم من انتمائه الطبقى.

يمكننا الآن، استخلاص بعض النتائج : لقد حققت الثورة الإنجليزية نجاحا مرموقا، إذ مكنت أسلوب الإنتاج الرأسمالى من بسط سيطرته صراحة على أساليب الإنتاج الأخرى فى التكوين الاجتماعى الإنجليزى، مما أتاح لمصفوفة هذا الأسلوب أن تطبع هذا

التكوين بطابعها بشكل حاسم. وهذا يتمثل - إذا نظرنا إلى هذا التكوين فى تفرده التاريخى - فى واقع أن المستوى الاقتصادى كان دائما، وحتى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، المستوى الذى يلعب فى هذا التكوين الدور المسيطر، وليس فقط الدور الحاكم فى نهاية المطاف، ولقد انعكس هذا بدوره فى غلبة القوة الاقتصادية على القوة السياسية. فعندما تعددت مواقع السيطرة الاقتصادية، والسياسية، كانت الهيمنة فى النهاية للطبقات، والأقسام التى تحتل مواقع السيطرة الاقتصادية. أما النجاح الذى حققته العملية الثورية - على الصعيد السياسى - فى الظروف الخاصة بهذا التكوين الاجتماعى فكان فى البداية لصالح طبقة النبلاء. فقد جاء وصول البرجوازية إلى السلطة، ثم إلى موقع الهيمنة داخل الكتلة الحاكمة، متأخرا ومقنعا، وهى ذات السمات التى اتسمت بها التغيرات التى طرأت على أبنية وجهاز الدولة، من حيث عدم اتساقها مع طبيعة المستوى الاقتصادى من ناحية، ومع طبيعة سلطة الدولة. كل هذه العوامل، جعلت من فشل هذه الثورة قناعا يخفى نجاحها المتميز.

٢ - مثال فرنسا

وهذا يجرنا إلى الحديث عن فرنسا. فالثورة الفرنسية، تقدم عادة، كمثال «نموذجى» للثورة البرجوازية التجارية، الناجحة. فقد جاءت فى اللحظة التى يتعين فيها على البرجوازية التجارية والصناعية، أن تتصدى بنفسها لقيادة العملية الثورية، وذلك بحكم الطبيعة الخاصة لمرحلة الانتقال، التى اعتمدت على الدولة الاستبدادية. أى أنها جاءت بعد أن «نضجت» تدريجيا كل «إمكانياتها» فى أحشاء المجتمع الاقطاعى. ولهذا، كان لا بد وأن تتمخض عن النتائج الآتية : تولى البرجوازية السلطة صراحة. وإجراء تغيير جذرى فى أبنية الدولة لصالح البرجوازية. وتعد الدولة التى تمضخت عنها الثورة الفرنسية «نموذجا» للدولة الرأسمالية. كما تعتبر «اليعقوبية»، التى سادت فى التكوين الاجتماعى الفرنسى، «نموذجا» للايديولوجية السياسية البرجوازية. وباختصار، حققت البرجوازية - صانعة التاريخ - ذاتها فى الميدان السياسى. ولم يكن جرامشى آخر من

يتحمل مسئولية هذا التفسير فى النظرية الماركسية، وما حققه من نجاح فى نظرية الحركة العمالية، هو - كما سنرى - موضع شك كبير(٤).

ونظرا لاتساع هذا الموضوع وتشعبه، سنكتفى هنا، بإبداء بعض الملاحظات، لإثبات أن هذا التفسير ليس إلا أسطورة. ونود أن نسأل أولا، **كيف بسط أسلوب الإنتاج الرأسمالى سيطرته على أساليب الإنتاج الأخرى ؟**

حدث هذا فى فرنسا بطريقة أقل سفورا وحسما معا فى انجلترا، أو فى ألمانيا إبان الثورة البروسية، وهى ثورة من أعلى قادها بسمارك. ذلك أن سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى فرنسا لم تحسم - على صعيد علاقات الإنتاج - قضية علاقة هذا الأسلوب بأساليب الإنتاج الأخرى. أى أنها لم تحل معضلة مرحلة الانتقال. فهى لم تقطع الطريق على الإنتاج الصغير، بل ثبتت الثورة الفرنسية ذاتها دعائم الإنتاج الصغير فى الزراعة. أن عدم قيام ثورة مبكرة فى فرنسا، على غرار الثورة الإنجليزية، ودور الدولة الاستبدادية، وطبقة الملاك، فى مرحلة التراكم الأولى، يفسر لنا لماذا لم تعتمد عملية إرساء دعائم أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى التكوين الاجتماعى الفرنسى، على طبقة الملاك العقاريين، بل اعتمدت بالدرجة الأولى على البرجوازية التجارية، والصناعية، التى استخدمت الدولة لتحقيق هذه الغاية. ووجدت البرجوازية فى «الفلاحين» سندا لها، فى صراعها مع طبقة النبلاء، للاستئثار بالملكية العقارية الكبيرة، أى من أجل مصادرة أملاك النبلاء. ومن ثم لم تكن النتيجة الحاسمة للثورة الفرنسية - فى مجال الزراعة - مصادرة ممتلكات المنتجين الزراعيين. بل الاعتراف بملكية أصحاب المزارع الصغيرة، وتوسيع قاعدتها(٥)، وهو ما أثبتته دكتاتورية اليعاقبة، بعد ثورة الفلاحين ضد الأبنية الاقطاعية السائدة فى الزراعة. لقد لعب صغار الفلاحين فى فرنسا، منذ ذلك التاريخ، ولفترة طويلة، دورا بالغ الأهمية على المسرح السياسى، وهو ما يعتبر سمة فرنسية. كما يتجلى هذا الانتصار غير العادى، الذى احرزه الإنتاج الصغير، فى تدعيم ركائز البرجوازية الصغيرة نهائيا، بفضل سياسة الجمعية التأسيسية. وذلك بعد أن نمت، مع توسع البرجوازية التجارية والصناعية، دون ضجة، فى ظل دولة النبلاء الاستبدادية.

وبالرغم من عدم ارتباط البرجوازية الصغيرة الفرنسية، منذ البداية برأس المال، برباط وثيق، كما هو الحال فى ألمانيا، فقد ظلت تشكل قوة اجتماعية ذات أهمية كبرى فى فرنسا - لاحظ النزعة الراديكالية - وهى إذا كانت قد اختارت صف البرجوازية عام ١٨٤٨، فقد وقفت إلى جانب البروليتاريا فى كوميونة باريس.

نخلص من هذا كله، إلى «أن فرنسا - كما لاحظ ي. هوبزبون[٦] تمثل مفارقة هائلة فى تاريخ أوروبا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، فمن الناحية النظرية، لم يكن متصورا أن يسبقها أى بلد. ففيها مؤسسات مثالية من حيث ملاءمتها للتطور الرأسمالى... ومع ذلك كان مستوى تطورها الاقتصادى منخفضا فى الواقع بالنسبة لغيرها من البلدان... ذلك أن القطاع الرأسمالى من الاقتصاد الفرنسى، كان أشبه ببناء علوى مشيد على قاعدة راسخة من الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة... ثم استمر هذا الوضع فى صور مختلفة، فإيقاع التطور التكنولوجى، وعملية تركز رأس المال... إلخ، هى أبطأ فى فرنسا بكثير منها فى انجلترا، وألمانيا - فقد تميزت فرنسا بصعود المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. إلخ.

ثانيا - وماذا عن السلطة السياسية؟

صحيح أن البرجوازية الفرنسية تمكنت - على العكس من البرجوازية الانجليزية فى ثورتى ١٦٤٠، و١٦٨٢ - من الوصول إلى السلطة. **ولكن بأى ثمن؟** انها لم تكن لتصل إلى السلطة دون الاعتماد - إلى حد كبير - على تأييد صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، بل وأحيانا المعدمين الباريسيين (les sans culotterie parisienne) من عمال الصناعات اليدوية[٧].

لقد جاء وصول البرجوازية إلى السلطة **هذه المرة**، صريحا وواضحا، بقدر ما كان استبعاد طبقة النبلاء، صريحا وواضحا. لقد سارت الأمور، وكأن الثورة الفرنسية لم تتطابق فى أى لحظة مع ذاتها. فبدت متقدمة، ومتخلفة فى آن واحد بالنسبة

لذاتها: متخلفة، لأنها لم تنجح فى القضاء على الإنتاج الصغيرة فى مهده. ومتقدمة، إذ كان عليها منذ البداية أن تتفوق على الإنتاج الصغير الذى استقطبته البروليتاريا، التى كانت لا تزال فى طور التكوين. كما حالت علاقة صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة بالبرجوازية الفرنسية - وهى علاقة تتراوح ما بين التناقض العدائى، والتأييد، بل تصل أحيانا إلى حد التحالف - حالت هذه العلاقة، دون قيام تحالف ثابت بين البرجوازية، والنبلاء، كالتحالف الذى عرفته انجلترا، ثم ألمانيا فيما بعد. إن قيام أى تحالف من هذا النوع فى فرنسا، كان لا بد وأن يؤدى إلى انعكاسة خطيرة، إذا ما أخذنا فى الاعتبار، وجود تلك الطبقات، وهو ما حاول شارل العاشر الأقدام عليه : فمثل هذا التحالف لا يتعارض مع المصالح الأولية للبرجوازية فحسب، بل يعنى أيضا، الاستغناء عن تأييد صغار الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، التى تحول دون النكسة، فى سبيل المحافظة على الوضع القائم. ومن ناحية أخرى، تمخض التنافس بين البرجوازية، وتلك الطبقات، عن تلك الظواهر التاريخية التى عرفتها الامبراطوريتين الأولى والثانية، ولا سيما الامبراطورية الثانية فى عهد لوى بونابرت. ونعنى بها، الاشكال الفريدة التى اتخذتها الدولة الرأسمالية، التى تبدو فيها البرجوازية، وقد تنازلت عن سلطتها السياسية لجهاز الدولة، الذى يتولى إدارة شئونها العامة، مستندا إلى تأييد صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة.

وهكذا وضعت هذه الثورة «النموذجية» سلطة البرجوازية فى أزمة تكاد تكون دائمة: إذ أدت إلى تقويض التوازن بين البرجوازية، والنبلاء من ناحية، وبينها وبين صغار المنتجين من ناحية أخرى. كما أسفرت عن عجزها الفريد عن تعزيز هيمنتها. لقد حاولت البرجوازية أن توفر لنفسها أسباب الاستقرار بعد أن تخلصت نهائيا من طبقة النبلاء عام ١٨٤٨، فاتجهت بعد سقوط لوى بونابرت إلى صغار المنتجين، ولكن ذلك أيضا، كان بعد فوات الأوان. فقد كانت البروليتاريا الصناعية، التى برزت فى أحداث ١٨٤٨، فى انتظارها عند أول منعطف، عند الكوميون، مما دفع البرجوازية إلى تكريس اعتمادها على صغار الفلاحين، وهذا يتمثل فى سياستها الزراعية بعد عام

.١٨٧٠

ثالثا - والآن هل يمكن القول بأن الثورة الفرنسية كانت ثورة نموذجية على صعيد الدولة السياسى - القانونى ؟

أيقاس نجاحها - على العكس من الثورة الانجليزية - بنجاحها فى اقامة دولة رأسمالية نموذجية؟ انها لم تحقق أى شئ من هذا صحيح أن الدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، قد فاقت الدولة الإنجليزية فى التخلص من السمات الاقطاعية: ولكن هناك أيضا، الوجه الآخر للعملة، كما يقولون. فهذا المفهوم للدولة الرأسمالية "النموذجية" يرجع إلى نظرة سطحية، ترى فى الأخذ بنظام الاقتراع العام فى أعقاب انتفاضة ١٨٩٢، وفى السياسة الدستورية للجمعية التأسيسية، التى كان يسيطر عليها الجبليون، تجسيدا لما سوف تكون عليه صورة الدولة الرأسمالية فى المستقبل. وهى نظرة خاطئة، لأنها تغفل تقسيم تطور التكوين الاجتماعى إلى أطوار، ومراحل، وتتجاهل ضرورة التفرقة بين **النمط** الرأسمالى للدولة، وبين **أشكال الدولة** التى تلائم هذا النمط. وذلك يعنى الخلط بين الدولة الرأسمالية وهى مفهوم نظرى،، وبين الدولة فى الواقع الاجتماعى، باعتبارها ماهية تاريخية.

وتعتبر الدولة، موضوع بحثنا، متقدمة جدا بالنسبة لمرحلة الانتقال التى تنتمى إليها. بمعنى أنها لم تكن **فى تلك اللحظة، وفى ظل تلك الظروف**، تعبيرا عن نجاح الثورة البرجوازية، سياسيا، بل تعبيرا عن احباطها. فهى لم تكن، فى تلك اللحظة بالذات، دولة البرجوازية المهيمنة، بل كانت دولة الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. وهو ما لم يكن ليخفى على توكفيل Tocqueville . غير أن هذه الدولة لم يكتب لها البقاء. كانت الدولة فى عهد الامبراطوريتين الأولى، والثانية، تمثل فى الحقيقة برجوازية تلهث لتعويض تخلفها السياسى بالنسبة للفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. وتتراجع أمام البروليتاريا النامية. ولهذا ظلت تتسم بطابع الاعتماد على التأييد الغامض لصغار المنتجين.

فضلا عن أن هذا الوضع، قد جعل من **الدولة المستوى** الذى يلعب الدور

المسيطر، كتعبير عادى ودائم عن سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ذلك التكوين الاجتماعى. وهذا أيضا، على خلاف الحال فى بريطانيا. ويلاحظ أولا أن وظائف الدولة الاقتصادية لم تقتصر على تحقيق التراكم الأولى، كما هو الحال فى الدولة الاستبدادية، وهو الدور الذى ازدهر فى ظل دكتاتورية اليعاقبة، وعاد إلى الظهور فى عهد الامبراطوريتين، وخاصة فى عهد لوى بونابرت. وبقيت هذه الوظائف الاقتصادية حتى فى ظل الجمهورية الثالثة، أى فى إطار الدولة الليبرالية الفرنسية : فكانت لها أهمية أكبر بكثير، منها فى ظل الدولة الليبرالية فى بريطانيا. ثانيا - كان لوظيفة الدولة السياسية، فى مجال الصراع الطبقى فى فرنسا، أهمية تفوق أهميتها فى بريطانيا، نظرا لدور القوى الاجتماعية المتمثلة فى الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة ثم دور الطبقة العاملة - بشكل خاص - فيما بعد على المسرح السياسى. وترجع هذه الظاهرة الأخيرة إلى الأزمة السياسية الدائمة التى تعانى منها البرجوازية الفرنسية أى أنها ترجع إلى تناقضها الخاص مع الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة : وهكذا وجدت الطبقة العاملة الأرض ممهدة أمامها للعمل بينهم. وهذا يفسر اللبس والغموض الذى يحيط بعلاقاتها بالفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، كما يفسر ذلك الخطر الفريد، الذى ما برح يهدد الحركة العمالية الفرنسية، كما سنرى.

إن غلبة دور الدولة فى فرنسا، نتيجة للوضع الخاص للطبقات المختلفة على المسرح السياسى، هو بالتحديد، ما قصد إليه انجلز فى مقدمة الطبعة الثالثة من كتاب ١٨ بروميير، بقوله إن فرنسا، تعتبر، من الناحية السياسية، أكثر البلاد تمثيلا لأوروبا. وليس معنى هذا، إن انجلز كان يرى أن الثورة «السياسية» البرجوازية فى فرنسا قد حققت نجاحا نموذجيا. بل بالعكس فقد كان يرى أنها **قد أخفقت**، وأن ما ترتب على هذا الاخفاق من غلبة وسيطرة المستوى السياسى - القانونى، قد جعل من فرنسا البلد المناسب، لدراسة دور هذا المستوى، فى مواجهة حركة الطبقات المختلفة، على المسرح السياسى.

كما يفسر لنا هذا، الدور الخاص، الذى لعبته الدولة فى فرنسا، والذى يرجع إلى

تحرك صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، من آن لآخر، كقوى اجتماعية فى الساحة السياسية، ويفسر لنا هذا لدور الفريد، ما لجهاز الدولة، أى الجيش، والبيروقراطية، من أهمية سياسية فى فرنسا. كما يفسر انتماءه الطبقى إلى البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة. ولا نبالغ إذا قلنا أن جهاز الدولة الفرنسى - الذى ينظر إليه باعتباره آخر كلمة فى بناء الدولة الرأسمالية «النموذجية» - هو فى الحقيقة، ثمرة لاخفاق لا لنجاح البرجوازية الفرنسية سياسيا.

رابعا - وأخيرا، ماذا عن الايديولوجية السياسية للبرجوازية الفرنسية، أى اليعقوبية؟ تلك الايديولوجية، التى يحلو للبعض مقارنتها من حيث نقائها بالايديولوجية السياسية للبرجوازية الإنجليزية، التى تشوبها كثير من السمات الارستقراطية، فيقدمون اليعقوبية على ما فيها من تناقض «كنموذج» للايديولوجية البرجوازية. وهو مفهوم ينتمى إلى تيار النزعة التاريخية، يفسر الايديولوجيات تفسيرا سياسيا وحيد الجانب، إذ يرد وحده الايديولوجية فى أى تكوين اجتماعى إلى نقائها، باعتبارها من صنع الطبقة الحاكمة.

صحيح إن الايديولوجية السياسية تتمثل فى عالم يمجد الحرية والمساواة السياسية الشكلية، أمام دولة تقوم على المصلحة العامة للشعب - الأمة. غير أن هذا لا ينطبق تماما على الايديولوجية اليعقوبية، ابتداء من روبسبير Robespierre حتى سان جوست Saint-just. فهى و إن انطوت على ذلك الجانب، فهذا ليس إلا الوجه البرجوازى لتلك الايديولوجية. ومن الخطأ الفاحش، إغفال **مضمونها الاجتماعى الخاص**، الذى يتمثل فى «نزعة الصان كيلوت» "Sans-culottisme" كظاهرة ايديولوجية. نجد هذا المضمون الاجتماعى عند سان جوست مثلا، وإن اتخذ شكلا غامضا، نجده فى مطالبته بالمساواة الاجتماعية، بالمساواة فى الفرص، وفى حملته الشعواء على «الثراء»، وفى خطبه عن «الرفاهية» الاجتماعية للمواطنين.

ويشير الكتاب الماركسيون عادة - وخاصة جرامشى - إلى المضمون الاجتماعى للايديولوجية اليعقوبية. ولكنهم كانوا ينظرون إلى هذا المضمون الاجتماعى من منظور

المذهب التاريخى، فهو يمثل فى نظرهم **التناقض الأصيل، إذا صح التعبير، فى** الايديولوجية السياسية البرجوازية «النموذجية»، التى **صنعتها البرجوازية ذاتها**، وهم يشبهون هذا المضمون الاجتماعى بالدودة التى تختفى داخل ثمرة تلك الايديولوجية البرجوازية **السياسية** «النقية». إنها وجهها الآخر، إنها بذرة فكرة المساواة الاجتماعية، التى حققتها البروليتاريا، بعد أن قلبت الايديولوجية اليعقوبية رأسا على عقب.

ولا يخفى علينا، ما يترتب على هذا التفسير من نتائج : فهو يرى أن **الديمقراطية السياسية** تتضمن **الديمقراطية الاجتماعية** البروليتارية. إن الديمقراطية الاجتماعية، هى النتيجة المنطقية، للأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية، إذا ما سرنا فى هذا الطريق حتى النهاية. وهى تعتبر بمضمونها الاجتماعى اليعوقبى الأصيل الرسالة الحقيقية للبروليتاريا. وكان هذا أيضا تصور ماركس في شبابه. ونجد لهذا المفهوم صياغة أدق وأكمل عند المدرسة الماركسية الإيطالية، ولا سيما عند جلفانو ديللا فولب G. della Volpe ، فى دراسته الشهيرة عن روسو وماركس، التى ترسم فيها، خطى ماكس ادلر Max Adler ، فاعتبر روسو «اليعقوبى» رسول الديمقراطية الاشتراكية[٨]. وهى تفسيرات أبعد ما تكون عن الصواب : فلو أننا اعتصرنا ايديولوجية الديمقراطية السياسية البرجوازية، والمحتوى الاجتماعى للايديولوجية اليعقوبية اعتصارا، فلن نحصل فى النهاية على مبادئ **الديمقراطية الاشتراكية التى تقوم عليها دكتاتورية البروليتاريا**[٩]. صحيح إن للايديولوجية اليعقوبية مضمونا اجتماعيا، ولكنه مضمون اجتماعى **خاص**: **فهو** يرتبط ارتباطا وثيقا بتصورات، وتطلعات صغار الفلاحين والبرجوازية الصغيرة. إنها باختصار تمثل من حيث محتواها الاجتماعى ايديولوجية **الملكية الصغيرة**، والمجتمع المثالى، الذى تتطلع إليه، هو مجتمع صغار المنتجين المستقلين، الذى يملك الفلاح فيه حقله، والحرفى دكانه ومنشاره. مجتمع يستطيع كل فرد فيه أن يوفر لقمة العيش لأسرته دون أن يستعين بالعمل المأجور، أو أن يتعرض لاستغلال أصحاب «الثروات الكبيرة». وترتبط ايديولوجية «الصان كيلوت» بالذات، بتلك اليوتوبيا القديمة، التى كان يحلم بها عمال الصناعة

اليدوية، والتى تتمثل فى مجتمع طائفى، يسود فيه الانسجام بين مختلف الطوائف، والروابط الحرفية.

ويتناقض المضمون الاجتماعى للايديولوجية اليعقوبية مع الديمقراطية السياسية البرجوازية، طالما أنه يحمل إليها عناصر تمثل ايديولوجيات طبقات أخرى - قطاع الإنتاج الصغير - [١٠] التى تتناقض مصالحها مع مصالح البرجوازية. وهذا ما يعبر عنه - مع التبسيط الشديد - التناقض بين ايديولوجية روسو الاجتماعية من ناحية، وايديولوجية مونتسكيو Montesquieu ، وب كونستان B. Gonstant السياسية، من ناحية أخرى.

وليس أدل على ذلك، من غموض معنى اليعوقبية ونظرتها فى سائر أنحاء أوروبا. ولقد استغل بونابرت الأول، والثالث هذا الغموض لكسب تأييد صغار المنتجين. كما امتد هذا الغموض أيضا «النزعة الراديكالية» الفرنسية ذاتها.

وصحيح أيضا، أن الاشتراكية الخيالية هى - أساسا - التى نقلت إلى داخل الحركة العمالية الفرنسية الايديولوجية اليعقوبية، على اختلاف صورها، التى عرفتها فيما بعد: ونعنى هنا اشتراكية لوى بلان Louis Blanc ، وبرودون، التى طالما استغلها لوى بونابرت، على ما أوضحه ماركس فى ١٨ بروميير، وباختصار، يمكن القول أن الغموض الشديد، الذى اتسمت به الايديولوجية اليعقوبية، لا يرجع إلى تناقضها باعتبارها الايديولوجية السياسية البرجوازية النموذجية، وإنما يرجع إلى الطابع الخاص للثورة البرجوازية فى فرنسا.

٣ - مثال ألمانيا

ولنتأمل أخيرا مثال ألمانيا، وبالتحديد بروسيا[١١]. وهو ما سنتناوله هنا فى إيجاز.

يمكن القول ببساطة إنه لم تحدث ثورة برجوازية لا فى بروسيا، ولا حتى فى ألمانيا عامة : فحركة ١٨٤٨، وتعطيل ملك بروسيا للدستور، لا يمثل منعطفا هاما فى عملية

تحول علاقات الإنتاج، ولم تمس أبنية الدولة الفوقية. وبقيت الطبقة التى بيدها مقاليد السلطة السياسية، كما هى، دون تغيير. فقد كانت دائما فى أيدى طبقة النبلاء ملاك الأراضى. وبقيت الغلبة فى الدولة البروسية للأبنية الاقطاعية، بالرغم من إنجاز الوحدة الجمركية بين الدويلات الألمانية zollverein قبل حركة ١٨٤٨ ذاتها. هذه الدولة ذاتها. هى التى جعلت من البرجوازية - فى عهد بسمارك - الطبقة المسيطرة سياسيا. وهو ما وصفه ماركس وانجلز بأنه «ثورة من أعلى» "révolution d'en haut" وهو وصف دقيق. وهكذا أخذت تتحول هذه الدولة تحت قيادة بسمارك - من الداخل - إذا صح التعبير - إلى دولة رأسمالية.

وهذا يعنى أن محاولة قيام البرجوازية الألمانية بثورتها قد جاءت متأخرة للغاية: صحيح أنها كانت قد أخذت فى النمو الاقتصادى وشرعت فى عملية التصنيع قبل مطلع القرن التاسع عشر، غير أنها كفرنسا، لم تعتمد فى ذلك على استثمار الريع العقارى. وسارت تلك العملية جنبا إلى جنب مع استمرار السيطرة السياسية لطبقة النبلاء وحدها، بغير منازع، وفى ظل دولة لم تعرف تجربة التحول الحاسم إلى دولة استبدادية. وذلك على خلاف الحال فى فرنسا، مما أدى إلى بطء إيقاع الانتقال فى أولى مراحله، وتأخر فى وعى البرجوازية السياسى، فقد وجدت نفسها فجأة فى مواجهة التنظيم الوليد للطبقة العاملة : فكانت الصدمة التى افقدتها توازنها. ونتيجة لسوء الفهم، الذى اتسمت به الايديولوجية، التى أخذت فى ذلك العصر تتغلغل فى التكوينات القومية ذات التطور غير المتكافئ، وقفت البرجوازية الألمانية - التى استبدت بها ذكريات التجربة اليعقوبية، والثورة الكبرى، وثورة ١٨٤٨ - عاجزة عن اتخاذ موقف القطيعة الحاسمة من طبقة النبلاء : فتركت للدولة مهمة السهر على تحقيق سيطرتها السياسية، مما أدى إلى : (أ) بقاء الأبنية الاقطاعية على حالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبا. واستمرار ما تميزت به السلطة السياسية من هيمنة طبقة النبلاء، وهى هيمنة تحد منها - مع ذلك - الاستقلالية التى كانت تتمتع بها الدولة البسماركية.

(ب) أصبح لدور الدولة بعد مرحلة التراكم الأولى أهمية خاصة فى عملية التصنيع، تفوق أهمية فى بريطانيا، بل وفى فرنسا ذاتها، فهو يعتبر - من هذه الزاوية - بمثابة تجسيد مسبق للدور الذى لعبته الدولة فى ظل نظام رأسمالية الحرب أبان الحرب العالمية الأولى، ولما تميزت به الدولة النازية من تدخل فى الحياة الاقتصادية خلال فترة ما بين الحربين. كما تميزت عملية الانتقال فى ألمانيا بعدم اتفاق النظام القانونى مع طبيعة مؤسسات الدولة، كما هو الحال فى بريطانيا، مع اختلاف فى الشكل فبالرغم من الطابع الاقطاعى لأبنية الدولة، عرف النظام القانونى فى ألمانيا صور الملكية الرأسمالية الشكلية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وإن كان ذلك بطريقة مقنعة - على العكس من تقنين نابليون - أى تحت ستار الدعوة إلى إحياء القانون الرومانى، الذى ظلت بصماته واضحة قوية، حتى بعد صدور التقنين المدنى الألمانى فى بداية هذا القرن.

ونود أن نتساءل الآن، كيف بسط أسلوب الإنتاج الرأسمالى سيطرته على أساليب الإنتاج الأخرى فى ميدان الزراعة ؟... تحقق هذا بمصادرة ملكية صغار المنتجين، وبتركز ملكية الأرض فى أيدى نبلاء الريف، وتحويل الفلاحين بالجملة إلى عمال زراعيين. غير أن هذه العملية سارت بخطى وئيدة. وبقيت مخلفات نظام القنانة زمنا طويلا. ومن ناحية أخرى، احتفظ نبلاء الريف، واليونكرز البروسيون، لفترة طويلة، بطابعهم المتميز كنبلاء عقاريين بحكم خصائص هذا التكوين الاجتماعى ككل، دون أن يقدموا على اتخاذ القرار الحاسم فى اللحظة المناسبة، قرار استثمار الريع العقارى، وذلك على خلاف الحال فى بريطانيا.

لقد بسط أسلوب الإنتاج الرأسمالى سيطرته على نحو لا يسمح بالملكية الصغيرة من ناحية، ولصالح طبقة النبلاء من ناحية أخرى. وكان لهذا أثره الوخيم على مستوى الفلاحين الألمان السياسى، والايديولوجى فلم يشكلوا قوة اجتماعية فى ألمانيا، على خلاف الحال فى فرنسا، لقد استبدت بهم المخاوف، التى تثيرها ذكريات ثورات الفلاحين، التى اتخذت طابع الثورة التى قداها توماس مونزر. كما أفزعهم التحول إلى صفوف البروليتاريا، وهو أمر لم يكونوا ليتقبلوه من الناحية الايديولوجية، مما جعلهم بلا جدال

ركيزة للنازية، ولا سيما فى الأقاليم الشرقية.

ومن ناحية أخرى، سمح النمو الحذر للبرجوازية فى ظل سيطرة الدولة القوية وفى قطاعات معزولة داخل التكوين الاقطاعى، سمح بوجود البرجوازية الصغيرة ونموها: وإن كان دورها هنا، يختلف عن الدور الذى لعبته فى فرنسا، فقد نشأت مرتبطة بالبرجوازية. فكانت حليفها الدائم فى نضالها ضد استمرار الهيمنة السياسية لطبقة النبلاء، ونادرا ما يصل التناقض بينهما إلى حد المواجهة الصريحة . كما شاركت البرجوازية الصغيرة الألمانية - التى لم تتأثر بالأيديولوجية اليعقوبية - شاركت البرجوازية فى موقفها من الطبقة العاملة. وهذا يتجلى فى شكها الدائم، وفى عدم ثقتها فى البروليتاريا. وأصبح لعلاقة البرجوازية بالبرجوازية الصغيرة الألمانية - كما نعرف - أهمية كبرى فى عهد النازية.

هذا الدور الذى لعبته الدولة فى ألمانيا، ونمو البرجوازية فيها على هذا النحو، وتأثير البرجوازية الصغيرة، كل ذلك، يفسر لنا أهمية دور جهاز الدولة، أى أهمية دور الجيش والبيروقراطية فى التطور السياسى للبلاد. ولا يرتبط جهاز الدولة هنا بتقدم البرجوازية كما هو الحال فى فرنسا، بل بتخلفها الدائم. لقد كان بحكم انتمائه الطبقى إلى النبلاء، والبرجوازية الصغيرة فى خدمة العلاقة الخاصة التى تربط البرجوازية بالبرجوازية الصغيرة، والتى طمست معالمها سيطرة النبلاء. ولقد أتاح هذا الوضع لجهاز الدولة القيام بالدور الذى لعبه فى ظل النازية، وهو يختلف كل الاختلاف عن دوره فى ظل البونابرتية.

*

وخلاصة القول، إن بلدان أوروبا الغربية لم تعرف مثالا نموذجيا للثورة البرجوازية. وإن اتسمت اتجاهات مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فيها بسمات مشتركة. وهى مع ذلك تشترك فى أمر ثانوى يثير الدهشة : **هو عجز البرجوازية السياسى، بحكم تكوينها الطبقى عن انجاز ثورتها والسير بها حتى نهايتها، عن طريق العمل السياسى العلنى الصريح.** إن ما يميز الثورات

البرجوازية التى استعرضناها، هو بالتحديد افتقارها إلى التنظيم السياسى، الذى يضمن خطا ثابتا للعملية الثورية. وباختصار، تميزت البرجوازية بعجزها عن التصدى لمهمة القيادة السياسية لثورتها الديمقراطية السياسية، أى ثورتها الديمقراطية البرجوازية، وتفرد هذه الثورات، واختلافها باختلاف وتفرد ظروفها. ولطالما أثار ذلك العجز السياسى دهشة ماركس ،وانجلز، ولينين.

ويهمنا أن نشير هنا أيضا، إلى ما للسمات الخاصة لمرحلة الانتقال فى تلك التكوينات الاجتماعية المختلفة، وما لخصوصيات تلك الثورات البرجوازية من انعكاسات بالغة الأثر فى الحركات العمالية فى تلك البلدان : وأهمها التأثير الايديولوجى لنماذج تلك الثورات فى الحركات العمالية، فالطبقة العاملة يصعب عليها عادة التحرر من الإطار الذى تفرض الايديولوجية السائدة لتصورها حتى لثورتها على النظام القائم. ويمثل هذا التأثير الذى يتخذ أشكالا ايديولوجية مختلفة خطرا يتربص بالنظرية الثورية للطبقة العاملة فيصيبها بتشوهات خاصة بما يحمله إلى الطبقة العاملة من إغراءات محاكاة الثورات القومية فى بلادها. ويمكننا أن نحدد، فى ضوء التحليلات السابقة، الاخطار المتميزة التى تتربص دائما بالحركات العمالية الإنجليزية، والفرنسية والألمانية :

(١) فبالنسبة للحركة العمالية الإنجليزية هناك خطر النزعة النقابية، التى تتجلى فى مفاهيم الميثاقيين Chartistes وروبرت أوين R. Ouen .

ويتمثل هذا الخطر فى إعطاء الأولية للنضال الاقتصادى الطبقى أى للنضال النقابى، وإهمال الكفاح السياسى من أجل الاستيلاء على السلطة.

(٢) أما الحركة العمالية الفرنسية، فيتهددها خطر النزعة اليعقوبية الماثل فى الاشتراكية الخيالية. وهو فى صورته الأهم، خطر تسلل ايديولوجية صغار المنتجين، والبرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين الفرنسيين، إلى ايديولوجية الطبقة العاملة، ونظريتها الثورية، تحت ستار من الدعاوى الراديكالية الديمقراطية الغامضة، ذات المحتوى اليعقوبى.

صحيح، أن الايديولوجية اليعقوبية «العمالية» تسمح بالتنوع الكبير، ابتداء من البلانكية، حتى النزعة الاصلاحية الاجتماعية الكلاسيكية، مرورا بالفوضوية. غير أن ما يعنينا هنا، هو ما تنطوى عليه من تشويه لايديولوجية الطبقة العاملة، ونظريتها الثورية، وموقفها من الإنتاج الصغيرة.

(٣) أما بالنسبة للحركة العمالية الألمانية فهناك خطر النزعة **اللاسالية** Lassa-lisme ، وهو على خلاف الخطر الذى تنطوى عليه نزعة الإصلاح الاقتصادى المميزة للاتجاه النقابى، يتمثل فى اعتبار الدولة أحد العوامل الضرورة للقيام «بثورة اشتراكية من أعلى» فالمطلوب ليس تحطيم جهاز الدولة والأبنية القائمة، وإنما المطلوب هو الاستيلاء عليه، كما لو كان مجرد وسيط بين الطبقات المتصارعة.

الهوامش

(١) M. Dobb : Studies in the development of Capitalism 1963m p. 177 et suiv.

- P. Anderson : Les origines de la crise présente, en Temps ernes, Septembre 1964.Mod

- E. P. Thompson : the making of the english working class.

(٢) وهذا هو أحد الطريقين، الذى أشار إليهما لينين، لنشأة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الريف. الأول أن يكون ذلك تحت قيادة سياسية ارستقراطية أو برجوازية : إنه طريق الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية استنادا إلى طبقة كبار الملاك التى تعتمد على الريع العقارى، أما الطريق الثانى فهو الطريق الأمريكى الذى يعتمد – نظرا لغياب الاقطاع – على صغار ومتوسطى الملاك المستقلين لانجاز هذه المهمة.

(Programme agraire de la social - democratie dans la première

révolution russe)

(٣) فى هذا الموضوع راجع :

E. Hobsbaum : The age of Revolution, 1964, p.175 et suiv,p 192 et suiv, M. Dobb. op. cité p. 25 et suiv.

(٤) ومن المفيد الاطلاع على تفسيرات مختلف القيادات السياسية فى الحركة العمالية للثورة الفرنسية. ونحيل من يرغب فى متابعة هذا الموضوع إلى الوجيز فى تاريخ الثورة الفرنسية تأليف. أ. سوبول :

Histoire de la Revolution Francaise

وهذا بخلاف مؤلفات ماتييه ولوفيفر الكلاسيكية.

(٥) راجع :

HG. Lefebre : Questions agraires au temps de la terreur. 1932

(٦) Op. cité, p. 177 et suiv.

(٧) ومن المعروف أن لابروس Labrousse ، وسوبول Soboul قد بينا - على العكس مما ذهب إليه ماتييه Mathier - كيف وجد روبسبير نفسه مضطرا إلى الاعتماد على صغار المنتجين، كما أثبتا إن البروليتاريا الصناعية لم تتحرك أبان الثورة كقوة اجتماعية، وذلك على خلاف ما ذهب إليه. جيران D. Géurin

(٨) ولا يتسع حيز هذا الكتاب للتعمق فى بحث تأثير الايديولوجية اليعقوبية فى الحركة العمالية،وهذا لا يدعو للاستغراب، ويتمثل هذا التأثير فى التقاء النزعة اليسارية النظرية المتسلبة Le gauchisme théorique ، التى عرفتها العشرينات، والتى عبرت عنها فكرة جرامشى، فى قلب الايديولوجية اليعقوبية رأسها على عقب على أساس بروليتارى

Le "renversement" proletarien de jacobinisme إنه التقاء هذه النزعة اليسارية المتطرفة مع تيار الاشتراكية الديموقراطية، بل مع فكرة جوريه Jaurés ، الذي يرى أن «الاشتراكية قد نبعت من حركة النضال الجمهورى، ومن ثم فهى لا تمثل انقطاعا

فى حركة الثورة الفرنسية بل تتويجا لها ».

(٩) وهذا يصدق أيضا على المفهوم اليعقوبى المفعم بالسخط والغضب enragiste «للدكتاتورية الثورية». ولو تتبعنا هذا المفهوم عند مارا Marat وبابيف Babeuf وبلانكى Blanqui ، لوجدناه أقرب إلى «القيصرية الاجتماعية» "césarisme Soci-ale" التى تتفق مع تطلعات صغار المنتجين «الفوضوية» إلى «الديمقراطية المباشرة» – منه إلى المفهوم الماركسى لدكتاتورية البروليتاريا – راجع برودون Proudhon ، وراجع أيضا مفهوم ماكس أدلر M. Adler «للمجالس العمالية».

(١٠) ومن ناحية أخرى، كان لهذا الجانب الاجتماعى من الايديولوجية اليعقوبية تأثيره فى وجهها السياسى، أى فى ذلك الجانب الذى يتفق مع طبيعتها البرجوازية الطبقية، فلو نظرنا إلى الايديولوجية اليعقوبية من هذه الزاوية، لوجدنا أنها لا تختلف فى جوهريا إطلاقا عن ايديولوجية الديمقراطية السياسية التى طالما دعا إليها مونتسكيو، ولاعتبرنا روبسبيير ممثل البرجوازية بلا جدال. وإن كان هذا الوجه السياسى البرجوازى لليعقوبية قد اختفى وراء قناع اللغة التى تستخدمها هذه الايديولوجية وهى لغة أخلاقية وليست لغة سياسية.

وباختصار يتجلى وجه اليعوقبية البرجوازى فى الشكل الأخلاقى الكلاسيكى الذى اتخذه تعبير صغار المنتجين عن تطلعاتهما لسياسية. وهذا يتضح بجلاء إذا قارنا معنى «الفضيلة» عند مونتسيكو – وهو أقرب إلى معناها عند مكيافيللى – بمعناها عند روبسبيير، ذلك التطابق فى المفهوم يرجع إلى الوجه البرجوازى للايديولوجية اليعقوبية، أما الاختلاف فى المعنى فليس إلا القناع البرجوازى الصغير الذى يخفى ذلك الوجه.

(١١) راجع : A. Rosenberg, Sozialsmus und Demotratie 1966.

المحتويات

هذا الكتاب

نيكوس بولانتزاس هو من أكبر المفكرين الماركسيين المعاصرين . وينتمي إلى «المدرسة البنائية» . وهو الاتجاه الذي يتزعمه في فرنسا لوى التوسير . ويضم عدداً من علماء الاقتصاد والفلسفة والاجتماع والسياسة .

وهذا الكتاب هو أهم مؤلفاته . وهو محاولة جادة لاستخدام المنهج الجدلي البنائي في مجال السياسة . وبالتحديد في دراسة السلطة السياسية وعلاقتها بالطبقات والصراع الطبقي في الدولة الرأسمالية الحديثة . ومن خلال نقد الأفكار النظرية الأساسية في الفكر الماركسي والفكر البرجوازي المعاصر ، يقدم لنا بولانتزاس الخطوط العريضة لنظرية علمية متكاملة في السياسة في ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي .

فيتناول في (الجزء الأول) : القضايا العامة في علم السياسة ، فيحدثنا عن مفهوم السياسة ، وعلاقة السياسة بالتاريخ ، وطبيعة وبنية المستوى السياسي في التكوين الرأسمالي ووظيفة الدولة فيه . ويحلل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية للطبقات الاجتماعية . وفي ضوء هذا التحليل يعرف السلطة السياسية . ويحلل العلاقة الجدلية بين الدولة وعلاقات الانتاج الرأسمالية من ناحية ، وميدان الصراع الطبقي من ناحية أخرى . ويناقش مفهوم القيادة السياسية للكتلة الحاكمة ، وعلاقته بقضية السلطة . ويعني بقضية تصنيف أنماط وأشكال الدولة الرأسمالية . ويقدم تحليلاً عميقاً للدولة الاستبدادية باعتبارها دولة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية . وفي نهاية هذا الجزء يفند القول الشائع بأن الثورة البرجوازية الفرنسية هى النموذج الكلاسيكي للثورات البرجوازية في العالم الغربي .

وفي (الجزء الثاني) يحلل المؤلف السمات الأساسية للدولة الرأسمالية . ويعالج قضية وحدة السلطة والاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية . ويحلل البيروقراطية ويقدم نقداً عميقاً لنظريات النخبه .

دار الثقافة الجديدة

